الصندوق

مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (العدد 56) يونيو 2010

www.kuwait-fund.org

مسيرة التنمية الكويتية وصلت محطات لبنانية جديدة

عبر جولة شملت مصر والأردن وسوريا ولبنان

الأمير أعطى دفعة جديدة لجهود التضامن العربي

ملف خاص

جهود عربية لدعم المشروعات الصغيرة

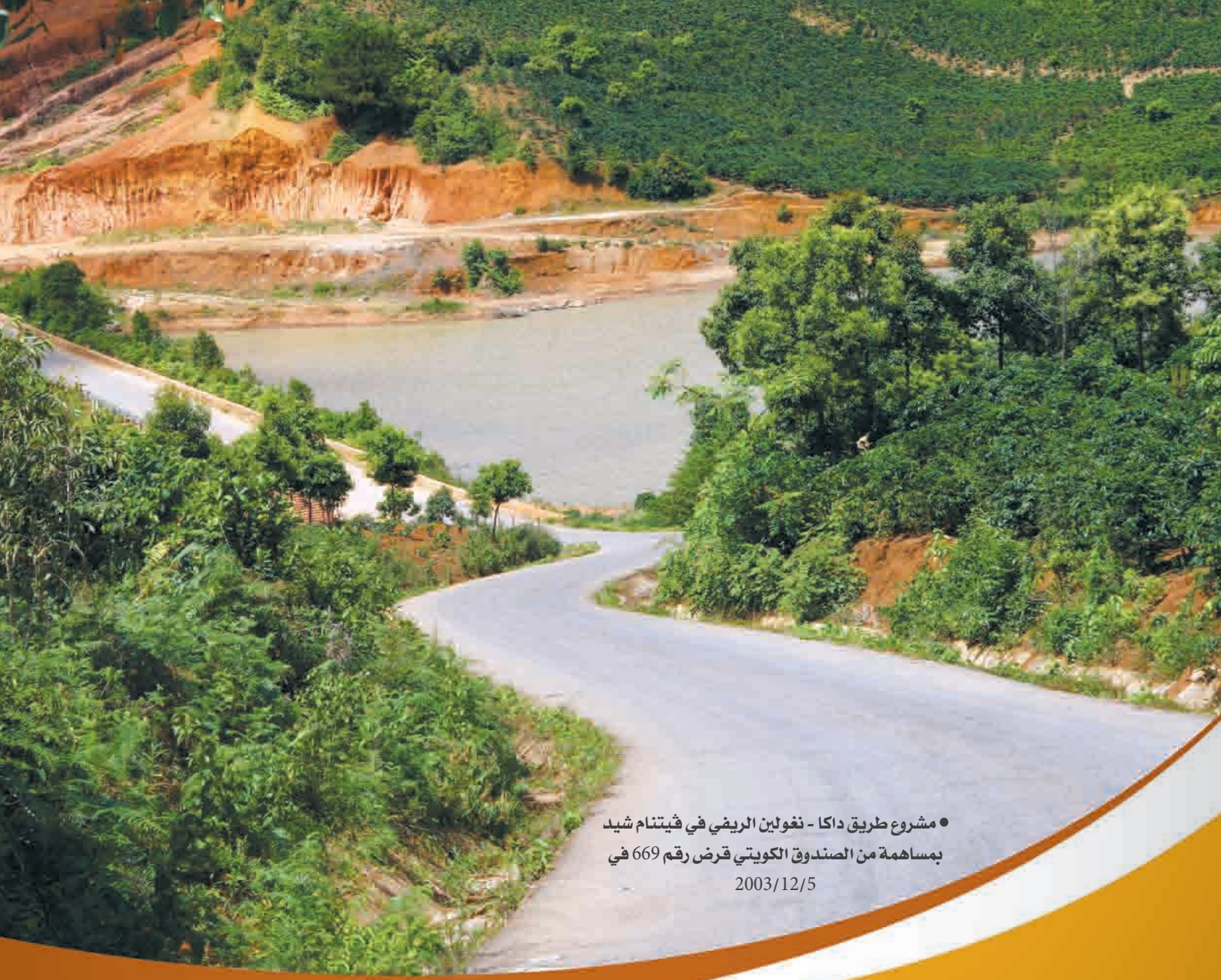

● مشروع طريق داكا - نغولين الريفي في ڤيتنام شيد بمساهمة من الصندوق الكويتي قرض رقم 669 في 2003/12/5

طـرق الحاضـر ..
تغـيير الواقـع وتصنـع المسـتقـبل

الطرق .. شرايين الحياة للدول والشعوب .. فهي تصنع واقعاً جديداً للمجتمعات .. وتصل بين مناطق السكن والعمل والانتاج .. تخلق اسواقاً اقتصادية وتجارية .. وتحدث تطورات مجتمعية هائلة .. ومن هنا يفخر الصندوق الكويتي بمساهمته في تمويل العديد من طرق النقل والمواصلات في العديد من الدول التي يتعاون معها والتي لا شك أنها ساهمت مساهمة فعالة في التنمية. وفي دفع جهودها في نحو 104 دولة يتعاون معها الصندوق الكويتي حالياً.

عبر جولة شملت مصر والأردن وسوريا ولبنان

الأمير أعطى دفعة جديدة لجهود التضامن العربي

سمو امير البلاد يلتقي الرئيس المصري حسني مبارك ويطمئن على صحة فخامته

تلاقت تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي الشيخ د. محمد الصباح السالم الصباح وتصريحات الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى .. جوهراً ومعنى .. وذلك في وصف جولة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (حفظه الله) التي قام بها مؤخراً وشملت 4 دول عربية هي مصر والأردن وسوريا ولبنان بتأكيدهما (د. محمد الصباح وعمرو موسى) ان هذه الجولة تدعم العمل العربي المشترك وتزيل الشوائب (وهو التعبير الذي استخدمه موسى) وتفتح آفاقاً للتضامن العربي على حد تعبير الشيخ د. محمد الصباح.

فهذه الجولة الأميرية جاءت أولاً إلى دول 4 عرفت دوما على انها من دول المواجهة، (دول الطوق) وانها عانت ولا تزال تعاني من الاعتداءات أو العدوان الاسرائيلي وجاءت أيضاً في ظل زخم من الأحداث .. الداخلية والأقليمية .. وفي اعقاب انعقاد القمم العربية والخليجية التشاورية وبين استعدادات لقمم عربية أخرى منها قمم اقتصادية متوقعة قريبا.

وقد لاقت هذه الجولة اصداء عربية واقليمية كانت متوقعة .. كما بدت من تصريحات السفراء والفعاليات السياسية العربية قبل ان يحط سمو الأمير رحاله في القاهرة، ليعود فخامة رئيس جمهورية مصر العربية حسني مبرك، ويهنئ فخامته بالشفاء، كما أجرى سمو الأمير والرئيس مبارك مباحثات رسمية حول الاوضاع والمستجدات العربية .. وسبل تعزيز التعاون المشترك.

وبينما أكد سفيرنا في القاهرة رشيد الحمد ان زيارة سمو الامير إلى مصر كانت مثمرة .. فإن المحطة الثانية بعد القاهرة كانت إلى عمان حيث التقى سمو الأمير مع العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني .. وقد وصف سفيرنا في الأردن فيصل الحمود العلاقات الاردنية الكويتية بانها أصبحت صلبة وراسخة كجبال عمان.

وفي إطار الزيارة الاميرية إلى المملكة الاردنية وعلى هامش المباحثات قال مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر ان الصندوق قدم 153 مليون دينار لتمويل 24 مشروعا في الأردن وانه اي الصندوق يولي المملكة الأردنية اهتماماً خاصاً في مشروعاته وخططه.

سموه زرع شجرة الصداقة الكويتية – اللبنانية .. والعماد سليمان منحه ارفع الأوسمة

العماد سليمان: أمير الكويت يأتي إلى بيته عندما يزور لبنان

سعد الحريري: الكويت واميرها جزء من وحدتنا الوطنية

العاهل الاردني مستقبلاً صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد ومولما على شرف سموه

الرئيس السوري بشار الأسد مستقبلا صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد ومولما على شرف سموه

مضيفاً ان مشاركة وفد الصندوق الكويتي ضمن الوفد المرافق لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد خلال زيارته تعد تتويجاً ومباركة للدور التنموي الكبير للكويت.

وفيما أكدت صحف اردنية ان قمة الزعيمين (سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد – عبدالله الثاني عاهل الأردن) تؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات العربية .. فإن نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الاسكان الشيخ أحمد الفهد قال ان زيارة سمو الأمير للأردن هي رد حقيقي على المشككين بالعلاقات المتميزة بين البلدين.

وفي دمشق اكتسبت الجولة الأميرية أهمية كبرى من خلال المباحثات الرسمية بين سمو الأمير واخيه الرئيس السوري بشار الأسد .. والتي صبت في إطار بحث سبل التضامن العربي هذا بالإضافة إلى بحث الملف الاقتصادي .. خصوصا في ظل الاهتمام السوري بجذب الاستثمار الأجنبي والعربي وفي لبنان التي اختتم بها سموه جولته العربية حيث أكد سموه على استمرار دعم لبنان واقتصاده الوطني..

وقال الرئيس اللبناني العماد مشيال سليمان في استقباله لسمو الأمير أن سموه عندما يأتي إلى لبنان فإنما يأتي إلى بيته فيما أكد رئيس الوزراء سعد الحريري أن الكويت وأميرها جزء من وحدتنا الوطنية فيما قال رئيس مجلس النواب نبيه بري ان بصمات الكويت واضحة على قرى ومدن لبنان وارواح الشهداء شاهدة على دعمها.

وقد تخللت الجولة الأميرية في لبنان عدة محطات مهمة .. على راسها تكريم لبنان لسمو الأمير بمنحه أرفع وسام في لبنان وهو وسام الأرز في الطبقة الاستثنائية .. كما قام سمو الأمير خلال الزيارة بغرس شجرة الصداقة الكويتية اللبنانية وسقاها بحضور العماد سليمان وكبار رجال الدولة اللبنانية.

كما قام سمو الأمير خلال الجولة بوضع حجر الأساس لمشاريع كويتية في لبنان.

وضمن فعاليات زيارة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أيضاً وبحضور رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان، تم في بيروت التوقيع على مذكرة تفاهم تتضمن الاتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية، ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار

محمد الصباح: زيارة الأمير فتحت آفاقاً جديدة للتعاون العربي

عمرو موسى: تدعم العمل العربي المشترك .. وتزيل الشوائب

عبدالوهاب البدر: مشاركة الصندوق ضمن وفد سمو الأمير تتوج دور الكويت التنموي الكبير

سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد أثناء زرع شجرة الصداقة الكويتية – اللبنانية .. والعماد سليمان منحه ارفع الأوسمة

سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد مكرماً من دولة الرئيس نبيه بري رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية الشقيقة خلال مأدبة غداء أقامها على شرف سموه

والصندوق الكويتي للتنمية، على استغلال منحة حكومة دولة الكويت البالغ مقدارها 30 مليون دولار أمريكي، التي سيديرها الصندوق، للإسهام في تمويل مشروع بناء متحف مدينة بيروت التاريخي. كما تم التوقيع على اتفاقية استغلال المنحة بين حكومة الجمهورية اللبنانية، ممثلة بوزارة الثقافة، والصندوق الكويتي تتعلق بترتيبات تنفيذ المشروع.

وقد وقع مذكرة التفاهم نيابة عن رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر الذي وقع أيضاً على اتفاقية استغلال المنحة بينما وقعها نيابة عن وزارة الثقافة وزير الثقافة – سليم وردة.

ويهدف المشروع إلى دعم الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية اللبنانية، وذلك من خلال إنشاء متحف في مدينة بيروت يؤدي إلى إنعاش النشاط الثقافي والسياحي والتجاري.

وعقب التوقيع أكد المدير العام عبدالوهاب البدر ان هذه الاتفاقيات تصب في خانة توثيق وتطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين.

وقال البدر في تصريح لـ«كونا» ان زيارة سمو امير البلاد للبنان اكدت «دعم الكويت للبنان ووقوفها الدائم الى جانبه» مضيفا انها «تأتي في إطار توثيق العلاقات بين الكويت ولبنان الشقيق».

وأوضح البدر ان «الاتفاقية الموقعة بين الصندوق الكويتي ووزارة الثقافة اللبنانية ومجلس الانماء والاعمار لتقديم منحة للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء متحف مدينة بيروت التاريخي جاءت انطلاقاً من ايماننا بأهميته نظرا لان لبنان بلد سياحي ولديه ارث ثقافي كبير. ولفت البدر إلى ان موقع المتحف الذي سيبنى من خلال منحة قدمتها الكويت بقيمة 30 مليون دولار اميركي في الثاني من مارس من العام الماضي سيكون في وسط العاصمة بيروت وسيتم بناؤه بافضل واحدث التجهيزات ليحفظ الإرث الثقافي ويبرز معالمه للعالم معتبراً أن هذا المتحف سيشكل معلماً سياحياً يجذب الزوار للبنان للاطلاع والتعرف على تراثه. وقال البدر ان ذلك يأتي من ضمن دعم الكويت للبنان بقيادة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ووقوفها الدائم إلى جانبه.

● اقرأ تفاصيل الزيارة الأخيرة للمدير العام لمشروعات الصندوق في لبنان داخل العدد صـ 38

الافتتاحية
الأزمة المالية
بقلم: المدير العام ورئيس التحرير
عبدالوهاب البدر
6

حوار مع سفير
جمعة العبادي : لـ «الصنوق»:
الكويت شريك في بناء الأردن الحديث
8

ملف لبنان:
مسيرة التنمية الكويتية وصلت محطات لبنانية جديدة
38

ملف العدد
جهود عربية لدعم المشروعات الصغيرة
48

حوار
سحر الشوا :
عراقيل شديدة تواجة البرامج الإنمائية
72

مجلة فصلية تصدر في دولة الكويت عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، تهتم بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
عبد الوهاب البدر

اللجنة المشرفة
د. عبد الكريم صادق

مدير التحرير
منى العياف

أسرة المجلة
أميره الكندري
حنان المنيس
أحمد حيدر
فهد الطخيم

التصوير
علياء الموسوي

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر

المراسلات: باسم
مدير تحرير مجلة الصندوق
ص . ب 2921 الصفاة 13030 الكويت
تليفون: 22999601 - فاكس: 22999690

E-mail:info@kuwait.fund.org

هذه الشخصيات .. لها دور في التنمية .. وفي هذه الزاوية الجديدة سنتعرف كل عدد - على واحدة منها، ممن أثروا عربياً أو اقليمياً أو عالمياً في دفع جهود التنمية الإنسانية .. وذلك احتفاءً بها وتكريماً لها .. وأيضا توعية بدورها،،

كارين ابو زيد .. نصيرة اللاجئين

• كارين ابو زيد

صنع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والذي أسسته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1950 العديد من القصص الإنسانية المؤثرة خلال الستين عاماً الماضية، وحمل موظفوها رجالاً ونساء على عاتقهم أعباء إنقاذ وإعاشة لاجئي الحروب والكوارث ليعيشوا بصفة مستمرة بجانب الخطر والعنف والتشريد، وتعد كارين أبو زيد أحد أبرز الاسماء التي لمعت كأهم الناشطين في مجال معالجة مشاكل اللاجئين على مدى أكثر من 29 عاماً.

وجاءت بداية كارين أبو زيد بحصولها على بكالوريوس من جامعة ديبو في إنديانا وإم. إيه. في الدراسات الإسلامية من جامعة مكجيل في كندا، وبدأت مسيرتها العملية في مهنة التمريض، وكان لديها اهتماماً خاصاً بما يدور في الشرق الأوسط، وسادت لديها قناعة ذاتية بأنه لكي تفهم الأوضاع هناك يجب أن تفهم الإسلام دينا وحضارة، حيث التحقت بمعهد الدراسات الإسلامية في مونتريال في كندا، وتزامن ذلك مع زواجها من مسلم سوداني؛ حيث درسا وتخرجا في الجامعة معاً، ولتحصل على شهادة الماجستير في الدراسات الإسلامية في جامعة مكجيل في كندا، كما عملا في جامعة مكروري في أوجندا؛ فكانت تقوم بتدريس العلوم السياسية، وزوجها يقوم بتدريس الدراسات الإسلامية، وتلقت هناك دروسا لتعلم اللغة العربية.

بداية العمل الإنساني

وفي عام 1977 سافرت كارين مع زوجها إلى جنوب السودان، لتبدأ مسيرتها في مجال المساعدات الإنسانية، حيث أنشآ معهداً يهدف للتقارب بين الشمال والجنوب؛ فكان نصف أعضاء هيئة التدريس والطلبة من الشمال والنصف الآخر من الجنوب، والتحقت بمكتب المفوض السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة داخل السودان عام 1981 للتعامل مع لاجئي أوغندا وتشاد وأثيوبيا الفارين من الحروب والمجاعة المتفشية في بلادهم، ليمتد عملها في المكتب لمدة 19 عاماً بعد ذلك.

وانتقلت كارين من السودان إلى ناميبيا عام 1989 للمساعدة في تنسيق عودة لاجئي سياسة الفصل العنصري الذين أتوا من أماكن كثيرة من العالم، وخاصة من أنغولا والدول المجاورة، في عملية ناجحة أسفرت عن عقد الانتخابات وتحقيق الاستقلال، ثم اندلعت الحرب الأهلية في ليبريا بعد عام واحد، فانتقلت إلى سيراليون لتترأس مكتب المفوضية في فري تاون، للقيام بمهمة صعبة وهي توطين 100 ألف ليبيري في 600 قرية عبر الحدود الفاصلة بين ليبيريا وسيراليون.

خلال الفترة من 1991 - 1993، أشرفت كارين على عمليتي عودة لاجئي جنوب أفريقيا وعبور الحدود الكينية الصومالية. ثم غادرت جنيف إلى سراييفو لتترأس مهمة لمدة عامين خلال الحرب البوسنية؛ لإنقاذ وإعاشة 4 ملايين بوسني ليسوا فقط من اللاجئين ولكن من الذين تأثروا من الحروب، لتنجح بشكل كبير في هذه المهمة نتيجة لعمليات الإنقاذ الجوية والأرضية التي أجرتها مفوضية اللاجئين هناك، وتم حماية الآلاف الآخرين من أعمال التطهير العنصري في حرب كانت دائرة على 3 جهات من الصرب وكرواتيا والبوسنة.

وقضت السيدة كارين سنواتها الأربع الأخيرة في المفوضية كمديرة عام للمكتب التنفيذي للمفوض السامي صاداكو أوجاتو، وممثلة إقليمية للولايات المتحدة ومنطقة الكاريبي حيث انصب اهتمامها على التمويل والإعلام والقضايا القانونية لطالبي اللجوء.

القضية الفلسطينية

وفي أغسطس 2000، تقلدت السيدة أبو زيد منصب نائب المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في غزة أبريل 2005، أصبحت المفوض العام بالإنابة، ثم مفوضا عاما للوكالة، خلفا لبيتر هانسن الدنمركي في غزة، وأشرفت أبو زيد على برامج التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والمشاريع الصغيرة التي يستفيد منها 4.1 ملايين لاجئ فلسطيني. ومنذ سبتمبر 2000، تركز عملها على توفير المساعدات الطارئة وفرص العمل للضحايا والمتضررين من العدوان الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة.

ويعد السبب الرئيسي في مجيء كارين إلى غزة هو خبرتها الواسعة في مجالات عودة اللاجئين وإعادة توطينهم، وهذه المجالات التي عملت فيها في المفوضية العليا منذ إقامتها، ولكن مع بداية الانتفاضة عادت مرة أخرى لعملها السابق وهو التعامل مع قضايا اللاجئين والمشاكل ونقاط التفتيش ومحاولة إطعام وتوفير الغذاء لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

بقلم:
المدير العام ورئيس التحرير
عبد الوهاب البدر

الأزمة المالية

أدت الأزمة المالية بنهاية عام 2008 التي أعقبت أزمة الغذاء العالمية إلى مزيد من الضغوطات على مسيرة التنمية في الدول النامية. ففضلاً عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية، زادت الأزمة المالية من التحديات التي فرضت على الجهود المبذولة ليس فقط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل على قدرة العديد من الدول النامية المضي قدماً في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية.

وتشير تقارير المنظمات الدولية إلى عدد من الآثار السلبية المتوقعة على

الدول النامية جراء الأزمة المالية، من بينها ارتفاع عدد الفقراء وخاصة في دول العجز الغذائي، فضلاً عن انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض التحويلات المالية التي تشكل مصدراً هاماً لرأس المال في العديد من الدول النامية. وسيترك الانخفاض المتوقع في حجم التجارة الدولية، وتقلص قيمة صادرات تلك الدول إلى مزيد من الصعوبات على الدول المدينة للاستمرار بالوفاء بخدمة ديونها بانتظام، وخاصة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

ففي ظل هذه الأحداث وما تفرضه من تحديات يصعب على الدول النامية مواجهتها منفردة، إذ يقتضي الأمر أن تأخذ الدول الصناعية هذه التطورات بالاعتبار وتضاعف من جهودها للوصول بمساعداتها الإنمائية إلى ما لا يقل عن 0.7% من دخلها القومي كي تسهم في عدم تدهور الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتصدي لعدم زيادة الفقر والجوع الذي يصيب حالياً حوالي 900 مليون من سكان الدول النامية.

السفير الاردني لدى الكويت اشاد بالعلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وآثارها التنموية

العبادي لـ «الصندوق»: الكويت شريك في بناء الأردن الحديث

المبادرة الأميرية بتوفير التمويل ودعم القطاع الخاص ستدعم الجهود الرامية لاطلاق المزيد من المشروعات الصغيرة بالمملكة

■ السفير الاردني لدى الكويت جمعة العبادي ■

اشاد سفير المملكة الاردنية الهاشمية لدى الكويت جمعة عبدالله العبادي بالدور الذي يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي واصفا اياه بالدور الكبير والمهم في تمويل العديد من المشروعات الاستراتيجية العربية ذات الطابع التنموي.

وقال السفير العبادي في حوار خاص مع «مجلة الصندوق» ان العلاقات المتميزة بين الصندوق الكويتي للتنمية والمملكة الاردنية تمتد لأكثر من 48 عاما قدم خلالها الصندوق 23 قرضا لتمويل المشروعات المتنوعة في الاردن بقيمة تقدر بنصف مليار دولار.

مضيفا ان الاردن من أوائل الدول التي استفادت من الجهود التنموية التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية.

على صعيد اخر اشاد السفير العبادي بمبادرة حضرة صاحب سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد بتوفير التمويل ودعم القطاع الخاص بمبلغ 2 مليار دولار، مؤكدا ان هذه المبادرة تشكل اداة فعالة لدعم هذه المشروعات في الدول العربية ومنها الاردن، منوها بأن الصناديق الإنمائية العربية خاصة الخليجية لعبت دورا كبيرا وفاعلا في عملية التنمية الاقتصادية للدول العربية خلال السنوات الماضية خاصة الدول التي تعاني من ندرة في الموارد الطبيعية وضعفا في الامكانيات الذاتية موضحا ان المشاريع المتوسطة والصغيرة تشكل 98.5 % من حجم المؤسسات في الاردن.

وشدد السفير العبادي على اهمية الدور الذي لعبه الصندوق في تنمية قطاع الطاقة الذي يعتبر عصب الحياة في البلاد كاشفا عن ان استثمارات بلاده في هذا القطاع ستصل الى حو 18 مليار دولار بحلول العام 2020.

وكشف العبادي ايضا عن ان حجم الاستثمارات الكويتية في الاردن بلغ نحو 8 مليارات دولار.. معربا عن توقعه بأن مستوى نمو الاقتصاد الاردني سيتراوح ما بين 4.5 و5 % وفيما يلي تفاصيل الحوار مع السفير الاردني لدى دولة الكويت.

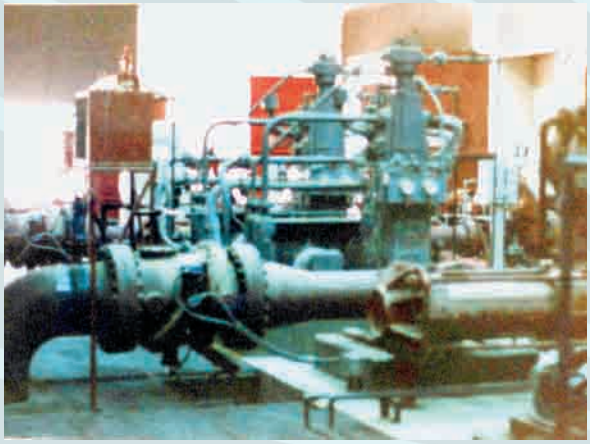

■ جانب من المشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها بالاردن ■

الاردن من اوائل الدول التي استفادت من جهود الصندوق الكويتي و 70% من القروض قدمت خلال فترة تطور المملكة

• علاقات تاريخية وروابط عميقة الجذور جمعت بين الكويت والأردن انعكست على مسيرة الشراكة التنموية بين الصندوق والمملكة والتي تعود الى 1962 عندما وقعا أول اتفاقية قرض لتمويل مشروع وادي اليرموك وكانت فاتحة لانجاز العديد من المشاريع في مجالات عديدة ، كيف تقيّم هذه المسيرة الطويلة من التعاون ومدى تأثيرها على التنمية والاقتصاد في المملكة؟

- نظرا لعلاقات التعاون المتميزة للمملكة مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، فقد ساهم الصندوق منذ المراحل الأولى من تأسيسه بفاعلية في جهود التنمية الاقتصادية في المملكة، من خلال تمويل العديد من المشاريع التنموية ذات الأولوية في مختلف القطاعات، خاصة تلك التي تمس الواقع الحياتي والمعاشي للمواطن الأردني، وعلى مدار 48 عاما من التعاون والعمل التنموي المثمر بين الطرفين، وفي الحقيقة فإن هذه العلاقة الطيبة هي نتاج طبيعي للمستوى المتميز للعلاقات التي تربط المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت بفضل الرعاية الكريمة من قبل قيادتي البلدين.

التعاون لبناء الاردن الحديث

وأضاف: إذا تتبعنا المشاريع التي مولها الصندوق، نجد أنها ركزت على قطاعات البنية التحتية، ويعود السبب في ذلك الى ان بدايات علاقة المملكة الاردنية الهاشمية بالصندوق تزامنت مع مرحلة بناء الاردن الحديث، وهي المرحلة التي قام الاردن فيها ببناء اقتصاده ومرافق الدولة وتجهيز البنية التحتية اللازمة للنهوض بالمجتمع بكافة شرائحه، وهذا ما يفسر ان 70% من القروض كانت خلال الفترة ما بين الستينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت تطور الدولة الاردنية الحديثة. ومن هنا فإنه من الطبيعي ان تتركز القروض على قطاعات البنية التحتية كالطاقة والمياه والسدود وشق الطرق، والتي بلا شك كان لها الدور الكبير في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في الاردن، وبدأ يظهر أثرها التنموي ألان وبشكل واضح.

توزيع مكتسبات التنمية

• ركزت معظم القروض المقدمة من الصندوق على تطوير البنية التحتية خاصة في قطاعي الطاقة والزراعة، فما سبب هذا التركيز؟ وما هو تقييمك للأثر التنموي لتلك المشاريع على مسار الاقتصاد الاردني؟

- على مدى سنوات التعاون الطويلة الماضية، ابدى القائمون على الصندوق تفهما دائما لاحتياجات المملكة وخططها ومشاريعها التنموية، ونستطيع ان نقول وبكل فخر بأن الاردن كان من أوائل الدول التي استفادت عبر العقود الماضية من الخدمات التي يقدمها الصندوق، حيث قام خلالها بتمويل العديد من المشاريع الاقتصادية التنموية من خلال 23 قرضا بلغت قيمتها الإجمالية حوالي نصف مليار دولار، توزعت على قطاعات الرعاية الصحية، الزراعة، البنية التحتية (السدود والمياه والصرف الصحي وتوليد الطاقة الكهربائية)، والمشاريع المتعلقة بخامات الفوسفات والبوتاس، إضافة إلى قطاعي النقل والخدمات المالية.

كما قدم الصندوق للمملكة الاردنية عددا من المنح والمعونات الفنية تبلغ قيمتها حوالي 8.5 مليون دولار لتمويل دراسات جدوى اقتصادية وفنية لمشاريع في مجال تطوير حقول الغاز الطبيعي، ومحطات معالجة المياه، وتنمية الثروة الحيوانية، وتجهيز الأكاديمية العلمية، اضافة الى مشروع لربط المملكة بالحدود العراقية، مع الإشارة الى ان هذه المشاريع قد توزعت على مختلف مناطق المملكة

■ مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية ■

الاقتصاد الأردني سينمو بمعدل يتراوح مابين 4.5 و5% في 2010

وخدمت كافة شرائح المجتمع الأردني، الأمر الذي اسهم بشكل ايجابي في توزيع مكتسبات التنمية على مختلف مناطق المملكة.

أهم القطاعات

● تنوعت القروض المقدمة من قبل الصندوق بين مشاريع الطاقة والمياه والري وبناء المستشفيات وإنتاج الفوسفات، إلا أن التركيز كان واضحا على قطاع الطاقة والذي استأثر بنصيب لا بأس به من حجم القروض، لماذا؟ وكيف تنتظرون الى التطورات التي شهدها هذا القطاع في الأردن؟ وما تقييمكم لجهود الصندوق والحكومة لتطوير هذا القطاع؟

- يعتبر قطاع الطاقة من أهم القطاعات التي تسهم إسهامًا إيجابيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهو يوفر احتياجات القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة من مصادر الطاقة الأولية كالنفط والغاز إضافة الى الطاقة الكهربائية المولدة، وعلى هذا الأساس فقد اهتمت الحكومة الأردنية بتطوير هذا القطاع، نظرا لتزايد الطلب عليه في ظل النمو الاقتصادي المتزايد من عام الى آخر والتزايد المضطرد في أعداد السكان، في ظل عدم توفر مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز في الأردن كغيرة من دول المنطقة واعتماده على استيراد أكثر من 96% من احتياجاته من الطاقة المختلفة، الامر الذي أدى الى قيام الجهات الأردنية المعنية بالبحث عن مصادر طاقة بديلة مثل الطاقة المتجددة وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتاحة، خاصة الطاقة الكهربائية المولدة والعمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة لمصادر الطاقة المختلفة، وذلك للحد من الفاقد وتحسين كفاءة الاستخدام وتبني سياسات لترشيد استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة.

وفي هذا الاطار ساهم الصندوق الكويتي للتنمية في تعزيز الجهود التي قامت بها الحكومة الاردنية لتطوير قطاع الطاقة في الأردن من خلال تقديمه لقروض بتكلفة مقدارها 45 مليون دينار كويتي، تركزت جميعها في إنشاء وتطوير المحطات الكهربائية، حيث ساعدت هذه القروض في تطوير هذا القطاع وتحقيق الأهداف المرجوة من تحسينه.

تحديات واستراتيجيات

● لكن على الرغم من هذه الجهود الحكومية وجهود الصندوق الكويتي المساندة لها.. ما زالت هناك تحديات تواجه هذا القطاع الحيوي.. نظرا للمتغيرات التي يواجهها باستمرار لارتباطه بالاسواق الدولية؟

- لابد من الاشارة الى ان قطاع الطاقة في الأردن يواجه تحديات أساسية أهمها الاعتماد على الأسواق الدولية للطاقة من خلال الاستيراد المباشر، ومواجهة التكلفة المرتفعة لاستيراد النفط الخام والمشتقات النفطية، هذا فضلاً عن الاستمرار في تلبية الطلب على المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية والمتوقع أن يتجاوز معدل نموهما السنوي حوالي 5.6% و7.5% خلال السنوات العشر القادمة، وتوفير التمويل اللازم للاستثمار في تطوير صناعة الطاقة ومنشآتها ضمن الأطر الزمنية اللازمة لتلبية احتياجات الطاقة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات إلى معدلات اقتصادية، وتحسين مواصفات المشتقات النفطية لتتماشى مع المعايير والمواصفات العالمية، بما يوفر حماية البيئة والسلامة العامة.

ولتجاوز هذه التحديات، قامت الحكومة الأردنية في عام 2007 بتطوير استراتيجية وطنية لقطاع الطاقة، تهدف إلى توفير الطاقة بمختلف أشكالها لجميع الاستخدامات بكلفة اقتصادية وفقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة، و تنويع مصادر وأشكال الطاقة لتعزيز أمن التزود، وتطوير مصادر الطاقة المحلية والتقليدية والمتجددة واستغلالها، وفتح

الصناديق الإنمائية العربية والخليجية بصفة خاصة لعبت ومازالت تلعب دورا بارزا في التنمية

الواقع الاقتصادي العربي الراهن يتطلب تفعيل وتنسيق عمل وجهود الصناديق والبنوك الإنمائية العربية

القطاع أمام الاستثمارات الخاصة وتحسين كفاءة استخدام مصادر الطاقة وإدارتها، وتعزيز مشاريع الربط العربي والإقليمي للطاقة وتعظيم الاستفادة منها.

مستشفى العقبة الجديد

● من بين المشروعات التي ساهم الصندوق الكويتي في تمويلها، مشروع مستشفى العقبة الجديد لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العلاجية في محافظة العقبة، الى أي مدى لبى المشروع هذه الاحتياجات المتنامية؟

-يحظى قطاع الرعاية الصحية في العقبة باهتمام كبير على كافة المستويات الرسمية نظراً لما يمثله هذا القطاع من حافز كبير لاستقرار المواطنين والمستثمرين في العقبة، خاصةً بعد تحويلها إلى منطقة اقتصادية تنموية في عام 2001 بهدف جعلها مركزا إقليميا متطورا للاستفادة من موقعها المتميز والمتوسط وذلك من خلال بناء بيئة استثمارية متطورة لجذب وتحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة المضافة العالية المولدة للدخل وفرص العمل. ومن هنا فقد كان تطوير الواقع الصحي في العقبة أحد أهم المحاور الأساسية التي عملت الحكومة وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية على تنميتها والارتقاء بها لتلبي الاحتياجات المتنامية، من خلال إنشاء مستشفى حديث ومتكامل.

وقد جاء إطلاق مشروع مستشفى العقبة الجديد، الذي موله الصندوق الكويتي للتنمية، ليتناسب مع طبيعة التطور المتسارع الذي تعيشه منطقة العقبة ويلبي احتياجاتها، حيث بلغت قيمة الاستثمارات التي تم الإعلان عنها والتي ستنفذ خلال السنوات القليلة القادمة أكثر من 18 مليار دولار في مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل اتساع رقعتها الجغرافية وبعدها عن المراكز الطبية الرئيسية، حيث سيتم

■ السفير العبادي ■

تجهيز المستشفى بالمعدات والتجهيزات اللازمة لتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في منطقة العقبة والمناطق المحيطة بها، وتوفير سعة سريرية كبيرة تتواكب مع زيادة أعداد المراجعين في الوقت الحالي وفي السنوات القادمة، حيث تم تخصيص قطعة أرض مساحتها 150 دونماً لإنشاء هذا المستشفى.

الاستثمارات الواعدة

● تعد المناطق الاقتصادية والتنموية من بين الاستثمارات الواعدة التي عززت المملكة أدائها وفتحت المجال أمام المستثمرين العرب والكويتيين خاصة للعمل بها، نود الاطلاع على تجربة الأردن في هذا المجال؟ وما هي نسبة الاستثمارات الكويتية فيها حتى ألان ؟ وما هي المزايا التي يتيحها قانون المناطق الاقتصادية والتنموية أمام المستثمرين؟

- اتخذت المملكة الاردنية عدة إجراءات تهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار، من خلال سن تشريعات وقوانين تعزز وترسخ مبدأ آلية السوق في النشاط الاقتصادي وتتماشى مع سياسة الانفتاح التجاري على العالم، حيث تم إقرار وتعديل

■ مشروع انتاج البوتاس بتمويل من الصندوق الكويتي ■

العديد من القوانين ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية، ومنها قوانين تشجيع الاستثمار والخصخصة والمناطق الاقتصادية والتنموية والحرة،

وفيما يتعلق بهذه المناطق بالتحديد، فقد قامت فكرتها على أنها أداة من أدوات الدولة في التنمية، من خلال تخصيص مواقع أو مناطق جغرافية محددة، تطبق فيها قوانين وأنظمة خاصة مختلفة عما يطبق على باقي أنحاء الدولة، وتميزها بإعفاءات وتسهيلات تؤهلها لأن تكون مناطق جذب استثماري لتنمية الصناعات التصديرية والمبادلات التجارية الدولية وتجارة الترانزيت، حيث تم إنشاء العديد من المناطق التنموية والاقتصادية والحرة.

وقد قدمت هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين، من خلال الإعفاءات الجمركية والضريبية، التي تعتبر الأفضل مقارنة مع دول المنطقة.

- كما استقطبت هذه المناطق العديد من الاستثمارات تجاوزت العشرين مليار دولار منذ إنشائها وحتى الآن، في مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع العقاري والصناعي والخدمات اللوجيستية وغيرها، مما يؤكد جودة البيئة الاستثمارية فيها وقدرتها على جذب الاستثمارات. وقد كان نصيب الاستثمارات الكويتية منها حوالي (1) مليار دولار في قطاعات الخدمات

الصناديق الإنمائية العربية والخليجية لعبت دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية للدول العربية

اللوجيستية والنقل في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، إضافة الى القطاع الصناعي والعقاري في بقية المناطق، علما بأن إجمالي الاستثمارات الكويتية في الأردن قد بلغ حتى الآن حوالي 8 مليارات دولار، في قطاعات الاستثمار ذات القيمة المضافة العالية كالصناعة، العقار، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، السياحة، الإنشاءات والخدمات العامة واللوجستية، النقل، البنية التحتية والطاقة والقطاع المالي والتجاري وقطاع الاتصالات.

معدلات النمو

● شهد الاردن خلال السنوات الماضية تقدما كبيرا في مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مما جعلها قبلة للعديد من الاستثمارات الأجنبية؟ هل تأثر هذا الوضع بفعل تداعيات الازمة المالية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات؟

- لقد تأثر الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصادات دول العالم بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية، لكن أظهرت البيانات أن حجم التأثير كان ضمن الحدود المنطقية في مثل هذه الظروف، خصوصا إذا ما قورن بالأداء الاقتصادي لدول المنطقة أو بقية دول العالم. فوفقا لآخر المؤشرات الاقتصادية تبين أن الاقتصاد الاردني اظهر نتائج ايجابية على صعيد القطاع النقدي وقطاع التجارة الخارجية والاستثمار بما في ذلك وضع الاحتياطيات الأجنبية، حيث ارتفع احتياطيات العملات الأجنبية في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2009 بنسبة 40.5% ليصل إلى 11 مليار دولار، كما ارتفعت السيولة المحلية في نهاية عام 2009 بنسبة 9.3% لتبلغ حوالي 28 مليار دولار، مع الإشارة الى أن خسارة القطاع المصرفي الاردني جراء الازمة المالية كانت محدودة، بسبب الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الاردني في هذا القطاع.

مواجهة الازمة

● اتخذت الحكومة الاردنية عدة خطوات لمواجهة التداعيات السلبية للازمة منذ اندلاعها.. فما هي وما النتائج التي انجزتها؟

- لقد تحركت الحكومة الاردنية وبشكل سريع لمواجهة تحديات الأزمة وقامت باتخاذ العديد من الاجراءات المالية والنقدية الوقائية للمساعدة في التخفيف من آثار هذه الأزمة، وقد كان من بين هذه الإجراءات التي اتخذتها

■ طريق وادي اليتيم من مساهمات الصندوق الكويتي في الأردن ■

استثمارات الاردن في قطاع الطاقة متوقع لها ان تصل الى نحو 18 مليار دولار بحلول عام 2020

الحكومة والبنك المركزي الأردني إعلان ضمان الودائع لدى البنوك في الاردن حتى نهاية عام 2009 ، إضافة الى العمل على منح تخفيضات ضريبية في العديد من القطاعات الاقتصادية منها القطاع السياحي والعقاري .كما قامت الحكومة بتحويل حوالي 258 مليون دولار من النفقات الجارية إلى نفقات رأسمالية في الموازنة العامة للتعويض عن أي انخفاض في حجم الاستثمار كما أطلقت برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يهدف الى تعزيز الخدمات الحكومية عبر استثمارات وخبرات القطاع الخاص.

وعملت كذلك على إنشاء صندوقين بدعم من بنك الاستثمار الأوروبي لتعزيز جهود الحكومة في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقد كان للإجراءات الحصيفة التي اتخذها البنك المركزي الاردني للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي من تداعيات الازمة والحفاظ على الثقة واستقرار القطاع المالي في الأردن، ان تم اختيار محافظ البنك المركزي الاردني كأفضل محافظ بنك مركزي في منطقة الشرق الأوسط للعام 2009 بحسب مجلة «The Banker“ العالمية المتخصصة في الشؤون المالية والمصرفية.

اداء الاقتصاد الاردني

● ما توقعاتكم لاداء الاقتصاد الاردني بحلول نهاية العام الحالي؟ وكيف تنظرون الى الواقع الاستثماري للمملكة في العام 2010؟.

- تشير التوقعات الى أن الاقتصاد الأردني سينمو بمعدل يتروح ما بين 4-5 %، حسب التقديرات الأولية خلال هذا العام، وتأتي هذه التوقعات مدفوعة بعلامات التحسن التي بدأت تظهر على الاقتصاد العالمي، مما سينعكس بلا شك على بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالاستثمار فنحن نتوقع أن تتحسن حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى المملكة خلال العام 2010، ويعود ذلك الى الحراك الكبير الذي شهده عام 2009 في مجال ترويج فرص الاستثمار في الأردن والذي قاده حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ووفق لدراسات علمية اعدتها «الانكتاد» فإنه وبحسب هذه المعطيات أن الأردن يستطيع في هذه المرحلة الانتقالية أن يكون مقصداً استثمارياً جاذب، لما يوفره من فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات ، والبيئة الملائمة، بدء من الموقع الاستراتيجي الذي يشكل حلقة الوصل بين منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولعل ما يبعث على التفاؤل بتعافي النشاط الاستثماري في المملكة، ما أشرت اليه.

8 مليار دولار اجمالي الاستثمارات الكويتية في الاردن

المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم تشكل 98.5% من حجم المؤسسات في الاردن

■ جانب من تعلية سد الملك طلال ■

مبادرة سمو أمير الكويت

● اطلق سمو أمير دولة الكويت مؤخرا مبادرة لإنشاء صندوق لتوفير الدعم والتمويل للقطاع الخاص العربي بمبلغ 2 مليار دولار، بداية ما رأيك في المبادرة، وما أثرها على التنمية؟

- لاشك بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية لما لها من دور كبير في توليد فرص عمل جديدة والمساهمة في زيادة الصادرات وتوسيع دائرة الاستثمار، بفضل مرونتها العالية وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الجديدة، وتطوير المنتجات الجديدة، مع الإشارة الى ان هذه المشروعات تشكل النسبة الأكبر من مجمل القطاع الاقتصادي في غالبية دول العالم ومنها الدول العربية والتي يصل في بعضها الى أكثر من 90%. كما أن الإحصاءات الدولية تشير الى أن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تساهم بما نسبته (70 - 80 %) من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة ايلاء هذا القطاع أهمية كبرى ليكون محركا لقوى الاقتصاد وتوظيف العدد الأكبر من المواطنين .

وفي ظل ارتفاع حدة المنافسة محليا وخارجيا والتي ولدتها التطورات والمستجدات الاقتصادية المتتالية خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف وعلى رأسها اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتي تتضمن التحرير التدريجي للرسوم الجمركية، ومنع مختلف أنواع الحماية التي كانت تتمتع بها هذه المشاريع مما أدى إلى تقليل فرص نموها وإلى بقائها دون مستوى الطموح المنشود، فأن هذه المشروعات ستواجه تحديات كبيرة تحد من قدرتها على منافسة مثيلاتها من المشروعات الكبيرة والحصول على حصة من السوق، وعليه لابد من توفير المناخ المناسب لتنمية تلك المشروعات والتي لا تستطيع البقاء والدفاع عن نفسها أمام المؤسسات الكبيرة التي تتوفر لها مقومات البقاء مثل القوة المالية والبشرية والأسواق وغيرها.

● مازال الكلام للسفير العبادي الذي اضاف يقول:

- من هنا تأتي اهمية المبادرة التنموية الرائدة، التي أطلقها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت العام الماضي، لتشكل أداة فعالة لدعم هذه المشروعات في الدول العربية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره ملياري دولار، خاصة في ظل ما تعانيه هذه المشروعات من صعوبة في الحصول على تمويل لها، بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة حيث أن الجهات الممولة تفرض شروط تمويلية لا يستطيع أصحاب تلك المشاريع الإيفاء بها كالضمانات المالية وعدد الكفلاء وسجل مالي جيد، وذلك بسبب محدودية نشاطها وتنوعه، إضافة إلى أن المؤسسات التمويلية تستفيد من حالة وفورات الحجم في تعاملها مع طلبات التمويل للمؤسسات الاقتصاديّة.

ومن شأن هذه المبادرة أن تساعد هذه المشروعات على تعزيز الروابط الأمامية والخلفية بينها وبين المنشآت الكبيرة، وتطوير القدرات الإدارية لدى المستثمرين في هذه المشاريع، ورفدها بالمهارات في مجالات التسويق والتكنولوجيا والقدرة على تطوير الإنتاج والتحكم والجودة.

● ولكن كيف سيستفيد القطاع الخاص الاردني من هذه المبادرة؟

تمثل المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم في الأردن ما نسبته 98.5% من إجمالي المؤسسات العاملة، وتوظف حوالي 06 % من القوى العاملة وتساهم بما نسبته 63% من الناتج المحلي الإجمالي الاردني، مما جعلها من أهم القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وفرص الاستثمار والصادرات،ويتم دعم هذا القطاع في الاردن من خلال العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية والدولية تقوم بتقديم خدمات المساعدة الفنية

لهذه المشاريع من توعية وتدريب وتأهيل ودراسات ومتابعة.

وفيما يتعلق بالدعم المادي لهذه المشاريع، فقد أطلق الأردن في العام المنصرم مشروعا يعتبر الأول من نوعه لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحديثة النشأة العاملة بكلفة تزيد عن 42 مليون دولار وهو ممول من الاتحاد الأوروبي، ومجاله يترتكز على ترويج الصادرات، وتطوير القدرة الإنتاجية والتصديرية لدى الشركات الأردنية. وتشير الدراسات التي أجرتها الحكومة أن هذا المشروع سيلبي 20% من حاجات هذا القطاع إذ ستبقى الحاجة قائمة لمزيد من المشروعات والمبادرات الداعمة لهذا القطاع وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا فإن المبادرة الأميرية ستدعم جهود الحكومة الأردنية لإطلاق مزيد من مشاريع الدعم التي تستهدف تطوير القطاع الخاص في المملكة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

23 قرضا تربو قيمتها الاجمالية على نصف مليار دولار قدمها الصندوق الكويتي للتنمية للقطاعات الاقتصادية الاردنية

الصناديق الانمائية

● بالنسبة للعمل التنموي في العالم العربي، هل ترى أن هذا المجال بحاجة الى المزيد من الصناديق الإنمائية، خاصة في ظل وجود أكثر من صندوق وجهة تنموية تقوم بتدعيم التنمية العربية؟

– لقد لعبت الصناديق الإنمائية العربية، خاصة الخليجية منها، خلال السنوات الماضية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية للدول العربية، خاصة تلك التي تتميز في ندرة الموارد الطبيعية وضعف الإمكانات الذاتية لديها، حيث تبرز أهمية هذه الصناديق من كونها اكثر يسرا وأقل كلفة من مصادر التمويل الأجنبية الأخرى سواء التجارية أو التنموية المستخدمة في تمويل الخطط والبرامج الإنمائية. حيث عملت هذه الصناديق على تقديم المعونات على شكل قروض ومساهمة في رأس المال ومساعدات فنية لتمويل العديد من المشاريع ذات أهمية وأولوية في قطاعات الطاقة والصناعة والبنية التحتية والزراعة والري والقطاع الصحي والقطاع التعليمي ساهمت في تخفيف مشكلتي الفقر والبطالة وحل المشكلات المعيشية للعديد من المواطنين في الدول العربية من خلال توفير خدمات التعليم والصحة ودعم مشروعات الأمن الغذائي وغيرها، الامر الذي يظهر حاجة الاقتصاديات العربية الملحة الى مصادر تمويل قوية بعيدا عن المساعدات والقروض الدولية.

نحتاج الى صناديق أكثر

واضاف: في تقديري انه نظرا لحجم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في ظل الظروف والمستجدات الراهنة، خاصة في ظل الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة التي تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، وتزايد معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة نسبة الشباب فيها، وتواضع حجم التجارة والاستثمارات البينية بشكل لا يتماشى من إمكانيات وموارد الدول العربية وتزايد ظاهرة هجرة العقول العربية وعدم توافق مخرجات التعليم العربي مع متطلبات السوق. فإننا نحتاج لمثل هذه الصناديق لدعم المشاريع العربية التنموية للوقوف امام هذه التحديات، خاصة في ظل ما تمخضت عنه قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية من قرارات تضمنت الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تدعيم مشروعات البنية التحتية الأساسية كالطاقة وتنمية قطاعات الإنتاج، والتجارة والخدمات، والمشروعات الاجتماعية، والإصلاح البيئي بالإضافة إلى مشروعات الطاقة المتمثلة بالربط الكهربائي ومشاريع الغاز وغيرها ومخطط الربط البرى والجوي والبحري العربي وبرامج الأمن المائي والغذائي بهدف تحقيق التكامل العربي. وفيما يتعلق بالحاجة الى مزيد من الصناديق الانمائية، فإن العبرة بالكيف وليس بالكم، ولعل الواقع الاقتصادي العربي الراهن يتطلب تفعيل وتنسيق عمل وجهود الصناديق والهيئات والبنوك الانمائية العربية الموجودة حاليا، ووضع برامج وخطط واليات واضحة المعالم وذات جداول زمنية محددة، ليلمس المواطن العربي مخرجات عملها بما يرتقي بمستوى مشاركته في العملية الاقتصادية والتنموية في دولنا العربية، وبما يحقق له العيش الكريم واللائق. وهنا لابد من الإشارة الى الدور الكبير الذي لعبته دولة الكويت في هذا المجال من خلال استضافتها للعديد من المنظمات العربية المعنية بالشأن الاقتصادي مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمعهد العربي للتخطيط والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية العربية، إضافة الى الدور الكبير والهام الذي يلعبه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في تمويل العديد من المشروعات الإستراتيجية العربية ذات الطابع التنموي.

قرارات مجلس إدارة الصندوق

عقد مجلس إدارة الصندوق الكويتي اجتماعاً برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح تم خلاله الاحتفال بانضمام 3 أعضاء جدد إلى مجلس الإدارة وهم فيصل محمد الحجي بوخضور والدكتور راشد شبيب العجمي والدكتور عبدالرضا علي أسيري كما تم خلال الاجتماع تكريم العضوين السابقين بمجلس إدارة الصندوق اللذين انتهت مدة عضويتهما فيه وهما السيدان: راشد عبدالعزيز الراشد ومحمد سليمان السيد علي الرفاعي، حيث اهديت لهما الدروع التذكارية بهذه المناسبة تكريما لهما وتقديراً لجهودهما.

● الشيخ د. محمد الصباح متوسطا أعضاء مجلس إدارة الصندوق الجدد والقدامى

في آخر اجتماع لمجلس إدارة الصندوق الكويتي

20 مليون دينار للنقل الكهربائي المغربي و15 مليونا للبحريني و12 مليونا لمشروع نيلوم الكهرومائي الباكستاني

هذا وقد وافق مجلس إدارة الصندوق الكويتي بجلسته تلك والتي عقدها يوم الخميس 27/ 5/ 2010 على ما يلي:

1. تقديم قرض بمبلغ 8 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع طريق تاجورا - بلحو (طريق الشيخ صباح الأحمد الصباح) في جمهورية جيبوتي.
2. تقديم قرض بمبلغ 15 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تطوير شبكة نقل الطاقة الكهربائية على الجهد 220 ك. ف في مملكة البحرين.
3. تقديم قرض بمبلغ 20 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تطوير شبكة النقل الكهربائي بالمناطق الجنوبية في المملكة المغربية.
4. تقديم قرض بمبلغ 4 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع جامعة الغامبيا في جمهورية الغامبيا.
5. تقديم قرض بمبلغ 3.25 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع طريق سينغروبو - باكوبو في جمهورية كوت ديفوار.
6. تقديم قرض بمبلغ 4 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع طريق كالابو - سيكونغو - حدود أنغولا في جمهورية زامبيا.
7. تقديم قرض بمبلغ 4.1 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تطوير المعهد الفني الإقليمي المتكامل بمنطقة كيكيوكيرو بكيجالي في جمهورية رواندا.
8. تقديم قرض بمبلغ 5.9 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع طريق نونو - مودوغاشي في جمهورية كينيا.
9. تقديم قرض بمبلغ 3 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع برنامج عمليات بنك أوغندا للتنمية المحدود للسنوات 2010/ 2011 - 2013/ 2014 في جمهورية أوغندا.
10. تقديم قرض بمبلغ 12 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع نيلوم - جيلوم الكهرومائي في جمهورية باكستان الإسلامية.
11. تقديم قرض بمبلغ 11.5 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تطوير التعليم المهني في إقليم تشينغهاي في جمهورية الصين الشعبية.
12. تقديم قرض بمبلغ 4.41 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع إعادة تأهيل المقطع الثاني: معبر دولون - معبر كيزل بل من الطريق المحوري بيشكك - نارين - تورغارت في جمهورية قرغيزستان.

11.5 مليون دينار لتطوير التعليم المهني في الصين و8 مليون لطريق صباح الأحمد في جيبوتي و5.9 مليون لطريق كيني

4 مليون دينار لطريق في زامبيا ومثلها لجامعة في غامبيا و4.41 مليون لطريق في قرغيزستان

• الشيخ محمد الصباح مكرما راشد عبد العزيز الراشد

• .. ومكرماً محمد السيد علي الرفاعي

تكريم راشد الراشد ومحمد سليمان الرومي لانتهاء فترة عضويتهما والاحتفال بانضمام الحجي والعجمي وأسيري لمجلس الإدارة

موافقة من حيث المبدأ

من جهة أخرى وافق مجلس الإدارة على توصية لجنة القروض بالموافقة من حيث المبدأ على البرنامج المقترح لعمليات الصندوق للسنة المالية 2010، 2011 والمتضمن المشروعات التالي ذكرها:

الدولة	المشروع
مصر	محطة توليد كهرباء بنها.
موريتانيا	بناء الحرم الجامعي في نواكشوط. شبكة توزيع المياه في نواكشوط.
سورية	توسعة محطة توليد كهرباء الناصرية بنظام الدورة المركبة.
الصين	تطوير التعليم في مقاطعة قوينشو.
فيتنام	التنمية الريفية في إقليم ها تينه.
سريلانكا	جامعة جنوب شرقي سريلانكا – المرحلة الأولى – الجزء الثاني.
بنين	طريق ويداه – أللادا.
غانا	تشييد مبنى مركز الطوارئ والعناية الحرجة للحوادث والجروح في مدينة أكرا.
السنغال	طريق لينغير – ماتام (القرض الثاني).
بوركينافاسو	إنشاء وتجهيز مستشفى إقليمي في منطقة مانغا
تنزانيا	طريق نامتومبو – تندورو.
بوروندي	بوجومبورا – نيابيتانغا.
طريق غرينادا	تأهيل الطرق الفرعية (المرحلة الثانية).
ووافق المجلس كذلك من حيث المبدأ على النظر في الإسهام في تمويل المشاريع التالي ذكرها:	
السودان	مجمع سدي أعالي عطبرة وستيت. مطار الخرطوم الدولي الجديد.
ألبانيا	الطريق السريع بيرات – تيليبيني.
سيراليون	دعم الخدمات الصحية.
باكستان	إنشاء مدارس إبتدائية في الإقليم الشمالي الغربي.
المغرب	الخط الحديدي فائق السرعة طنجة – الدار البيضاء (المرحلة الأولى: طنجة – القنيطرة).

جامعة كليرمونت الاميركية منحتــه درجــة الدكتوراه الفخرية

محمـد الصبــاح التقــى بــان كي مـون:

رؤانا الأمميــة متطابقــة

● د. محمد الصباح وبان كي مون

● منح دكتوراه فخرية للشيخ محمد الصباح

● كلمة للشيخ محمد الصباح أثناء منحة دكتوراه فخرية

منحت جامعة كليرمونت مكين الاميركية نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي الشيخ الدكتور محمد الصباح شهادة الدكتوراة الفخرية في تخصص القانون.

وقدمت رئيسة مجلس الامناء ورئيسة جامعة كليرمونت مكين البروفيسورة باميلا جين الشهادة الفخرية للشيخ محمد الصباح خلال احتفال اقيم بهذه المناسبة.

ورحبت البروفيسورة جين في كلمة لها خلال مراسم منح الدرجة الشرفية مشيدة بمناقبه وحياته الجامعية التي قضاها في أروقة جامعة كليرمونت مكين وتوجت بتخرجه في العام 1978 وحصوله على درجة بكالوريوس في الاداب مع مرتبة الشرف في تخصص علم الاقتصاد.

واضافت «ان الجامعة تتشرف بقبول الشيخ محمد الصباح لهذه الدرجة الفخرية التي أقرها وبالاجماع مجلس أمناء الجامعة».

وبدوره القى نائب رئيسة مجلس الأمناء وعميد الجامعة الدكتور غريغوري هيس كلمة مماثلة قال فيها ان قرار مجلس الامناء ياتي «تقديرا لدور الشيخ محمد الصباح ولاسهاماته وانجازاته في مجال الخدمة العامة في تعزيز مفاهيم التعاون والحوار المشترك».

من جانبه اعرب الشيخ د. محمد الصباح في كلمة له امام الحضور عن امتنانه وتقديره الكبيرين على هذا التكريم مستذكرا فترة دراسته الجامعية في الجامعة والسنوات التي قضاها بين أروقتها.

كما توجه بالشكر والاشادة للبروفيسورة باميلا جين واعضاء هيئة التدريس في الجامعة منوها بفخره واعتزازه العميقين في حمله لدرجتين من جامعة كليرمونت مكين الأولى درجة البكالوريوس في الاقتصاد والثانية درجة الدكتوراة الفخرية في القانون.

إلى ذلك قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ د. محمد الصباح بجولة شملت عدداً من كبار المسؤولين .. ففي نيويورك التقى الشيخ محمد الصباح بالسكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون وعدداً

العاهل المغربي لدى استقباله نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

كل التقدير للأمير وجهوده المعززة للتضامن العربي

• زيارة الشيخ محمد للمغرب ومقابلة الملك محمد السادس ...

من المسؤولين الدوليين بالاضافة إلى لقائه وزيري خارجية المغرب واسبانيا، وذلك قبل وقت قليل من قيام الشيخ د. محمد الصباح بزيارة رسمية إلى المملكة المغربية التقى خلالها بالعاهل المغربي الملك محمد السادس.

وقد اشاد الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح خلال لقائه السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم أمن واستقرار العراق وسيادته ووحدة أراضيه.

جاء ذلك في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أدلى به المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي عقب اللقاء واصفا المباحثات بأنها كانت «ايجابية جدا».

وقال ان الشيخ محمد اكد دعمه لما ورد في كلمة السكرتير العام للامم المتحدة في افتتاح أعمال المؤتمر بشأن ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط الداعي الى اعلان المنطقة خالية من الأسلحة النووية وانضمام اسرائيل «الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد الى المعاهدة».

على صعيد آخر اجتمع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د. محمد الصباح مع العاهل المغربي الملك محمد السادس حيث نقل اليه تحيات سمو أمير البلاد.

وأشاد العاهل المغربي خلال المقابلة التي جرت بالقصر الملكي في مدينة وجدة شرق المملكة (540 كيلومترا عن الرباط) بمستوى العلاقات الممتازة التي تربط بين البلدين الشقيقين.

كما أعرب العاهل المغربي عن تقديره الشخصي وتقدير بلاده للجهود المميزة لسمو أمير البلاد في تعزيز التضامن العربي والاسلامي وتثمينه الموقف الثابت للكويت في دعم قضايا المغرب وخططه التنموية.

وحضر المقابلة سفير دولة الكويت لدى المملكة المغربية محمد صالح الذويخ ومدير ادارة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية د. الشيخ أحمد الناصر ومستشار العاهل المغربي محمد معتصم.

أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق أخبار الصندوق

• اللجنة العليا الكويتية المغربية المشتركة إلى الانعقاد في الربع الأخير من العام الجاري

اللجنة المشتركة

من جهته، أعلن الشيخ د. محمد الصباح أن اللجنة المشتركة الكويتية - المغربية ستنعقد في الربع الأخير من العام الجاري.

وقال الشيخ محمد الصباح للصحافيين عقب لقائه في مدينة وجدة شرق المملكة بالعاهل المغربي الملك محمد السادس ان الاستعدادات بدأت لعقد اللجنة الكويتية - المغربية في الربع الأخير من هذا العام.

وأضاف انه تطرق مع العاهل المغربي لعرض مشاريع مشتركة خصوصا أن المغرب يعمل حاليا في مشاريع ضخمة منها الطرق السيارة والقطار السريع.

وقال انه بحث مع الملك محمد السادس الأوضاع في المنطقة العربية، مشيرا الى أنه أبلغ العاهل المغربي باعتماد مبادرة دعم وتمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية التي كان سمو أمير البلاد قد تقدم بها إلى القمة الاقتصادية المنعقدة بالكويت نهاية العام الماضي مؤكدا أن بامكان المغرب الاستفادة مباشرة من تمويلات هذا الصندوق.

واضاف محمد الصباح أنه بحث كذلك مع العاهل المغربي أوجه التعاون بين الكويت والمملكة المغربية الشقيقة في مجال الطاقة النووية للاستعمال في الأغراض السلمية.

تعاون

من جانبه، أكد وزير الدولة المغربي محمد اليازغي أن زيارة الشيخ محمد الصباح للمغرب تفتح أفقا جديدا للعلاقات الجيدة بين البلدين الشقيقين بمزيد من التعاون المثمر البناء على جميع الأصعدة.

جاء ذلك في تصريح ادلى به اليازغي لـ«كونا» على هامش حفل العشاء الرسمي الذي أقامه تكريما للشيخ محمد الصباح، وحضره سفير الكويت لدى المملكة المغربية الشقيقة محمد الذويخ.

وحضر الحفل أعضاء من الحكومة المغربية والمدير العام للمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) عبدالعزيز التويجري وبعض أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الرباط، لاسيما سفراء دول مجلس التعاون الخليجي وشخصيات اقتصادية وسياسية.

• اليازغي: الصناديق الكويتية ومؤسسات تمويل مشاريع التنمية تدعمنا

وأبرز الوزير المغربي في تصريحه لـ«كونا» أن مجالات التعاون الثنائي متعددة الأوجه وهي قابلة للتطوير والتقدم بفضل الارادة المشتركة للشعبين الأخوين الكويتي والمغربي والقيادة الرشيدة لسمو أمير البلاد وشقيقه العاهل المغربي الملك محمد السادس.

وأشاد بالدعم الموصول والمساندة القوية للحكومة والصناديق الكويتية ومؤسسات التمويل لمشاريع التنمية في المغرب، معربا عن الاعتزاز بمستوى التعاون القائم بين المغرب والكويت في شتى المجالات والذي يعتبر نموذجا لما تجب أن تكون عليه العلاقات العربية - العربية.

ورافق الشيخ د. محمد الصباح في هذه الزيارة سفيرنا لدى الولايات المتحدة الشيخ سالم العبدالله ومدير ادارة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السفير الشيخ أحمد ناصر المحمد وعوده إلى نيويورك حيث كان الشيخ د. محمد الصباح قد عقد سلسلة مباحثات واجتماعات استهلها باجتماع مع السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون حيث بحث الجانبان عددا من القضايا الاقليمية والدولية.

كما عقد اجتماعات منفصلة مع وزير خارجية استراليا ستيفن سميث ووزير الخارجية المغربي الطيب الفاسي الفهري لبحث العلاقات الثنائية وذلك على هامش مؤتمر مراجعة اتفاقية الحد من الانتشار النووي الذي عقد في نيويورك.

وتأتي زيارة الشيخ د.محمد الصباح لمدينة نيويورك في ختام زيارة للعاصمة الأميركية واشنطن اجرى خلالها سلسلة اجتماعات مع كبار المسؤولين في الادارة الأميركية تركزت على بحث تعزيز العلاقات الثنائية بالاضافة الى إلقاء محاضرة بعنوان «مجلس التعاون الخليجي.. فرص وتحديات» في معهد الشرق الاوسط بواشنطن.

جدير بالذكر أن مراسم الاحتفال بتسليم الشيخ محمد الدكتوراة الفخرية قد حضرها سفير الكويت لدى الولايات المتحدة الشيخ سالم عبدالله الجابر وقنصل عام الكويت في لوس انجليس محيي الدين الفليج ومدير ادارة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السفير الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح والوفد المرافق للشيخ محمد الصباح وأعضاء القنصلية العامة للكويت في لوس انجليس.

لمواقفها الداعمة للتنمية في السنغال

عميد السلك الدبلوماسي «امباكي» شكر الأمير والكويت

تقدم عميد السلك الدبلوماسي السفير عبدالواحد الامباكي بالشكر الى مقام سمو امير البلاد والكويت بشكل عام على موقفها من السنغال ومساهماتها في المشاريع الاساسية وتمويل الصندوق الكويتي للتنمية اكثر من 20 مشروعا بتكلفة تصل الى 105 مليون دينار، وقال «هذا يعكس اهتمام الكويت ببلادنا، ونتمنى مزيدا من التطوير في العلاقات بين البلدين لمصلحة شعبينا». جاء ذلك خلال الاحتفال الذي أقامة السفير السنغالي بعيد استقلال بلادة والذي حضره نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح.

● د. محمد الصباح متوسطاً امباكي وعقيلته

محافظ الحسكة أشاد بمنحة مالية لجر مياه نهر دجلة

وزير المالية أكد استعداد الصندوق الكويتي لتمويل مشاريع جديدة في سورية

■ مصطفى الشمالي

قال وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي في زيارته الأخيرة لدمشق ان الصندوق الكويتي على استعداد لتمويل مشاريع جديدة في سوريا بعد دراستها ووفق أولويات الحكومة السورية.

من جانبها أشادت الحكومة السورية باسهامات الصندوق الكويتي للتنمية في دعم تنفيذ مشروع جر مياه نهر دجلة إلى محافظة «الحسكة» شرق سوريا والذي سيعمل على زيادة رقعة الاراضي الزراعية.

ونقل تقرير بثه التلفزيون السوري سلط فيه الضوء على أهمية هذا المشروع الاستراتيجي عن محافظ الحسكة معدى نجيب سلوم قوله ان «الصندوق الكويتي قدم مشكورا منحة مالية للحكومة السورية لتمويل الدراسة الفنية لمشروع جر مياه دجلة الى محافظة الحسكة، والذي سيكون له تاثير ايجابي على سوريا من ناحية رفع الطاقة الانتاجية الزراعية وبخاصة القمح». ويسهم المشروع في زيادة رقعة الاراضي الزراعية المروية في المنطقة الى حوالى 200 الف هكتار.

وأكد عدد من المزارعين في المحافظة أهمية هذا المشروع الذي سيعود بالخير عليهم، وسيسهم في ارواء ضعفي الاراضي الزراعية في المحافظة معربين عن شكرهم للدعم الذي سيقدمه الصندوق لهذا المشروع.

«الصندوق الكويتي» نظم ملتقى الاستثمار في انشطة البنك الافريقي للتنمية

الوقيان: نحرص على منح أولوية للشركات المحلية لتنفيذ المشروعات التي يمولها «الصندوق» في افريقيا

• نائب المدير العام هشام الوقيان مترئساً الجلسه الأفتتاحية للملتقى بالصندوق الكويتي

نظم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بالتعاون مع البنك الافريقي للتنمية ملتقى الأعمال والاستثمار، بحضور ممثلين عن شركات الاستثمار الكويتية وعدد من المكاتب الاستشارية الهندسية وشركات المقاولات المحلية المصنفة بالفئة الأولى، حيث قدمت عروض خاصة حول طبيعة الاستثمار في عمليات البنك ومجالاته. كما بحث المشاركون وممثلو البنك الافريقي سبل الاستثمار والتعاون بينهم.

وأوضح نائب مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية هشام الوقيان أن الملتقى يأتي في إطار اهتمام الصندوق بالقطاع الخاص الكويتي ودعم الشركات الوطنية الكبرى وحرصه على منح أولوية لهذه الشركات لتنفيذ المشروعات التي يمولها الصندوق في افريقيا بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، وحث هذه الشركات على المشاركة في المشاريع التي تمولها مجموعة البنك الافريقي للتنمية، باعتبارها تمثل إحدى المؤسسات التمويلية الدولية التي تساهم فيها كل الدول العربية انطلاقا من البنك الدولي والصندوق العربي في افريقيا والاوابك والبنك الإسلامي، إضافة إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الآسيوي للتنمية.

وابدى الوقيان ترحيبه الشديد بالحضور والمشاركين من المكاتب الاستشارية والهندسية وشركات الاستثمار والمقاولات الكويتية والمصنفة بالدرجة الأولى، مشيراً إلى أن تنظيم الصندوق لهذا الملتقى يأتي ضمن حرصه الدائم على منح أولوية للشركات المحلية لتنفيذ المشروعات التي يمولها، وتشجيع هذه الشركات ونظيرتها الأجنبية على استخدام المواد الخام والمنتجات الوطنية الكويتية، مشيرا الى أن الملتقى يعد مناسبة لتعزيز الشراكة بين البنك الأفريقي للتنمية والصندوق الكويتي، كما أنه يعد فرصة لتقديم فرص التمويل والاستثمار المشتركة بين الجانبين.

• جانب من الشركات والمؤسسات المشاركة في الملتقى

• عدد من ممثلي الشركات وقيادات البنك خلال الملتقى

واشار إلى أن هذا الاهتمام لن يعيق الاهتمام بالشركات العربية عند مواجهتها عجزا أو قصورا، لاسيما تلك المختصة بالمقاولة والاستشارات، والتي يعتبر تواجدها ضعيفا في المنطقة مقارنة بنظيراتها الأجنبية.

وعن المشاريع التي سيقع التركيز عليها في افريقيا وتمويلها من طرف البنك الافريقي للتنمية، قال الوقيان: إنها تشمل جميع القطاعات، وتم التطرق إليها في ورشة العمل وشرح بعض جوانبها، وما إن تحدد الشركات مجالات اهتماماتها وتسجل لدى البنك، سيتم تقديم جميع التوضيحات اللازمة، سواء المتصلة بالقطاع أو المنطقة التي يمكن ان تحتضن المشروع أو الإجراءات الموجب القيام بها للمضي قدما نحو تنفيذه.

وأضاف الوقيان: نظرا لكون الكويت أحد أعضاء البنك، بل من أبرز المساهمين فيه، فإن مقدمي المشاريع من حاملي جنسيتها سيتم مساعدتهم قدر الإمكان على تجاوز العقبات التي يمكن ان تواجههم، وحل الإشكالات التي ستعترضهم في ظل غياب تمثيل ديبلوماسي لها أو تشريعات فعالة.

ولفت نائب المدير العام إلى ان الصندوق الكويتي للتنمية نجح في تغطية جميع الدول الافريقية ما عدا نيجيريا، ليكون اجمالي الدول التي يعمل بها 104 دول في العالم، بعد ان كانت 102 دولة منذ سنتين، مضيفا ان الاستراتيجية القادمة للصندوق تنص على زيادة عدد الدول المستفيدة من مساعداته، وهو ما تحث عليه القيادة السياسية بالكويت التي آمنت ولا تزال بالعمل التنموي وربط جسور الصداقة مع جميع الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية وفتح مجالات التعاون معها.

وأشار في هذا السياق إلى أن الكويت كانت توجهت إلى فيتنام حين كانت هذه الدولة مقطوعة عن العالم، وتوجهت إلى الصين حينما انفض من حولها الجميع، وهذه الريادة والأسبقية تجعل لها الأفضلية في العمل التنموي وإن كانت مساهماتها اقل من تلك المقدمة من قبل فرنسا أو ألمانيا وغيرها من الدول المتقدمة.

وفيما يتصل بالعراقيل التي يواجهها الصندوق لتنفيذ اتفاقياته مع الدول الإفريقية وغيرها وتجسيدها على أرض الواقع، قال الوقيان إن التأخر في سداد المديونية كثيرا ما ينجم عنه تأخر في تنفيذ المشاريع التي يساهم الصندوق في تمويلها، كما ان تغير أولويات الحكومات يمكن أن يؤدي إلى تعثر برامج عمل الصندوق، لافتا إلى ان الخبرة التي اكتسبها الصندوق على مدى 50 سنة تؤهله لتجاوز هذه العقبات.

ودعا الشركات الكويتية إلى الاستفادة من الفرص المتاحة وتوسيع أنشطتها الاستثمارية لتشمل أسواقاً جديدة واعدة في افريقيا وآسيا وأن تتجاوز النطاق المحدود للسوق المحلي، مشيرا الى أن الكويت كان لها إلى جانب الشقيقة السعودية، فضل السبق في المساهمة في أنشطة البنك الأفريقي للتنمية منذ سبعينيات القرن الماضي، إيمانا منها بالدور الريادي الذي يجب أن تقوم به من مد يد العون والمساعدة للبلدان الفقيرة في مختلف أنحاء العالم، لافتا إلى أن الكويت لديها استثمارات ومساهمات بلغت نحو 280 مليون دينار في هذا الشأن على مدار العقود الماضية.

وحول المساهمات والدور المستقبلي للكويت في أنشطة البنك الأفريقي للتنمية خلال العام الحالي، أشار الوقيان إلى أن هناك زيادات سنوية تتم كل عام تسمح للدول والجهات المساهمة بزيادة استثماراتها وتمويلها للمشاريع والكويت تنسق في هذا الأمر مع البنك الأفريقي للتنمية بما يعود بالنفع على أكبر شريحة من الدول والتي هي بحاجة لذلك.

● جانب من المشاركين يتحدثون في الاجتماع

وتضمنت انشطة اليوم الأول من الملتقى شرحا من عدد من المستشارين والخبراء المختصين لاستراتيجيات وأنشطة البنك الأفريقي للتنمية في القطاعات التنموية ذات الأولوية مثل البنية التحتية، والطاقة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والمواصلات، والأمن الغذائي، والزراعة، وقطاعات التنمية الاجتماعية المختلفة، كما تضمنت الأنشطة عروضا حول طبيعة عمليات البنك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، ونطاق وآليات تعاونه مع منظمات وجهات مماثلة بحيث يعظم دوره التنموي بما يواكب المتطلبات المعاصرة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي العالمي.

وأوضح الوقيان ان عدداً من مشروعات الصندوق الكويتي للتنمية التي نفذتها شركات كويتية وشركات متآلفة معها حوالي 205 مشاريع منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية 2009، بقيمة 280 مليون دينار، لافتا الى ان هذه المشاريع توزعت على 314 مقاولا وموردا واستشاريا محليا.

صندوق الحياة الكريمة

قال الوقيان ردا على سؤال يتعلق بمبادرة سمو الأمير بإنشاء صندوق الحياة الكريمة ان دور الصندوق يتمحور أساسا حول حسن توجيه وتوظيف المائة مليون دولار التي اعلن سمو الأمير عن التبرع بها لإنشاء صندوق الحياة الكريمة، موضحا انه سيتم التركيز على الدول الإسلامية الأقل فقرا، والتي حددت في 21 دولة بجميع أنحاء العالم، تتوزع مخصصاتها المالية استنادا إلى مساحتها وعدد سكانها، ويتم حاليا النظر في تنفيذ برامج العمل بها، لافتا إلى ان اوغندا هي أولى الدول المستفيدة من المبادرة.

مؤتمر تونس للمعونات

وحول مشاركة الصندوق الكويتي في مؤتمر المعونات والمنح الدولية الذي استضافته تونس مؤخراً أوضح الوقيان أن هذه المشاركة تلخصت في إلقاء الضوء على أنشطة الصندوق واشكال المساعدات والمنح التي يقدمها، والتي يعد العون الفني ابرزها، الذي دأبت الكويت على تقديمه منذ الستينات حين كانت بعض الدول العربية المستقلة حديثا تعاني ضبابية رؤاها بالنسبة للعلاقات الدولية والمشاريع والخطط التنموية، فكان ان وفرت لها بعض الكفاءات لمساعدتها على تهيئة الارضية الملائمة للانطلاق في برامجها المستقبلية، مضيفا ان هذه التجربة الرائدة تم النسج عليها بالدول السوفييتية المستقلة حديثا.

■ خالد الخالد

من جانبه أكد مستشار المدير التنفيذي في البنك الأفريقي للتنمية وممثل الكويت في مجموعة البنك الأفريقي للتنمية خالد الخالد أن ملتقى الأعمال والاستثمار المتعلق بأنشطة مجموعة البنك الأفريقي للتنمية وعملياته في الدول الأفريقية نجح في تحقيق الهدف الأساسي من إقامته وهو إتاحة فرص استثمارية حقيقية أمام القطاع الخاص المحلي في مختلف المجالات بالقارة الأفريقية، كمجالات البنية التحتية، الطاقة، المياه والصرف الصحي، الزراعة والقطاعات الاجتماعية في ظل الأزمة المالي لكثير من البنوك التجارية وهي فرصة حقيقية للقطاع الخاص.

وكشف الخالد أنه قد شهد عدة اجتماعات جانبية مثمرة ما بين ممثلي الشركات المحلية ومسئولي البنك لمناقشة فرص التمويل والاستثمار المشترك بينهما على حد سواء. معرباً عن أمله في أن تساهم مثل هذه الملتقيات في تعزيز التعاون ما بين القطاع الخاص الكويتي والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية والتي يساهم الصندوق الكويتي في دعم مواردها نيابة عن دولة الكويت.

اجتماع المانحين حدد 5 أولويات أساسية للتنمية في كافة القطاعات

البحر: 313 مليون دولار أمريكي لانطلاقة التنمية في المالديف

• سفيرنا في سيريلانكا يعقوب العتيقي والمدير الإقليمي لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي وليد البحر لدى حضورهما الاجتماع

شاركت دولة الكويت برئاسة سفير دولة الكويت لدى سيرلانكا يعقوب العتيقي، والمدير الإقليمي لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي وليد البحر في مؤتمر المانحين للمالديف والذي عقد فيها مؤخراً.

افتتح أعمال المؤتمر رئيس جمهورية المالديف بكلمة أكد فيها التزام بلاده في تحقيق التنمية في القطاعات المختلفة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، موضحاً سعي الدولة أيضاً إلى الحد من الروتين الحكومي.

هذا وقد ألقى كذلك كل من وزير المالية ووزير الخارجية وممثل البنك الدولي ومكتب منظمة الأمم المتحدة في المالديف كلمات أكدوا فيها أهمية تعزيز التنمية في البلاد.

خمس أولويات اساسية

وفي تصريح للمدير الإقليمي وليد البحر استعرض خمس أولويات اساسية تعتبرها الدولة ضرورية لتحقيق إطار مستقر لتنمية كافة القطاعات خلال الثلاث سنوات القادمة وتتعلق فيما يلي:-

1. الإصلاح الاقتصادي الكلي لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص وتدعيم النمو في قطاعي السياحة وصيد الأسماك وتقدر تكلفته الإجمالية بحوالي 38 مليون دولار أمريكي.
2. إصلاح القطاع العام بالشكل الذي يمكن من توفير الخدمات العامة بالجودة والكفاءة العالية وتبلغ تكلفته حوالي 3.3 مليون دولار أمريكي.
3. مبادرات الحكومة الجيدة لتدعيم السياسات والإجراءات الحكومية بتكلفة تبلغ حوالي 16.3 مليون دولار أمريكي.
4. ضمان تنمية بشرية مستدامة وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية المحسنة وتسهيل فرص الحصول عليها بتكلفة تبلغ حوالي 169 مليون دولار أمريكي.
5. التأقلم مع التغيرات المناخية والعمل على تفاديها، خاصة وأنها تشكل تهديداً وجودياً للمالديف بتكلفة إجمالية حوالي 176 مليون دولار أمريكي.

يضاف إلى ذلك دعم الموازنة العامة والتي تأمل الحكومة المالديفية الحصول عليها من الشركات في التنمية بقيمة 45 مليون دولار أمريكي ويتطلب تنفيذ هذه الأولويات بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة مبلغاً وقدره 475 مليون دولار أمريكي.

يجدر بالذكر بأنه قد شارك في هذا الاجتماع كذلك وزيرة الدولة في الإمارات العربية المتحدة ومساعد وزير خارجية دولة قطر والصندوق السعودي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية بالإضافة إلى دولة الكويت والتي قام ممثلها السفير يعقوب العتيقي بإلقاء كلمة أعرب فيها عن شكره لدعوة حكومة الكويت لحضور هذا الاجتماع واستعرض أنشطة الصندوق الكويتي المختلفة في المالديف معرباً عن استعداد دولة الكويت من خلال الصندوق الكويتي بدعم أولويات حكومة المالديف في قطاعات البنية التحتية والاجتماعية كالتعليم والصحة.

وكشف البحر في تصريحه عن ان المؤتمر قرر تخصيص حوالي 313 مليون دولار أمريكي من قبل الممولين للمالديف كان أبرزها مساهمة مجموعة البنك الدولي بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي ومنظمة الأمم المتحدة بمبلغ 35 مليون دولار ودولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي عن طريق صندوق أبوظبي.

مشيراً إلى ان وفد دولة الكويت عقد اجتماعاً جانبياً على هامش المؤتمر مع رئيس جمهورية المالديف الذي أشاد بالعلاقات المتميزة التي تربط بلاده بدولة الكويت من خلال تمويل الصندوق الكويتي لمشاريع بلاده ذات الأولوية أبرزها بناء مطار العاصمة مالي، مؤكداً تطلع بلاده إلى مساهمات دولة الكويت في قطاعات الصحة والإسكان والتعليم لتلبية احتياجات شعب المالديف. وقد أكد وفد دولة الكويت على استعداد الصندوق الكويتي للنظر في أولويات الحكومة في قطاعات البنية التحتية والاجتماعية كالتعليم والصحة.

على صعيد متصل أشار البحر إلى انه عقد اجتماعاً مع وزيرة الصحة تطرق إلى مشروع المستشفى الجديد في منطقة هولومالي والذي سبق أن قدم له الصندوق معونة فنية مقدرها 150 الف دينار.

القرض الحادي عشر من الصندوق لباماكو

4.5 مليون دينار لتطوير الري في مالي

تم في باماكو التوقيع على اتفاقية قرض بين جمهورية مالي والصندوق الكويتي للتنمية، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره أربعة مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي (أي ما يعادل 15.3 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل تكاليف برنامج تطوير الري في حوض باني وسلينجة (المرحلة الأولى).

وقد وقع اتفاقية القرض نيابة عن جمهورية مالي وزير الاقتصاد والمالية دنوسي تراوري، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام غانم الغنيمان.

يهدف البرنامج إلى تحقيق الأمن الغذائي والإقلال من فقر السكان في منطقته وبناء قدراتهم الذاتية وتحسين البيئة بما في ذلك البيئة الاجتماعية.

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض، فإنه يكون القرض الحادي عشر الذي يقدمه الصندوق إلى جمهورية مالي، حيث سبق أن قدم لها الصندوق عشرة قروض تبلغ قيمتها الإجمالية 40.6 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 138 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات. كما قدم لها الصندوق أربع معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 693.8 ألف دينار كويتي لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع في قطاعات مختلفة.

القرض الخامس من الصندوق الكويتي للومي

4 مليون دينار لتمويل طريق في توغو

تم في مدينة لومي التوقيع على اتفاقية قرض بين حكومة جمهورية توغو والصندوق الكويتي، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره أربعة مليون دينار كويتي، (أي ما يوازي حوالي 14 مليون دولار أمريكي)، وذلك للإسهام في تمويل مشروع طريق باسار - كوتشمبا.

وقد وقع على اتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية توغو، وزير الاقتصاد والمالية ادجي أوتيت أياسور، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام غانم الغنيمان.

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشمالية الغربية والوسطى من توغو، وذلك بتحسين اتصال تلك المناطق بالعاصمة لومي ومناطق البلاد الأخرى كما يهدف المشروع إلى استيعاب الحركة المتزايدة ورفع السلامة المرورية.

وبتقديم هذا القرض يكون الصندوق قد قدم خمسة قروض لجمهورية توغو، حيث سبق أن قدم لها الصندوق أربعة قروض بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 12.4 مليون دينار كويتي لتمويل مشروعات في قطاعات الطاقة والمياه والطرق، كما قدم لها ثلاث معونات فنية بلغت قيمتهما الإجمالية حوالي 400 ألف دينار كويتي وذلك لتمويل دراسات جدوى في قطاعات مياه الشرب والري والطرق.

تشيد بمساهمة من الصندوق الكويتي

وضع حجر الاساس لمدرسة اعدادية في منطقة الحد البحرينية

اكد سفير دولة الكويت لدى المنامة الشيخ عزام مبارك الصباح ان الكويت سباقة في دعم المشاريع التنموية والحيوية.

جاء ذلك في كلمته التي القاها في احتفالية وضع حجر الأساس لمشروع بناء مدرسة اعدادية في منطقة الحد بمملكة البحرين بمساهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بحضور وزير التربية والتعليم بمملكة البحرين ماجد بن علي النعيمي وعدد من كبار المسؤولين.

وقال الشيخ عزام الصباح ان «تشييد هذا الصرح العلمي بمساهمة الصندوق الكويتي ياتي في اطار العلاقات المتميزة بين بلدينا الشقيقين كما أن الصندوق الكويتي للتنمية له مساهمات عديدة في بلدان كثيرة لدعم عجلة التنمية فيها».

وأشاد الشيخ عزام «بانشاء المدرسة الاعدادية في البحرين الذي يهدف الى الارتقاء بالخدمات التعليمية على كافة المستويات» مؤكدا أن «هذه المساهمة تجسد عمق العلاقات الأخوية بين البلدين في ظل القيادة الحكيمة في البلدين الشقيقين».

من جهته اعرب الوزير النعيمي عن تقديره بجهود الصندوق الكويتي في تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين خاصة في المجال التعليمي كما اعرب الوزير النعيمي عن شكره للمكتب الفني للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

يذكر أن اسهام الصندوق الكويتي للتنمية في قطاع الأبنية التعليمية والصحية يدخل ضمن اسهاماته المختلفة في القطاعات الأخرى التي يساهم فيها الصندوق في مجال نطاق عملياته.

(كونا)

تمثل القرض الرابع من الصندوق الكويتي لطشقند

5 مليـون دينـار لتمويـل طريـق شورابـاد – شاغـون في طاجيكستان

• وزير المالية الطاجيكي صفر الدينوف يوقع الاتفاقية مع نائب المدير العام حمد العمر

تم في مدينة دوشنبه التوقيع على اتفاقية قرض بين حكومة جمهورية طاجيكستان والصندوق الكويتي يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره خمسة مليون دينار كويتي 5,000,000 د.ك، (أي ما يوازي حوالي 17 مليون دولار أمريكي)، وذلك للإسهام في تمويل مشروع طريق شورأباد – شاغون (محور كولياب – كالايخوم).

وقد وقع على اتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية طاجيكستان وزير المالية صفر علي الدينوف ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام – حمد العمر.

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم الجنوبي الشرقي من طاجيكستان من خلال إنشاء طريق مسفلت بين مدينتي شورأباد – شاغون الواقعتين على محور كولياب – كالايخومب بطول 40 كم. كما يهدف المشروع إلى استيعاب الحركة المتزايدة ورفع السلامة المرورية.

يشمل المشروع، بصفة رئيسية، أعمال الهندسة المدنية بما في ذلك الأعمال الترابية وطبقات الرصف وأعمال الصرف والجسور والحماية.

• العمر والدينوف بعد التوقيع

وبتقديم هذا القرض يكون الصندوق قد قدم 4 قروض لجمهورية طاجيكستان، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 3 قروض بلغت قيمتهما الإجمالية حوالي 12.6 مليون دينار كويتي لتمويل مشروعات في قطاعات الطاقة والمياه والطرق، كما قدم لها 3 معونات فنية قيمتهما الإجمالية حوالي 593 ألف دينار كويتي وذلك لتمويل دراسات جدوى في قطاعات الطاقة والطرق.

إدارة التدريب بالصندوق أقامت لقاء تنويريا للدفعة 13

العمر: برنامج تدريب المهندسين يصقلهم وينمي خبراتهم

• نائب المدير العام حمد العمر متحدثاً في حفل التكريم وبجواره العليان والعوضي

نظم الصندوق الكويتي للتنمية لقاء تنويرياً للدفعة الثالثة عشرة من برنامجه التدريبي وذلك بحضور نائب المدير العام للشؤون الادارية والمالية حمد العمر ومدير ادارة مركز التدريب نضال العليان وعدد من اعضاء ادارة التدريب بالصندوق، منهم خالد العوضي ومحمد شرف. وهنأ العمر في بداية كلمة القاها خلال اللقاء التنويري، متدربي الدفعة الجديدة والبالغ عددهم 21 مهندسا ومهندسة، بقبولهم في هذا البرنامج، متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

كما شدد على أهمية دور هذا البرنامج في صقل شخصيات الشباب وتنمية خبرتهم في مجالات دراستهم.

كما أكد ضرورة الالتزام بقواعد وشروط البرنامج التدريبي داعيا المتدربين الى الحرص على ان يكونوا خير سفراء لبلدهم خلال فترة التدريب الخارجية، مضيفا لقد تم اختياركم لتفوقكم العلمي واجتيازكم شروط القبول، فاحرصوا على ان تكونوا خير سفراء لشباب الكويت، ولأهلكم وللصندوق الكويتي.

كما بين العمر انه وبعد ردود الافعال الايجابية التي وصلت من الشركات التي تم ارسال المتدربين اليها في شرق آسيا خلال الفترة السابقة، سيتم التركز عليها مستقبلا لالحاق المتدربين بها للحصول على اقصى فائدة.

الى ذلك قدم اعضاء ادارة التدريب لمنتسبي الدفعة عرضا

• لقطة تذكارية للدفعة المكرمة.

توضيحيا عن البرنامج ومراحله الثلاث التي على المتدرب ان يجتازها سواء في داخل الكويت أو خارجها حتى يصبح مؤهلا للانخراط في سوق العمل.

ويتدرب حاليا منتسبو الدفعة الحادية عشرة في عدد من الشركات العالمية، بينما يتدرب منتسبو الدفعة 12 في المرحلة الاولى من البرنامج. وتجدر الاشارة الى انه تم تخريج 10 دفعات بواقع 198 مهندساً ومهندسة معظمهم في القطاع الخاص الكويتي.

مجلس الوزراء كلف الصندوق الكويتي إدارتها .. لاقامة صالة متعددة الأغراض

1.5 مليون يورو منحة كويتية لجمهورية القمر المتحدة

• فخامة الرئيس سيمبي متوسطا د. العنزي ود. البرادعي

تم في موروني التوقيع بالاحرف الأولى على اتفاقية منحة بين حكومة جمهورية القمر المتحدة والصندوق الكويتي للتنمية، يقدم الصندوق بمقتضاها منحة قدرها 1.5 مليون يورو.

للمساهمة في تمويل مشروع تشييد وتجهيز صالة متعددة الأغراض وقد وقع الاتفاقية من الجانب القمري نائب رئيس الجمهورية ووزير المالية. فيما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي المستشار الهندسي د. ماجد العنزي.

جدير بالذكر أن مجلس الوزراء بدولة الكويت كان أصدر قراراً بالموافقة على تخصيص منحة بمبلغ 1.5 مليون يورو للمساهمة في تمويل مشروع صالة متعددة الأغراض وقد عهد للصندوق الكويتي إدارة هذه المنحة.

وكانت بعثة من الصندوق الكويتي مكونة من المستشار القانوني د. طارق البرادعي والمهندس د. ماجد العنزي قامت بزيارة لجمهورية القمر المتحدة لبحث الأمور والترتيبات اللازمة المتعلقة بالمنحة ووضع المشروع المقترح في حيز التنفيذ.

يقع المشروع في مدينة موتسومودو عاصمة جزيرة أنجوان ثاني أكبر الجزر في جمهورية القمر المتحدة ويتكون المشروع

• نائب رئيس الجمهورية اثناء التوقيع على الاتفاقية

من تشييد صالة رئيسية تبلغ مساحتها تقريبا 1192 متراً مربعاً بالإضافة إلى مكاتب إدارية مكونة من طابقين وغرفاً للخدمات المساندة، ويتضمن المشروع أيضا قاعة للطعام بمساحة إجمالية 113 متراً مربعاً ومواقف للسيارات والزراعة التجميلية، وكذلك التجهيزات والمعدات السمعية والبصرية اللازمة، والخدمات الهندسية.

في ورقة عمل قدمتها لدى مشاركتها في المؤتمر العربي للمعونات والمنح بتونس

الجاسم: 55 بالمائة من قروض الصندوق حصلت عليها دول عربيـة

> 217 منحـة ومعونة فنية قدمها الصندوق للدول المستفيدة قيمتها 346 مليون دولار منها 80 منحة للدول العربيـة قيمتها 187.92 مليون دولار

● الجاسم تلقي كلمتها أمام المؤتمر.

شارك الصندوق الكويتي للتنمية في فعاليات المؤتمر العربي الرابع للمعونات والمنح الدولية الذي أقيم مؤخراً في تونس برعاية من الصندوق، وخلال فعاليات المؤتمر كشفت نائبة مدير الإدارة المصرفية للمساعدات الفنية والمنح بالصندوق الكويتي حنان الجاسم ان الدول العربية حصلت على 55 ٪ من إجمالي قروض الصندوق.

وأوضحت الجاسم من خلال ورقة عمل قدمتها للمؤتمر سلطت فيها الضوء على نشاطات وخبرة الصندوق وأهمية دوره التنموي في مساعدة البلدان النامية في العالم. ان الدول العربية حصلت على 297 قرضاً تنموياً ميسراً من الصندوق بقيمة 8.10 مليار دولار ما يمثل 55 ٪ من إجمالي القروض البالغ عددها 777 قرضاً مقدماً لمختلف الدول النامية في العالم بقيمة إجمالية قدرها 14.8 مليار دولار.

وأضافت ان الصندوق قدم للدول العربية 80 منحة ومعونة بقيمة 187.92 مليون دولار ما يمثل 54 ٪ من إجمالي المنح والمعونات الفنية البالغ عددها 217 منحة مقدمة لمختلف الدول المستفيدة بقيمة إجمالية قدرها 346 مليون دولار. مشيرة إلى ان هذه الارقام تجسد الدور التنموي الريادي والهام للصندوق في عملية التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف الدول النامية بشكل عام وفي البلدان العربية على وجه الخصوص.

واستهلت الجاسم الورقة التي تقدمت بها خلال فعاليات المؤتمر باستعراض تاريخ إنشاء الصندوق الكويتي وأول مؤسسة تمويل إنمائي في العالم تنشأ من قبل دولة نامية، حيث يبلغ راسمالها حاليا ما يقارب 13.6 مليارات دولار بما في ذلك الاحتياطي ويسعى باستمراره إلى تحقيق أهداف تنموية بالإضافة إلى الدول النامية، وتحسين دخول الأفراد. من شأنها دعم الاقتصاديات المحلية للدول العربية المستفيدة مشيرة إلى مراحل تطوره المختلفة وتفاعلاته مع الاحتياجات العالمية الناشئة ليباشر نشاطاته منذ حوالي تسع سنوات في قطاعين اجتماعيين أساسيين هما الصحة والتعليم إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يساهم فيها معربة عن توقعها بأن تتزايد مساهمات الصندوق في القطاعات الاجتماعية في السنوات القادمة.

كما تطرقت إلى اليات واساليب عمل الصندوق في تقديم القروض والمعونات والمنح الفنية .. وإدارة بعض منح دولة الكويت ذات

• الجاسم تتلقى درعاً تكريمية تقديراً لدور الصندوق الكويتي في التنمية

الأغراض المحددة .. موضحة عدد القروض الميسرة التي قدمها الصندوق بلغ 777 قرضاً في مختلف القطاعات وبقيمة إجمالية تقارب 14.8 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى 217 منحة ومعونة فنية بقيمة 346 مليون دولار، وقد قدم الصندوق من هذه القروض 297 قرضا للدول العربية بلغت قيمتها نحو 8.10 مليون دولار بنسبة 55 ٪ من الإجمالي، بالإضافة إلى 80 منحة ومعونة فنية بقيمة حوالي 187.29 مليون دولار بنسبة 54٪ من الإجمالي.

وأوضحت الجاسم ان الصندوق يقوم بتقديم المنح والمعونات الفنية في العديد من المجالات منها:

- دراسات الجدوى الفنية .. والدعم المؤسسي ويقدم في نطاق القروض أو المنح أو المعونات الفنية ويعد التدريب ايضا من المجالات التي تشملها منح وقروض الصندوق، بالإضافة إلى الدراسات العامة والبحوث والندوات والمؤتمرات ذات الصلة بقضايا التنمية فضلا عن ذلك يقوم الصندوق الكويتي بإدارة بعض هذه المنح التي تقدمها الكويت للدول النامية ليتم تنفيذ المشاريع الممولة منها وصرف حصيلتها بموجب الاساليب والإجراءات المتبعة لدى الصندوق. منوهة في هذا الصدد بالمنح التي قدمت لمصر لإعاءة بناء المنازل المتضررة من السيول بمبلغ 5.5 مليون دولار، ومنحة الـ300 مليون دولار لاعادة اعمار لبنان والتي صرف منها 157 مليون دولار حتى الآن.

175 منحة

وأشارت الجاسم إلى ان عدد المنح التي قدمها الصندوق الكويتي حتى الآن 175 منحة تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 313 مليون دولار أمريكي، وقد بلغ عدد المنح المقدمة للدول العربية منها 66 منحة بقيمة إجمالية 174 مليون دولار أمريكي مما يشكل نسبة 56 ٪ من الإجمالي، مشيرة إلى ان المعونات الفنية غير المدمجة مع قروض بلغ عددها 42 معونة بقيمة إجمالية 34 مليون دولار أمريكي، منها 14 معونة فنية تم تقديمها للدول العربية بقيمة إجمالية 13 مليون دولار أمريكي بنسبة 40 ٪ من الإجمالي.

عقدت في عمان وشاركت فيها ٧ دول

ندوة إدارة النقل العام تدعو لإنشاء هيئة عربية عليا للنقل في الوطن العربي

تحت رعاية وزير النقل في المملكة الأردنية الهاشمية المهندس علاء البطاينة وبالتعاون مع دار الخبراء للدراسات وبرعاية هيئة تنظيم قطاع النقل، وأمانة عمان الكبرى عقدت المنظمة العربية للتنمية الإدارية ندوة إدارة النقل العام تحت عنوان «تحديات وحلول»، وقد شارك في الندوة كوكبة من الخبراء والمتخصصين والمعنيين بالنقل في الوطن العربي والذين بلغ عددهم 30 مشاركاً مثلوا 7 دول عربية هي الأردن والبحرين والسعودية والعراق والكويت وسلطنة عمان ومصر وجدير بالذكر أن الصندوق الكويتي شارك في هذه الندوة.

وتطرقت الندوة بالنقاش لمحتوى 14 ورقة علمية سلطت الضوء على موضوعات محاور الندوة وغطت معظم المجالات المتعلقة بقطاع النقل.

وفي ختام الندوة توصل المشاركون إلى مجموعة من التوصيات أهمها دعوة الجهات المعنية بقطاع النقل إلى الاهتمام بشكل اكبر بالتعاون مع بعضها البعض لتنسيق الجهود الخاصة بتنظيم هذا القطاع الهام، والدعوة إلى إنشاء هيئة عربية عليا للنقل العام في الوطن العربي، والتأكيد على أهمية وخصوصية النقل العام للركاب وضرورة سعي جميع الدول العربية إلى اعتماد سياسات الدعم المباشر وغير المباشر للقطاع مما يمكن من تطوير خدمات النقل داخل المدن ودعوة الدول العربية إلى تحسين خدمات النقل العام من خلال برامج تحديث واستبدال الوسائط والاستفادة من تجارب الدول الخليجية في تطوير مواصفات النقل المدرسي، وكذلك دعم عمل الناقلين بين الدول وتبسيط وتسهيل إجراءات النقل الدولي في مرور الركاب على المعابر الحدودية، كما أوصى المشاركون بضرورة وجوب مأسسة الحوادث المرورية، وكذلك اعتماد مواصفات تتوفر فيها عناصر الراحة والأمان لوسائط النقل العام وأن تكون صديقة للبيئة وتراعي متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، والتأكيد على أهمية تنفيذ مشاريع السكك الحديدية والخط الخفيف، كما أوصى الحضور على وجوب اعتماد الدراسات الشمولية لتخطيط وإدارة النقل العام كمنهجية لتطوير خدمات النقل العام للركاب، وزيادة الاعتماد على وسائط النقل العام ورفع كفاءتها من خلال وضع تشريعات وأحكام عامة تتعلق بالبيئة وعناصرها وحمايتها، بالإضافة إلى التأكيد على وجوب السير ببرامج إعادة هيكلة الملكيات لوسائط النقل بحيث تواكب هذه البرامج خطط واستراتيجيات تطوير خدمات النقل العام وزيادة عدد الشركات المتخصصة العاملة في القطاع وإنهاء الملكيات الفردية غير القابلة للتنظيم.

الحنيف استعرض جهود الصندوق الكويتي الانمائية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

الكويت تناشد الدول المتقدمة توفير المساعدات الانمائية إلى البلدان الأقل نمواً

● فوزي الحنيف متحدثا أمام الجمعية العامة للامم المتحدة

دعت الكويت الدول المتقدمة إلى ضرورة تقديم المساعدات الانمائية إلى الدول الأقل نمواً رغم الأزمة المالية العالمية.

وفي هذا الصدد استعرض وفد الكويت الدائم في الأمم المتحدة في بيان له مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية وانجازاته في هذا المضمار والتي تمثلت في تقديم المساعدات الميسرة إلى الدول النامية والتي بلغ عددها نحو 104 دول استفادت بما يزيد على 15 مليار دولار من المساعدات فضلا عن المنح المقدمة مباشرة من دولة الكويت إلى عدد من الدول.

وجاء في البيان الذي القاه مدير العمليات في الصندوق الكويتي فوزي الحنيف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ64 خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد تحت شعار «التمويل من أجل التنمية» أن الصندوق الكويتي أسهم في المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون عن جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما كثف الصندوق نشاطه في مجالي الصحة والتعليم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتنفيذها الصناديق الاجتماعية وبنوك التنمية المحلية لأهميتها في محاربة الفقر والبطالة في الدول المستفيدة.

وقال الحنيف انه مما لا شك فيه ان هناك حاجة لتوفير التمويل اللازم للتنمية وأن تلك الحاجة اشتدت في ظل الأزمات التي حدثت بعد توافق آراء (مونتيري) وهو المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي انعقد في مدينة مونتيري في المكسيك عام 2002.

وأضاف «اننا اذ نقدر التقدم المحرز في ايجاد مصادر تمويل مبتكرة بآليات جديدة الا أن توافق آراء (مونتيري) أدرك أهمية توافر مساعدات التنمية الرسمية».

وحث الدول المتقدمة على اتخاذ اجراءات جادة للوصول بما تقدمه من مساعدات انمائية رسمية إلى 0.7 في المئة من اجمالي دخلها القومي وهي نسبة لا تزال دون المستوى المنشود ولم تتجاوز 0.30 في المئة الأمر الذي يقتضي أن تضاعف الدول المانحة المتقدمة جهودها لتوفير مزيد من الموارد المالية الميسرة لمواجهة الحاجة المتزايدة لتمويل التنمية في الدول النامية.

وبين الحنيف أن الاقتصاد العالمي يشهد فترة من تباطؤ النمو ذات أبعاد سلبية جدا على الدول النامية يتمثل أهمها في انخفاض حاد في التجارة العالمية وتدفق رؤوس الأموال الخاصة وانخفاض أسعار السلع الأساسية وانكماش التحويلات المالية المتجهة إلى الدول الأقل نموا

فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة وتقلص مستويات دخل الأفراد.

وذكر أن أبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول النامية تلقي كذلك بظلال ثقيلة على الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية بحلول عام 2015 بما في ذلك زيادة عدد الفقراء بمستويات متفاوتة في البلدان النامية.

وحذر من أن الوضع سيزداد سوءا اذا لم تتوافر لتلك الدول المزيد من الموارد المالية الميسرة لمواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية لاسيما أن أكثر الدول فقرا وأقلها قدرة على مواجهة آثار الانكماش الاقتصادي ومختلف الصعوبات ومنها أزمة الغذاء العالمية وما يحدثه تغير المناخ من آثار سلبية في قطاع الزراعة وعلى الجهود المبذولة للتصدي للفقر والجوع.

وقال ان المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية تظهر أن هذه الأزمات فرضت مستجدات جديدة وجعلت تنفيذ شركاء التنمية لتعهداتهم السابقة أمرا ملحا.

وذكر الحنيف بايجاز ببعض ما قامت به دولة الكويت في مجال تمويل التنمية وقال ان الصندوق الكويتي الذي أنشأته الكويت منذ نحو من نصف قرن يواصل نشاطه في تقديم المساعدات الميسرة الى الدول النامية.

وأضاف من جهة أخرى أن أزمة المديونية لا تزال تلقي بظلالها على الدول النامية وبصورة خاصة الدول الفقيرة المثقلة بالديون وأن الصندوق الكويتي التزم في اطار مبادرة لتخفيض عبء مديونية تلك الدول باعادة جدولة القروض المقدمة لها رغم كونها قروضا ميسرة.

وبلغ عدد الدول المستفيدة في اطار المبادرة 23 دولة معظمها من الدول الافريقية الأقل نموا وسيستمر الصندوق في تقديم الخفض المستحق للدول التي تتأهل لذلك مستقبلا.

وأضاف أنه انطلاقا من ادراك دولة الكويت لأهمية مساعدة الدول النامية في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية وفي مقدمها تخفيض نسبة الفقراء فقد أطلق صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مبادرة انشاء صندوق الحياة الكريمة والمساهمة فيه بمبلغ مئة مليون دولار أمريكي لتمويل الانتاج الزراعي اضافة الى تخصيص مبلغ 300 مليون دولار لصندوق التضامن الاسلامي للقضاء على الفقر في افريقيا عن طريق البنك الاسلامي للتنمية- وقال الحنيف ان دولة الكويت بادرت في مؤتمر القمة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية التي استضافته في يناير 2009 الى انشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية برأس مال قدره ملياري دولار ساهمت فيه دولة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار.

وأضاف «ان الكويت تدرك تماما أن مواجهة الأزمات واستعادة الثقة بالقدرة على تحقيق الأهداف الانمائية للألفية تتطلبان تجديد العزم من كافة شركاء التنمية وبذل كل ما بوسعهم من جهد وامكانيات للتعاون على توفير ما تتطلبه المرحلة المقبلة من موارد مالية لتمويل العمليات والبرامج الانمائية في مختلف المجالات».

وبين أن توافر المزيد من مساعدات التنمية الرسمية ومن قبل الدول المتقدمة بصفة خاصة يعد أمرا في غاية الأهمية لتوفير المقومات الأساسية اللازمة لنجاح الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المتفق عليها ويتطلب الأمر كذلك مساعدة الدول النامية على الاستفادة من انفتاح اقتصادها في اطار العولمة.

وقال «نأمل أن يمثل حوارنا اليوم بشأن تمويل التنمية منطلقا يعزز مجددا من توافق الآراء لبذل مزيد من الجهود لتخطي التحديات والعقبات التي تواجه التنمية وتحقيق الأهداف الانمائية المنشودة».

ورحب الحنيف بعقد مثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التمويل قائلا انه يأتي في الوقت المناسب في اطار الاعداد للمؤتمر الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية الذي سيعقد في سبتمبر المقبل.وأكد أن الحوار الذي أجراه المشاركون على مدى يومين بشأن متابعة وتنفيذ توافق آراء (مونتيري) واعلان الدوحة حول تمويل التنمية كانت له أهمية خاصة.

يخصص لتمويل مشاريع البنية التحتية

الكويت تعهدت بتقديم 10 مليون دولار اضافية لإعادة إعمار هايتي

تعهدت دولة الكويت بتقديم تبرع طوعي اضافي قدره 10 مليون دولار عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية للمشاركة في مرحلة اعادة بناء واعمار هايتي التي تعرضت إلى زلزال مدمر في يناير الماضي.

جاء التعهد في كلمة المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في مؤتمر المانحين (من أجل مستقبل جديد لهايتي) الذي دعا إليه السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون والولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع حكومة هايتي.

وقال العتيبي ان هذا التبرع يأتي «استمرارا لنهج دولة الكويت الثابت في الوقوف إلى جانب الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدات لتخفيف المعاناة الإنسانية» ودعما لجهود المجتمع الدولي للمشاركة في مرحلة اعادة البناء والاعمار في هايتي.

وأضاف أن هذا المبلغ سيخصص لتمويل مشاريع البنية التحتية وسيتم تقديمه عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وذلك بالتعاون والتنسيق مع حكومة هايتي.

واشار السفير العتيبي إلى أن الكويت قامت بعد وقوع الزلزال مباشرة بتقديم تبرع طوعي قدره 3.5 مليون دولار وكلفت جمعية الهلال الأحمر الكويتي بتأمين ونقل المعونات الإنسانية لهذا البلد المنكوب.

وأوضح أنه بناء على قرار من مجلس الوزراء الكويتي تم استقطاع نسبة 10 في المئة من هذا المبلغ تم تخصيصها للمنظمات والوكالات الدولية المتخصصة العاملة في المجال الإنساني ومنها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارىء وتقديم المساعدات الانسانية العاجلة وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة للانماء. (كونا)

لتمويل مشروع طريق غوزار - كوكدالا

الصندوق الكويتي شارك في اجتماع المائدة المستديرة لمجموعة التنسيق في طشقند

• البدر وجعفر لدى مشاركتهما في الاجتماعات

شارك الصندوق الكويتي للتنمية بوفد يضم كلا من يوسف البدر من إدارة العمليات وهشام جعفر من إدارة المهندسين في اجتماع المائدة المستديرة لمجموعة التنسيق التي عقدت في طشقند مؤخراً.

كما شارك في الاجتماعات ممثلين للصندوق السعودي وصندوق ابوظبي الأوبك للتنمية (اوفيد) بتنسيق من البنك الإسلامي للتنمية وهو الاجتماع الذي دعا إليه نائب وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية والاستثمارات والتجارة في جمهورية اوزبكستان بغرض المساهمة في تمويل مشروع طريق غوزار - كوكدالا، واستعرض المسؤول الاوزبكي مقومات ودعائم اقتصاد الدولة الرئيسية والتي أدت إلى النمو الذي حدث في السنوات الأخيرة وبلغ معدله السنوي 8.1 ٪ وانخفاض معدل التضخم إلى 7.4 ٪، ملخصاً هذه المقومات والدعائم في موارد الدولة من نفط وغاز والطاقات الحرارية والكهربائية والمائية والهوائية بالإضافة إلى السياحة. كما أوضح سعي الحكومة للتنمية المستدامة لا سيما تنمية مجال الطرق التي تعتمد عليها البلاد وتحدث بصورة خاصة عن العمل على طريق أوزبكستان القومي والذي يمثل الشريان الرئيسي للدولة. كما ذكر برنامج محاربة آثار الأزمة المالية العالمية الذي تعمل عليه الحكومة ومدى نجاحه حتى الآن، وقدم نبذة قصيرة عن صندوق اعمار أوزبكستان الذي تم تأسيسه في عام 2006، والذي ساهم الصندوق الكويتي في دعمه المؤسسي.

وتبع ذلك تقديم مدير صندوق الطرق الذي شارك في الاجتماع لشرح مختصر عن شبكة الطرق القومية وما تمثله من أهمية لاقتصاد الدولة. كما ذكر أن أحد أهم هذه الطرق هو طريق أوزبكستان القومي الذي يبلغ طوله حوالي 1500 كيلو متر والذي يربط شمال البلاد بجنوبها وغربها، كما يربط أوزبكستان بالدول المجاورة. وقدم شرحاً مفصلاً آخر عن طريقي «M - 39» الذي يبدأ في الماتى ويمر ببشكك والعاصمة طشقند وينتهى في ترمز جنوب أوزبكستان و«4R87» الذي يبدأ من غوزار وينتهي في كوكدالا بطول 73 كيلو متراً. وأوضح مدير صندوق الطرق في أوزبكستان أنه من المزمع أن يطلب من البنك الإسلامي للتنمية المساهمة في تمويل ثلاثة أجزاء من طريق «M - 39» بينما سوف يطلب من أعضاء مجموعة التنسيق الآخرين المساهمة في تمويل طريق «4R87» وذلك بجانب مساهمة الحكومة.

وأعقب هذا الاجتماع عقد اجتماع آخر جانبي بين نائب رئيس الوزراء ووزير المالية وممثلي أعضاء مجموعة التنسيق وخلاله تحدث نائب رئيس الوزراء عن العلاقات الطيبة مع مجموعة التنسيق وعن أهمية

قطاع الطرق خاصة طريق أوزبكستان القومي الذي سوف يساهم ايضا في مساعدة اقتصاد أفغانستان على النهوض.

ودعا أعضاء مجموعة التنسيق إلى الاجتماع السنوي للبنك الآسيوي للتنمية والذي سوف يعقد في طشقند في الأول من مايو 2010.

(طريق غوزار - كوكدالا)

وعلى صعيد موضوع الاجتماع وهو تمويل طريق غوزار - كوكدالا قام مدير صندوق الطرق والكادر الفني بصندوق الطرق بتقديم شرح مفصل عن الطريق المذكور. أوضح من خلال الجزء المطلوب تمويله يبدأ من غوزار والتي تقع جنوب البلاد وينتهي عند بلدة كوكدالا التي تقع شمال غوزار، بطول إجمالي يبلغ 73 كيلو متراً، وبتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 130 مليون دولار أمريكي تشمل أعمال الهندسة المدنية والاشراف على التنفيذ والضرائب واستملاكات الأراضي والاحتياطات. موضحاً بأن الحكومة سوف تقوم بتمويل استملاكات الأراضي والمساهمة في أعمال الهندسة المدنية والضرائب بمبلغ اجمالي يبلغ حوالي 30 مليون دولار أمريكي.

جدير بالذكر أن ممثلي الصندوق الكويتي في الإجتماع قدما متطلبات الصندوق الكويتي الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية إلى مدير صندوق الطرق.

هذا وقد خلص الاجتماع إلى ما يلي:

- إعداد دراسة جدوى اقتصادية وفنية لمشروع طريق غوزار - كوكدالا وتقديمها مع طلب رسمي للتمويل بنهاية أبريل 2010.
- تعتبر حكومة أوزبكستان هذ المشروع من المشاريع ذات الأهمية القصوى لديها.
- ضرورة اكتمال خطة التمويل بأسرع فرصة ممكنة.
- ضرورة مساهمة الحكومة في التمويل وتغطية الحكومة لأي فجوة في التمويل.

وقد أبدت مجموعة التنسيق استعدادها للنظر في المساهمة في التمويل شريطة موافقة إدارات أعضاء مجموعة التنسيق.

(متابعة مشاريع الصندوق في أوزبكستان)

إلى ذلك تم عقد اجتماع جانبي آخر بين ممثلي أعضاء مجموعة التنسيق ونائب وزير الزراعة والموارد المائية حيث تم النقاش حول سير العمل على مشروع إعادة تأهيل منظومة الري والصرف في ولايتي سرداريا وجيزاك، والاتفاقية الخاصة به.

كما تم عقد اجتماع جانبي بين ممثلي الصندوق ونائب وزير الصحة وممثلي وحدتي تنفيذ مشروعي اعادة تأهيل وتجهيز 171 قسم للطوارئ الصحية واعادة تأهيل وتجهيز مبنى لجراحة القلب، حيث تم النقاش حول سير العمل لكلا المشروعين اللذين ساهم فيهما الصندوق.

جدير بالذكر انه دارت مباحثات أيضاً حول مشروع الطوارئ الصحية الذي يساهم فيه الصندوق الكويتي ومشروع إعادة تأهيل وتجهيز مبنى لجراحة القلب .. هذا وقد أكد المسؤولون بان مشروع الطوارئ يسير بصورة جيدة فيما أكد أن مشروع مبنى القلب اكتملت اعماله.

مجموعة التنسيق عقدت الاجتماع الرابع في جدة

■ استضافت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الاجتماع الرابع لمجموعة التنسيق لتعزيز التعاون بين برامج تمويل وضمان التجارة الوطنية والعربية والإسلامية والذي نظمه عضوا المجموعة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بمقر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بجدة.

وشارك في هذا الاجتماع برنامج الصادرات السعودية «الصندوق السعودي للتنمية»، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا «باديا»، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

وصرح الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات رئيس الاجتماع الدكتور عبدالرحمن الطيب طه بأن هذا الاجتماع يأتي في إطار تعزيز التعاون المشترك بين مؤسسات التمويل ووكالات تأمين الائتمان، ويسعى إلى توحيد الجهود من أجل فائدة القطاع الخاص في الدول الأعضاء المستفيدين من خدمات هذه المؤسسات والمساهمة في رفع مستوى التبادل التجاري وتدفق الاستثمار الخارجي للدول الأعضاء.

وأوضح د.طـه، أن من أهم أهداف المجموعة هو تعزيز وتنمية التجارة البينية للدول الأعضاء. وأكد على ضرورة تضافر الجهود بين مجموعة التنسيق لتحقيق الأهداف المرجوة.

وعبر المجتمعون عن أهمية بلورة صيغة شاملة للتكامل بين أعضاء مجموعة التنسيق لمجابهة التحديات والأزمات المالية التي يمر بها العالم وحتى يتعافى الاقتصاد العالمي ويخرج من هذه الأزمة وكذلك أكدوا على أهمية المشاركة في دعم عدد من المبادرات الهامة والتي تصب في تعزيز دور التجارة ومنها مبادرة المساعدة من أجل التجارة.

50 مليون دولار من الكويت لدعم برامج التنمية الفلسطينية

■ تبرعت الحكومة الكويتية بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي لصالح صندوق البنك الدولي لدعم الإصلاح وبرامج التنمية الفلسطينية حيث أصبحت الكويت الثالثة عالميا والأولى عربيا بين ممولي هذا الصندوق.

وقام السفير الكويتي لدى واشنطن الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح بالتوقيع ممثلا عن الكويت مع البنك الدولي ممثلا بمدير البنك الإداري خوان هوزيه دابوب على اتفاق يتم بموجبه تحويل مبلغ التبرع البالغ 50 مليون دولار إلى صندوق البنك الدولي لدعم الاصلاح وبرامج التنمية الفلسطينية.

ويشرف صندوق البنك الدولي على تمويل العديد من الأنشطة والجهود الفلسطينية الرامية الى دعم الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية ودعم البرامج المتعلقة بالتنمية في كافة القطاعات الفلسطينية بما يساهم في خلق البنية الاساسية للدولة الفلسطينية.

وذكر دابوب في تصريحات خاصة لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب توقيع مراسم الاتفاق «أن التبرع الكويتي سيدعم الجهود المبذولة في عملية الإصلاح من جهة وسيساهم في وضع الهيكل الأساسي والمطلوب لمساعدة الفلسطينيين في إنشاء المؤسسات المطلوبة لخلق الدولة الفلسطينية المتطورة».

وأشاد بالتبرع الكويتي الذي وصفه بالتبرع السخي مؤكدا أن «الكويت أصبحت الثالثة عالميا بعد كل من بريطانيا والنرويج بين ممولي صندوق دعم التنمية والاصلاح الفلسطيني» وتحتل الكويت المركز الأول بين الدول العربية المساهمة في برامج البنك الدول الداعمة للفلسطينيين.

وكانت الحكومة الكويتية قد تبرعت بثمانين مليون دولار أمريكي لنفس البرنامج عام 2008 وسيسهم التبرع الكويتي الاخير في ارتفاع رأس مال الصندوق إلى 499 مليون دولار أمريكي.

وذكر دابوب أن الكويت قد «أظهرت دائما حجم الاهتمام المتزايد بالشعب الفلسطيني عن طريق مساهمتها في الاعداد للدولة الفلسطينية ليس بالكلمات فقط بل عن طريق تخصيص أموال من أجل تحقيق هدف الدولة الفلسطينية».

الأردن: الكويت تتصدر الدول العربية المانحة للمملكة الأردنية خلال السنوات العشر الماضية

■ عمان «كونا»: قالت بيانات رسمية اردنية ان دولة الكويت تصدرت الدول العربية المانحة للمملكة وقدمت خلال الفترة من عام 1999 وحتى نهاية العام الماضي نحو 83 مليون دولار.

واظهرت بيانات لوزارة التخطيط والتعاون الدولي نشرتها صحيفة الدستور ان الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي حل ثانيا في قائمة الدول المانحة وقدم خلال فترة المقارنة 383,5 مليون دولار فيما حلت الولايات المتحدة في المرتبة الاولى وقدمت 748 مليون دولار.

ووفق البيانات فقد حلت السعودية في المركز الثاني بعد دولة الكويت من حيث حجم المساعدات التي جاءت على شكل قروض ميسرة بلغت قيمتها 6.78 مليون دولار ثم دولة الامارات العربية المتحدة بواقع 50 مليون دولار.

ويعتبر الصندوق الكويتي من الشركاء الاساسيين في دعم الجهود التنموية في الاردن حيث مول 25 مشروعا ذي اولوية اقتصادية واجتماعية في الفترة 1962 - 2009 بلغت قيمتها 7.471 مليون دولار اسهمت في تطوير القطاعات الانتاجية المختلفة من صناعة وطاقة ومياه وبنية تحتية وصحة.

يذكر ان حجم المساعدات الخارجية للاردن من (منح والقروض الميسرة) الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية خلال الاعوام 1999 - 2009 بلغ ما مجموعه 9 مليارات دولار.

الصندوق الكويتي يواصل عطاءه لطلاب وطالبات الكويت في الولايات المتحدة

أشاد أمين صندوق الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الأمريكية محمد زيد الكاظمي بالدعم المتواصل من الصندوق الكويتي للتنمية لطلاب وطالبات الكويت الدارسين في الولايات المتحدة وذلك من خلال رعايته لموقع الاتحاد الرسمي على الانترنت والتي من شأنها دعم نجاح واستمرارية موقع الاتحاد الذي يعتبر الموقع الإلكتروني الأكثر نجاحا بين جميع الاتحادات الطلابية الكويتية للخدمات التي يقدمها والكفاءة في تفعيل التواصل بين العاملين في الاتحاد وبين الطلبة في كل مكان وفي كل الأوقات.

وأضاف الكاظمي إن هذه الرعاية هي مواصلة لدعم الصندوق المستمر والفعال لطلبة أميركا وجهودهم التي كانت ولا تزال ضمانا لاستمرار تميز وعطاء طلبة أميركا حيث إن دعم القطاع الخاص بشكل عام والصندوق الكويتي للتنمية بشكل خاص تمهد الطريق للتوسع في الخدمات التي يقدمها الاتحاد للطلبة وخاصة عن طريق الموقع الإلكتروني مثل الأخبار اليومية والخدمات الأخرى كدليل المستجدين الشامل وتلفزيون الاتحاد ومجلة نبراس الإلكترونية وغيرها الكثير من الأمور التي من شأنها أن تترجم شعار اتحاد أميركا «اتحادنا ... بيتنا في غربتنا» إلى واقع ملموس.

كما أكد الكاظمي أن هذا الدعم ليس بغريب على الصندوق الكويتي للتنمية فهو استمرار لتراث عريق في المساهمة في خدمة المجتمع الكويتي والاستثمار في قطاع الشباب الكويتي الواعد والذي هو اللبنة الأساس لكويت زاهرة في المستقبل. وفي الختام شكر الكاظمي بشكل خاص المدير العام للصندوق عبدالوهاب البدر ومدير العلاقات العامة منى العياف على تواصلهم للمستمر مع الاتحاد وعطائهما اللا محدود لطلاب وطالبات الكويت الدارسين في الولايات المتحدة الأميركية.

خصص 10 ٪ من أرباح 2009 لصالح الشعب الفلسطيني

«الصندوق العربي» جدد لرئاسة الحمد لمدة 5 سنوات

■ عبد اللطيف الحمد

قرر مجلس محافظي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي تجديد تعيين عبد اللطيف يوسف الحمد مديرا عاما ورئيسا لمجلس ادارة الصندوق لمدة خمس سنوات تبدأ من 15 سبتمبر 2010.

وقال الحمد ان المجلس قد اصدر في ختام أعمال اجتماعه قرارا بالتصديق على ميزانية الصندوق وحسابات ايراداته ومصروفاته عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 وعلى تقرير مجلس الادارة عن أعمال الصندوق لتلك السنة.

واعلن الموافقة على اقتطاع نسبة 10 في المئة من الأرباح الصافية لعام 2009 وتخصيصها لصالح الشعب الفلسطيني على ان يوضع المبلغ في حساب خاص بفلسطين لدى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ويفوض مجلس الادارة بوضع الترتيبات اللازمة لاستخدام تلك الموارد وطريقة ادارتها كما يخصص جزءاً من المبلغ لدعم صندوق الاقصى ولجنة القدس الشريف.

د. ابو العيون من الصندوق الكويتي إلى إدارة بنك الكويت الدولي

تسلم الخبير الاقتصادي الدكتور محمود ابراهيم ابو العيون مهام عمله الجديد رئيسا للمديرين التنفيذيين في بنك الكويت الدولي وذلك اعتباراً من أول يونيو 2010. وكان الدكتور ابو العيون قد عمل مستشاراً اقتصاديا بالصندوق الكويتي طوال السنوات الماضية.

■ د. محمود أبو العيون

جدير بالذكر ان الدكتور ابو العيون قد شغل مناصب مصرفية رفيعة قبل ذلك فكان محافظا ورئيسا لمجلس إدارة البنك المركزي المصري وقبلها كان نائبا للمحافظ كما كان نائبا لمحافظ مصر لدى صندوق النقد الدولي.

اسرة الصندوق الكويتي تتقدم من الدكتور ابو العيون باطيب التهاني وتتمنى له كل التوفيق في منصبه الجديد.

اعتبرها رئيس اتحاد المستثمرين العرب فرصة تاريخية

خبراء: تحقيق طفرة اقتصادية عربية مرهون بتنفيذ مقررات قمة الكويت

دعا مؤتمر البنوك والتنمية الذي عقد في القاهرة مؤخرا إلى ضرورة توجه الدول العربية لضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية، وهو ما شددت عليه قمة الكويت الاقتصادية التي وضعت عدة مقررات كفيلة بتحقيق طفرة اقتصادية غير مسبوقة في الوطن العربي.

وأكد المؤتمر ان تنفيذ هذه المقررات سيحقق نقلة نوعية للاستثمارات في كافة الدول العربية.

وأكد رئيس اتحاد المستثمرين العرب جمال بيومي، أهمية مشاريع البنية التحتية في الوطن العربي، منتقدا ضآلة ما ساهمت به مصر في المبادرة الرامية لتوفير التمويل ودعم مشاريع القطاع في الدول العربية والتي تشهد توفير بليوني دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية في الدول العربية، حيث ساهمت مصر بـ15 مليون دولار، مقارنة بالسعودية 500 مليون دولار، خاصة أن مصر تعد من أغنى الدول العربية، لافتا إلى أن القمة الأخيرة في سرت قررت أيضا دفع 500 مليون دولار للاستكمال تطوير مشاريع البنية التحتية.

وقال بيومي إن مقررات قمة الكويت فرصة تاريخية للعرب لتنفيذها والاستفادة من الأزمة العالمية وتحقيق درجة متقدمة من التعاون العربي التجاري والاقتصادي ومضاعفة حجم الاستثمارات المشتركة.

وأكد عضو مجلس إدارة البنك الأهلي شريف علوي أهمية تمويل مشاريع البنية التحتية، خاصة أنها أحد عناصر جذب الاستثمار، لافتا إلى اعتماد الحكومة في الماضي على تمويل تلك المشاريع العملاقة منفردة، وكان يمثل أعباء كبيرة على كاهل الحكومة.

وقال إن العديد من المستثمرين لديهم الرغبة في التوسع، وما يعيق ذلك هو نقص البنية التحتية، خاصة أن أفضل الأوقات للتنمية تتم خلال فترة الركود العالمية.

ونفى إحجام البنوك عن تمويل المشروعات، خاصة مع توافر السيولة بالعملة المحلية والأجنبية وتوافر أدوات التسليف.

وأوضح علوي أن البنوك تهتم بتمويل مشروعات البنية التحتية لأنها تعد عامل جذب مهما للمستثمر، كما أن الفترة الأخيرة شهدت طفرة كبيرة من خلال المشاريع المطروحة من جانب الحكومة، لافتا إلى أن البنك الأهلي يدرك أهمية قطاع البنية التحتية، حيث رصد البنك 10 بلايين جنيه على مدار 6 سنوات جنيه لتمويل مشاريع وزارة النقل بجميع مشاريعها لما يتمتع به قطاع المواصلات من أهمية، حيث يعد من القطاعات الحيوية، مطالبا بأهمية تفعيل سوق السندات لما له من أهمية كمصدر لتوفير التمويل طويل الأجل.

البدر وقع اتفاقيتي «القيسماني» و«الخدمات العامة» ..
ووضع حجر الأساس لـ «مركز طبي» و شبكة «صرف صحي» وسلم مفاتيح 8 مبان

مسيرة التنمية الكويتية وصلت محطات لبنانية جديدة

- هذه زيارة جديدة إلى لبنان .. امتلأ جدول أعمالها كسابقاتها - بالعديد من الأنشطة التنموية التي يضطلع بها الصندوق الكويتي في هذه البلد العربي الشقيق .. سواء كانت في إطار العلاقات الأخوية بين قيادتي البلدين .. والروابط الوثيقة بين الشعبين الشقيقين .. والتي عكسها بوضوح شعار «سوا عالحلو والمر» الذي كان ومازال عنوانا للتعاون هناك .. أو في إطار علاقة التعاون الراسخة بين الصندوق الكويتي والحكومة اللبنانية .. كاحدى الدول المستفيدة من تمويلاته ومنحه ومعوناته الفنية.

هذه الزيارة الجديدة من زيارات المدير العام عبدالوهاب البدر إلى لبنان .. شهدت كسابقاتها عدداً من الأنشطة منها ما كان في إطار التعاون الثنائي بين لبنان والصندوق، مثل توقيع اتفاقية القرض (الثامن عشر) بمبلغ 5.5 مليون دينار كويتي (ما يعادل 19 مليون دولار أميركي) للمساهمة في تمويل سد القيسماني الذي يهدف إلى تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لسكان 35 قرية تقريبا من قرى المتن.

اتفاقية قرض سد القيسماني بمبلغ 5.5 مليون دينار وهي رقم (18) بين الصندوق والحكومة اللبنانية

- ومن هذه الأنشطة ما كان في إطار منحة دولة الكويت البالغ مقدارها 300 مليون دولار والتي يشرف عليها ويديرها الصندوق الكويتي وهي أنشطة عديدة .. منها ما كان في طور التوقيع كاتفاقية منحة دولة الكويت لمشروع تعزيز الخدمات العامة في مناطق الاصطياف، بمبلغ 7 مليون دولار وتشمل الأعمال التي ستنفذ في إطار هذه المنحه تعزيز الخدمات العامة من بنى تحتية (مياه - كهرباء) في كل من قرى فالوغا وحمانا وبحمدون المحطة والشبانية مما يؤدي إلى انعاشها اقتصادياً في مواسم الاصطياف ويضاعف أيضاً من فرص العمل فيها.

.. من هذه الأنشطة أيضاً ما كان في إطار وضع أحجار الأساس مثل مشروعي المياه والصرف الصحي في البداوي ودير عمار والمحمرة شمال لبنان .. ومشروع مركز الطوارئ في الضاحية الجنوبية ومنها ما كان من تسليم مشروعات ثم انجازها - أو جزء كبير منها - مثل المباني السكنية حيث تم تسليم 8 وحدات سكنية منجزة في الضاحية الجنوبية لبيروت .. من أصل 13 وحدة ما زال الباقي فيها قيد التجهيز..

.. السطور التالية ترصد محطات الزيارة .. وتنقل من هذه المحطات صوراً بالكلمات لوقائعها ومجرياتها فاقرأوها معنا:

استهل المدير العام عبدالوهاب البدر الزيارة بتوقيع اتفاقيتين ضمن منحة دولة الكويت لمساعدة لبنان، حيث تم التوقيع على اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق الكويتي للتنمية يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 5.5 مليون دينار كويتي بما يعادل حوالي 19 مليون دولار أمريكي للاسهام في تمويل مشروع سد القيسماني لمياه الشرب.

وقد وقع على اتفاقية القرض نيابة عن الحكومة اللبنانية رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبدالوهاب البدر وحضر التوقيع وزير الطاقة والمياه المهندس جبران باسيل وسفير دولة الكويت في لبنان عبدالعال القناعي ومدير عام الموارد المائية والكهربائية في وزارة الطاقة المهندس فادي قيمر.

وجاءت مساهمة الصندوق الكويتي في مشروع سد القيسماني ضمن القروض التي تدعم العديد من المشاريع في لبنان حيث يهدف انشاء هذا السد إلى حل مشكلة تزايد الطلب على المياه، فهو سيوفر حوالي مليون متر مكعب سنوياً من المياه الصالحة للشرب كما يتضمن المشروع إنشاء 3 سدود تحويلية وسد رئيسي وخزان ومحطة لتنقية المياه، ومن

■ الوزير جبران باسيل متوسطا البدر والجسر أثناء توقيع اتفاقية القيسماني ■

■ البدر والجسر يتبادلان وثائق الاتفاقية ■

وزير الطاقة جبران باسيل: «سد القيسماني» سيضع حداً لمشكلة نقص المياه وسعته تبلغ مليون متر مكعب

المتوقع ان تستفيد منه 35 قرية في منطقة المتن الأعلى.

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض يكون الصندوق قدم القرض الثامن عشر للجمهورية اللبنانية، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 17 قرضاً لتمويل مشروعات في مختلف القطاعات، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 161 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 548 مليون دولار أمريكي، كما قدم الصندوق للبنان سبع معونات فنية بلغت قيمتها حوالي 3.36 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 11.4 مليون دولار أمريكي، كما تولى الصندوق وما زال إدارة 7 منح قدمتها حكومة دولة الكويت بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 119 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 407 مليون دولار أمريكي آخرها المنحتان الخاصتان بإعادة إعمار لبنان وبناء متحف بيروت التاريخي.

اتفاقية منحة «تعزيز الخدمات العامة»

كما تم توقيع اتفاقية تعزيز الخدمات العامة في مناطق الاصطياف وذلك في إطار مساعي الحكومة اللبنانية إلى تعزيز الخدمات العامة بنى تحتية، مياه وكهرباء في كل من قرى فالوغا، حمانا، بحمدون المحطة والشبانية مما قد ينعش هذه المناطق اقتصاديا في مواسم الاصطياف، كما يهدف إلى زيادة فرص العمل فيها، وتبلغ كلفة هذا المشروع 5 مليون دولار أمريكي.

وعقب توقيع الاتفاقيتين ألقى رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر كلمة اشاد فيها بدعم دولة الكويت وصندوقها للبنان .. واستمرار جهودها ودعمها للبنان ومشاريعه الانمائية عبر الصندوق.

الجسر: سد القيسماني حلقة في سلسلة مشروعات مهمة لتحقيق أمن مائي مستدام

وأوضح الجسر ان مشروع إنشاء سد القيسماني يأتي ضمن برنامج الحكومة اللبنانية الاستراتيجي للاستفادة من ثروة لبنان المائية على أكمل وجه، لافتا إلى أن المشروع يعد واحداً من سلسلة مشاريع مائية مهمة باشرت الحكومة اللبنانية بتنفيذها بدءاً من سد بريصا وسد شبروح وذلك لتأمين احتياجات مختلف المناطق من مياه الشرب بشكل مستدام.

وأشار الجسر إلى ان مشروع تطوير البنى التحتية لبعض بلدات الاصطياف سيعزز شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي والكهرباء بالإضافة إلى تأهيل شبكات الطرق في هذه البلدات.

من جانبه قال وزير الطاقة والمياه المهندس جبران باسيل ان مشروع سد القيسماني يعد من المشاريع المهمة لوضع حد لمشكلة نقص المياه، لافتا إلى أن موقع السد يؤمن سعة تصل إلى مليون متر مكعب من المياه.

مشروعات في البداوي

وفي إطار منحة دولة الكويت التي قدمتها إلى لبنان والبالغ مقدارها 300 مليون دولار، تواصلت المشروعات التي انجزها الصندوق الكويتي - الذي يشرف على المنحة ويديرها هناك - فقد قام المدير العام عبدالوهاب البدر خلال الزيارة بوضع حجر الأساس لعدد من المشروعات الخدمية المهمة، حيث

الرئيس اللبناني يشيد بمساهمات الصندوق الكويتي

اطلع الرئيس اللبناني ميشال سليمان على نشاط الصندوق الكويتي والمشاريع التي يمولها في لبنان وذلك خلال استقباله لوفد الصندوق الذي يرأسة المدير العام عبدالوهاب البدر ويضم المدير الإقليمي للدول العربية مروان الغانم والممثل المقيم محمد صادقي ومدير الإدارة الاعلامية منى العياف والإعلامية أميرة الكندري.

وأشد الرئيس اللبناني بمساهمات الصندوق للتنمية في لبنان والتي تشمل مختلف الميادين.

وفي بيان صادر عن رئاسة الجمهورية اللبنانية أكد ان الوفد اطلع الرئيس سليمان على مجموعة الاتفاقيات التي وقعها الصندوق خلال زيارته الأخيرة، فضلا عن المشاريع التي تم وضع حجر الاساس لها ايذاناً ببدء تنفيذها أو لاستكمال باقي مراحلها.

وشكر الرئيس اللبناني دولة الكويت وقوفها الدائم إلى جانب لبنان ودعمها المستمر له عبرمساعداتها المتنوعة.

وضع حجر الاساس لمركز الطوارئ بالضاحية .. ومشروع المياه والصرف الصحي في البداوي ودير عمار والمحمرة

كانت البداية وضع حجر الأساس لمشروع إنشاء شبكات مياه الشرب وتأهيل وتوسيع شبكة الصرف الصحي في البداوي ودير العمار والمحمرة في شمال طرابلس.

ويهدف مشروع المياه في البداوي إلى تلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب في منطقة البداوي حتى عام 2030 وحماية الصحة العامة، وذلك من خلال إنشاء شبكة مياه جديدة وأنظمة التعقيم على مصادر المياه، كما يهدف إلى تطوير الفريق الفني ودعمه ليصبح قادراً على إدارة الشبكة الجديدة ومصادر المياه.

بعدها انتقل المدير العام لوضع حجر الأساس لمشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي في البداوي، ودير عمار والمحمرة، الذي يهدف إلى إنشاء شبكة من الخطوط الرئيسية والثانوية للصرف الصحي وشبكة توصيل بالمباني السكنية والذي تبلغ كلفته 6 مليون دولار، وبدأت أعمال تنفيذه في الربع الأخير من عام 2008 ومن المتوقع انجازه بنهاية 2011.

وعقب وضع حجر الأساس قال البدر إن هذا المشروع يعتبر لبنة جديدة من لبنات التعاون بين الجانبين .. مؤكدا أن الصندوق سعى بمشاركة المسؤولين اللبنانيين إلى انتقاء أفضل المشاريع واكثرها تحقيقا للعيش السليم والأمن للإنسان اللبناني بغية تحقيق ازدهار وتنمية اجتماعية واقتصادية للجميع.

من جانبه قال رئيس بلدية البداوي ماجد عمراوي انه إذا

■ المدير العام يلقي كلمة في مناسبة الاحتفال بوضع حجر أساس مشروع في دير العمار ■

■ البدر وكبار المسؤولين اللبنانيين يزيحون الستار عن لوحة حجر اساس مشروعات شبكة الصرف بالبداوي ■

تطوير البنى التحتية لمناطق الاصطياف سيعزز شبكات المياه والصرف والكهرباء والطرق

ذكرت الكويت ذكر معها الخير وذكرت الأيادي البيضاء على الدول والشعوب النامية عموماً ولبنان على وجه الخصوص، مبيناً ان هذا المشروع الحيوي لطالما انتظره سكان هذه المناطق لما له من أهمية على المستوى الاجتماعي والصحي للأهالي، منوها بان المشروع تبلغ كلفته الإجمالية 6 مليون دولار أميركي وينتظر أن ينجز خلال مدة 18 شهرا.

واضاف: إننا إذ نحتفل بهذا الإنجاز الجديد للصندوق الكويتي للتنمية على أرض لبنان نتوجه بالشكر إلى كل المسؤولين اللبنانيين خاصة دولة الرئيس سعد الدين رفيق الحريري والإخوة والمسؤولين في دولة الكويت التي ساهمت في جعل هذا المشروع حقيقة واقعة بعد أن كان حلما صعب التحقيق، ولنتوجه بالتحية إلى الإخوة في الكويت الشقيق، أميراً وحكومة وشعباً على كل ما قدموه سابقاً ويقدمونه حالياً أو مستقبلاً لأهلهم وشعبهم في لبنان.

واذا كانت البداوي على موعد مع تحقيق الاحلام الصعبة كما قال رئيس البلدية ماجد غمراوي فان الضاحية الجنوبية كانت على موعد آخر .. للاحتفال باعادة اعمار المباني المدمرة فخلال الزيارة، قام المدير العام بتسليم مفاتيح 5 مبان منجزة ساهم الصندوق في إعادة اعمارها في حارة حريك من أصل 13 مبنى متضرراً جراء العدوان الاسرائيلي على لبنان العام 2006.

وأقيم حفل التسليم بحضور المدير العام عبدالوهاب البدر والوفد المرافق له وممثل وزير المهجرين في لبنان احمد محمود والقائم بالاعمال في سفارة الكويت لدى لبنان جاسم الغانم، والممثل المقيم للصندوق في لبنان د. محمد صادقي ومدير عام شركة «وعد» لإعادة اعمار الضاحية الجنوبية حسن جشي ورئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية محمد الخنسا ورئيس بلدية حارة حريك سمير وكاش الذي قال في كلمة له بهذه المناسبة: نحتفل اليوم بانجاز هذه المباني التي تشكل تحقيقا لوعود قطعناها بالتعويض على من تضرر من العدوان الاسرائيلي في عام 2006.

وأشار الى أن «الصندوق يسهم في تمويل 13 عمارة سكنية بما في ذلك أعمال الطرق المحيطة بها وانارتها وكذلك انشاء اربعة مدارس تخدم أهالي الضاحية الجنوبية التي عانت من الحرب». ولفت البدر الى ان «المنحة المقدمة تمثل ايمان دولة الكويت حكومة وشعبا بمشاركة لبنان والنهوض بمنشآته والتطلع لمستقبل واعد».

من جهته قال حسن جشي ان المباني تضم 125 شقة سكنية و21 محلا تجاريا ومكتبا، مبيناً ان الكلفة الاجمالية للمباني الـ13 تقدر بنحو 20 مليون دولار تولى الجانب الكويتي دفع 10 مليون دولار منها.

واضاف «الدولة الكويتية دولة شقيقة للبنان وهي تقف الى جانب لبنان وشعبه منذ أمد طويل وهي دائما وباستمرار الى جانبنا لان الذي يجمع بلدينا رابط قديم يتجدد ومع كل محنة نرى فيها الكويت في مقدمة الدول العربية المساهمة في انماء واعمار ومساعدة اللبنانيين دون استثناء لأن هذه هي شيمهم وأخلاقهم الحميدة».

من جهته اعرب سمير دكان عن شكره باسم البلدية واهالي حارة حريك لدولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا على ما

بري والحريري استقبلا البدر والوفد المرافق له

■ الرئيسان بري والحريري خلال استقبالها المدير العام والوفد المرافق له ■

استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري المدير العام للصندوق عبدالوهاب البدر والوفد المرافق له، وبحثا خلال اللقاء سبل التعاون المشترك بين البلدين، وكذلك جهود الصندوق الكويتي حالياً في لبنان، معرباً عن تقديره لهذه الجهود التي تعكس متانة العلاقات بين البلدين على كافة الصعد.

كما استقبل دولة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري الوفد الكويتي برئاسة البدر في السراي الحكومي، حيث تناول الاجتماع مشاريع الصندوق الكويتي في لبنان.

وتطرق الحريري في لقاءه مع البدر إلى الاحتياجات اللبنانية في مجالات مختلفة وركز على أهمية استمرار دعم الصندوق ومساعدته للبنان.

7 مليون دولار منحة تعزيز الخدمات العامة في مناطق الاصطياف للمساهمة في إنعاشها اقتصاديا ومضاعفة فرص العمل فيها

تقدمه للضاحية الجنوبية ولبنان عموما لمساعدتها على النهوض من المحن التي يتعرض لها.

وذكر ان قيمة مساهمة الصندوق في اعادة اعمار ال13 مبنى تبلغ 15 مليون دولار امريكي.

مشروع تأهيل طريق الحازمية - صوفر

وخلال زيارته تفقد البدر مشروع تأهيل طريق الشام الدولي الذي يمتد من مستديرة الصياد إلى صوفر، وهو المشروع الذي يمول الصندوق الكويتي مرحلتين من مراحله الثلاث، وهما تشملان طريق دوار الصياد - الجمهور وطريق بعلشماي - صوفر وتبلغ تكلفته الاجمالية 105 مليون دولار أمريكي، كان قد شرع في تنفيذ هذا المشروع منذ عام تقريباً ومن المتوقع الانتهاء منه في غضون العامين المقبلين.

من جهة أخرى اعلن المدير العام عن البدء في تنفيذ المرحلة الاولى من طريق الحازمية - صوفر الذي يربط بيروت بدمشق، موضحاً ان هذا المشروع سيحد من الازدحامات المرورية ويسهل على الشاحنات والمركبات العبور بسلامة وسيكون لها أثر كبير على مناطق الاصطياف في جبل لبنان.

مشروع الطوارئ الطبية في الضاحية

المشروعات تتنوع .. وتعدد .. ما بين اقامة سدود .. إلى تشييد مبان .. وشق رصف طرق .. وايضاً انشاء مرافق خدمية صحية .. فخلال الزيارة كانت منطقة الضاحية الجنوبية على موعد لوضع حجر الاساس لأحد المشروعات المهمة .. والتي ستنفذ في اطار المنحة، هو مشروع مركز الطوارئ الطبية .. حيث قام المدير العام والوفد المرافق له بوضع حجر الاساس تمهيداً للشروع في تنفيذه.

.. وهو مشروع ممتد على مساحة 3 آلاف متر مربع يشمل قسماً لاطفاء الحرائق وقسماً للاسعافات الأولية واقساماً

■ البدر في زيارة تفقدية للاعمال الجارية لتأهيل مشروع طريق الحازمية صوفر ■

■ ويقص الشريط مع المسؤولين اللبنانيين ايذانا بافتتاح 8 مبان منجزة ■

الصندوق الكويتي تولى – وما زال – إدارة 7 منح حكومية قيمتها 119 مليون دينار آخرها منحتا اعادة الاعمار وبناء متحف بيروت التاريخي

اخرى لحوادث السير وادارت الكوارث الطبيعية وتدريب الكوادر الطبية، وتبلغ كلفة المشروع 3.5 مليون دولار أمريكي يساهم الصندوق الكويتي في تمويلها بنسبة 80 بالمئة.

وخلال حفل اقيم بهذه المناسبة حضره وزير الداخلية والبلديات زياد بارود وممثل الصندوق الكويتي د. محمد صادقي والمدير الاقليمي للمنطقة العربية مروان الغانم والقائم باعمال سفارة الكويت في بيروت جاسم الغانم، قال البدر ان هذا المشروع يأتي في نطاق منحة دولة الكويت للبنان لاقامة أكثر من 54 مشروعاً تشمل انشاء مبان جديدة وقاعات ذات طابع اجتماعي ورياضي وشبكات للصرف الصحي ومدارس تعليمية بالاضافة إلى تقديم مساعدات إلى جمعيات خيرية تعنى بشؤون الايتام والانسان.

وأضاف إن تنفيذ هذه المشاريع يتم بمواصفات متميزة وبشفافية كاملة لم تكن ممكنة لولا ايماننا بجدوى ما نقوم به متجاوزين العديد من المعوقات.

واوضح البدر ان مشروع الطوارئ الطبية سيساهم في تقديم خدمات الانقاذ من الكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات) وخدمات الدفاع المدني والاطفاء والطوارئ والحوادث المرورية، لافتاً إلى الصندوق يقوم حالياً بتمويل مراكز طوارئ في مناطق مختلفة في لبنان.

في الضاحية الجنوبية سعيد الخنسا بالمحتفلين وشكر الكويت وقال ان اتحاد بلديات الضاحية الذي قدم الأرض سيساهم بمليون ونصف المليون دولار من كلفة المشروع الذي سيغطيه صندوق التنمية والبالغة 4 مليون و200 ألف دولار. وقال ان الكويت مشكورة لكل ما فعلته للبنان، فقد ذهبت عبر الصندوق الكويتي الى كل المناطق اللبنانية الأخرى، وما نراه اليوم، معمم على سائر المناطق اللبنانية، والمشاريع مستمّرة من قبل الجانب الكويتي، لناحية تامين التمويل المالي لها، وان مشروع مركز الطوارئ والدفاع المدني هو في احتضان البلديات التي نؤكد على دورها الانمائي، فاحتضان حاجات الناس الكثيرة في هذه المنطقة العزيزة على قلوبنا جميعاً.

وقال بارود : نضع حجر الاساس ونرفع الستارة عن لوحة المشروع ، ونعلن محبتنا وصداقتنا لدولة الكويت، ونؤكد باننا كلنا يد واحدة نوابا ورؤساء بلديات ومسؤولين ومواطنين في هذه المنطقة من لبنان ، شراكتنا هي ضرورية لانجاز الكثير، فالحاجات كبيرة وملحّة، والوقت قليل ويداهمنا، لكن الارادة صلبة والتصميم مستمر، ان شاء الله الى لقاءات اخرى مع دولة الكويت، في مناطق اخرى من لبنان ، كلها مناطق عزيزة على قلوبنا، وهي صامدة مثل صمود الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت.

من جانبه شكر النائب علي عمار الكويت حكومة وشعباً على وقوفهم إلى جانب لبنان في أصعب الظروف ولم تفرق بين منطقة وأخرى وبين فريق وآخر.

دار الايتام في صيدا

وكانت خاتمة المشروعات التي تم تدشينها خلال الزيارة هو مشروع انشاء مرافق للسكن الداخلي لجمعية رعاية اليتيم في صيدا – جنوب لبنان، وشارك المدير العام والوفد المرافق له في حفل التدشين وذلك برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء السابق النائب فؤاد السنيورة وبحضور الوزيرة السابقة النائبة بهية الحريري ورئيس بلدية صيدا عبدالرحمن البزري، ومحافظ الجنوب بالوكالة نقولا ابوظاهر وسامر زينب ممثلاً

■ جانب من الجولة التفقدية للمشروعات المنفذة في إطار المنحة ■

الاحتفال بتسليم مفاتيح 8 مبان من اصل 13 دمرها العدوان الاسرائيلي والأخرى قيد التجهيز

عقيلة رئيس مجلس النواب، بالاضافة إلى حشد غفير من الشخصيات الاقتصادية والاجتماعية في المدينة والجوار.

كما حضر القائم بالاعمال في السفارة المستشار جاسم الناجم ووفد الصندوق المرافق للبدر الذي ضم كلاً من الممثل المقيم للصندوق في لبنان د. محمد صادقي والمدير الاقليمي للدول العربية ومديرة الاعلام في الصندوق منى العياف ورئيسة قسم الدعاية والاعلان أميرة الكندري.

وبهذه المناسبة أشاد رئيس كتلة المستقبل النيابية النائب اللبناني فؤاد السنيورة بالعطاءات النبيلة والخيرة لدولة الكويت في دعم وإقامة المشاريع التنموية والخيرية في مختلف القطاعات في المناطق اللبنانية من دون تفرقة أو تمييز.

واكد السنيورة ان تدشين مشروع انشاء مرافق للسكن الداخلي للايتام الصبيان «ياتي في اطار دعم دولة الكويت للانسان بشكل عام والايتام بشكل خاص ويصب في مصلحة تطوير مدينة صيدا».

وردا على سؤال حول التاخير في البدء بمشروع نهر الليطاني الذي تمول دولة الكويت قسما كبيرا منه اكد السنيورة ان «هذا المشروع من المشاريع الحيوية والاساسية والذي هو حلم كل اللبنانيين في استعمال الموارد المائية المتاحة».

وقال «هناك جهد حقيقي يبذل للبدء في تنفيذ مشروع نهر الليطاني في الجنوب» مشيرا الى ان العمل جار «لتخطي العقبات التي كانت وما زالت تعترض تنفيذ المشروع» في اقرب وقت ممكن.

وكان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قد وقع مع الحكومة اللبنانية على اتفاقية قرض بقيمة 65 مليون دولار امريكي في عام 2003 لتمويل مشروع نهر الليطاني ومد مياهه من بحيرة القرعون في البقاع الغربي الى الجنوب اللبناني.

من جهتها حيت النائبة بهية الحريري دولة الكويت على جهودها مشددة على انها تعتبر من أوائل الدول التي قدمت الدعم السخي لبلادها في كافة الميادين ومنوهة بأنها ليست المرة الأولى التي تقوم بها بعدم مشروعات الرعاية الاجتماعية والانسانية للبنان.

مشددة على أهمية تطوير المؤسسات الأهلية في لبنان لخدمة جميع شرائح المجتمع خاصة الايتام والفقراء والمحتاجين.

كما أشادت بالدعم الذي تقدمه الكويت لمدينة صيدا، خاصة انشاء المتحف التاريخي ومركز الدفاع المدني لخدمة ابناء المدينة وما حولها.

من جهته أكد مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر في كلمة له على هامش الحفل استمرار دولة الكويت في دعم وتمويل المشاريع الانمائية والخدماتية في لبنان وذلك في اطار العلاقات التاريخية بين الدولتين والشعبين الشقيقين.

وأشار البدر إلى ان افتتاح المرحلة الثانية من إعادة تأهيل وتجهيز اجنحة نوم الصبيان في (جمعية رعاية اليتيم) بتكلفة 500 ألف دولار يأتي ضمن منحة دولة الكويت لإعادة الاعمار في لبنان البالغ قيمتها 300 مليون دولار أمريكي.

جمعية رعاية الايتام احتفلت بافتتاح المرحلة الثانية من مشروع مرافق السكن الداخلي وتشكر اصحاب القلب الكبير وراء المشروع

■ الاحتفال بوضع حجر الاساس لمركز الطوارىء ■

■ رئيس الوزراء اللبناني السابق فؤاد السنيوره والمدير العام وكبار المسؤولين لدى تدشين السكن الداخلي في دار الايتام ■

تحسين الرعاية الاجتماعية

ولفت البدر إلى ان المشروع يهدف إلى تحسين الرعاية الاجتماعية للأيتام وذلك عبرتوفير مرافق للإقامة ضمن مجمع جمعية رعاية اليتيم في مدينة صيدا.

كما يتضمن المشروع الذي يقام على مساحة 5450م2 تجهيز المبنى بما يلزم لغرف النوم والمرافق الخدمية، بالاضافة إلي الخدمات الاستشارية للمشروع.

خطة لبنانية لتطوير العمل الانساني

من جانبه قال رئيس جمعية رعاية اليتيم في صيدا د. سعيد مكاوي ان الجمعية بعد تقييمها لتجربة دار الفتاة الناجحة قررت وضع خطة لتطوير العمل الانساني في منامات الصبيان وتم تقسيم المشروع آنذاك إلى مرحلتين، الأولى تم تأهيلها وتجهيزها والعمل بها في العام 2008، أما المرحلة الثانية من المشروع فكانت تحتاج إلى الدعم، مشيراً إلى أن الجمعية قصدت أهل الكويت الكرام ممثلين بالصندوق الكويتي للتنمية.

وأضاف مكاوي عرضنا الفكرة على د. محمد صادقي والذي بدوره رحب بها، وتم الاتصال بدولة الرئيس السنيورة وكعادته دائماً رحب بالمشروع واجتمعنا في السراي الكبير مع مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر صاحب القلب الكبير والذي رحب بالمشروع كنقلة نوعية في عمل الصندوق حيث كان العمل هذه المرة مباشرة على تنمية الاطفال المحتاجين وتحسين نوعية حياتهم بشكل مباشر وكان توقيع الاتفاقية في العام 2008.

واختتم مكاوي قائلاً: ها نحن نفتتح المرحلة الثانية من منامات الصبيان التي بدأ اطفالنا استخدامها منذ قرابة ستة أشهر لاحظنا خلالها التطور النفسي والاجتماعي لاطفالنا الايتام والمحتاجين.

وختاماً

في ختام الزيارة التي استغرقت اسبوعاً قال المدير العام عبدالوهاب البدر ان المشاريع التي ينفذها الصندوق الكويتي في لبنان تكتسب أهمية كبيرة لأنها ترتكز في قطاعات اساسية مثل الكهرباء والماء والمطار والطرق (كونا)

وذكر البدر ان الصندوق الكويتي يتابع عبر مكتبه التمثيلي في بيروت شؤون واحتياجات المشاريع التي نفذها في لبنان خصوصا المستشفيات والمراكز الصحية التي انشأها في مختلف المناطق.

وحول التعاون القائم بين الصندوق الكويتي والحكومة اللبنانية شدد البدر على التعاون الكبير مع الحكومة اللبنانية ومؤسساتها الرسمية.

وعما اذا كان هناك مشاريع مستقبلية كشف البدر عن نية الصندوق مناقشة مشاريع جديدة مع الحكومة اللبنانية تتعلق بقطاع الكهرباء وتوسيع مطار رفيق الحريري الدولي.

ووصف البدر زيارته إلى لبنان مؤخراً بأنها مثمرة جداً، حيث تم ابرام اتفاقيتين ووضع حجر الاساس لعدد من المشاريع، مؤكداً ان هذه المشاريع ما هي إلا جزء من برنامج التعاون الذي يسعى الصندوق لمتابعته لتأكيد أواصر الاخوة بين الشعبين الشقيقين اللبناني والكويتي.

صادقي وقع عقد شبكة صرف «بنت جبيل»

لبنان احتفل بتدشين البئر الارتوازي في «الدوير»

في إطار منحة دولة الكويت لاعادة اعمار لبنان والتي يشرف عليها الصندوق الكويتي احتفل المجلس البلدي في بلدة الدوير بلبنان بتدشين البئر الارتوازي.

حضر الحفل النائب هاني قبيسي ممثلا رئيس مجلس النواب نبيه بري والنائبان ياسين جابر وعبداللطيف الزين، والوزير السابق علي قانصو، ورئيس تجمع لبنان الواحد الكيان عصام ابودرويش وسفيرنا في بيروت عبدالعال القناعي، والممثل المقيم للصندوق الكويتي للتنمية في لبنان د.محمد صادقي، والمسؤول السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي في النبطية فضل الله قانصو، وامام بلدة الدوير كاظم ابراهيم، رئيس مصلحة لبنان الجنوبي احمد نظام، وحشد من الشخصيات والاهالي.

والقى رئيس بلدية الدوير د.عبدالعزيز قانصو كلمة اعتبر فيها ان العطاء الكويتي المتمثل بمشروع البئر الارتوازية وغيره من المشاريع في المناطق اللبنانية هو دعم لصمود شعبنا وهو غيض من فيض العطاءات التي لا تحصى والتي ينثرها الكويتيون على كل مساحة لبنان، واضاف قانصو: «وفاؤنا لكم مشاعر لا تنضب من الحب والامتنان، شكرا للكويت ولشعب الكويت ولأمير الكويت».

ثم ألقى السفير القناعي كلمة جاء فيها: نحتفل اليوم بافتتاح احد المشروعات التي ساهمت الكويت في تمويلها من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ذلك الصندوق الذي قدم مساعدات للدول النامية وساهم في جهود التنمية في اكثر من 100 دولة حول العالم حتى الآن منذ انشائه عام 1961 وبمبلغ اجمالي تجاوز 14 مليار دولار.

وقال ان الكويت لا تدخر جهدا في تقديم العون والمساعدة الى لبنان الشقيق حكومة وشعبا وأضاف القناعي قائلاً: الآن نجني ثمار ما قدمته الكويت من منحة مالية قيمتها 300 مليون دولار بعد حرب يوليو 2006 لنشهد معا افتتاح العديد من المشروعات الحيوية ومشروعات البنى التحتية في مختلف مناطق لبنان العزيز على قلوبنا جميعا. واشار الى ان الكويت ومن خلال الصندوق الكويتي للتنمية تعطي مشروعات بناء السدود وحفر الآبار والتزود بالمياه العذبة للشرب الأولوية القصوى في التمويل والتنفيذ، وان المشروع الحالي هو ثمرة عمل دؤوب تضافرت خلاله جهود العديد من الجهات وبتمويل قدره نحو 800 ألف دولار. وقال ان المواقف والتوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ستبقى ماثلة في الاذهان والوجدان لا تنسى ولا تمحى بما جاد على اخوته في لبنان بالعطاء ايام العسر واليسر وفي بناء ما هدمته آلة الحرب الاسرائيلية وفي تعزيز صمود ابناء هذا البلد الشقيق.

على جانب آخر وقّع الممثل المقيم للصندوق الكويتي للتنمية في لبنان الدكتور محمد صادقي عقد مقاولات لبدء العمل بشبكة خطوط صرف صحي في منطقة بنت جبيل جنوب لبنان في مقر (بلدية تبنين).

وأكد صادقي على أهمية المشروع بالنسبة للمنطقة ودوره في الحفاظ على البيئة وحماية الصحة العامة، وقال: ان المشروع يتضمن «انشاء نظام متكامل لجمع ونقل مياه الصرف الصحي الى محطتي معالجة، الاولى في بلدة شقرا والثانية في بلدة تبنين».

ولفت صادقي الى ان الصندوق سعى من اجل التخفيف قدر المستطاع عن الجهات المستفيدة منه من خلال تصميمه من دون محطات ضخ لتسهيل عمل التشغيل والصيانة.

إلى ذلك الدكتور محمد صادقي خطة عمل مشروع الخدمات العامة في مناطق الاصطياف في جبل لبنان مع البلديات المعنية.

وكان صادقي قد اجتمع لهذه الغاية مع رئيس بلدية محطة بحمدون اسطه ابو رجيلي في مقر البلدية بحضور رؤساء بلديات الشبانية وحمانا وفالوغا المعنية بالمشروع حيث جرى عرض لخطة عمل المشروع الذي من المتوقع ان ينتهي العمل به بعد حوالى السنة.

ويهدف المشروع الى تعزيز الخدمات العامة للمناطق المعنية من بنى تحتية ومياه وكهرباء.

وتحدث صادقي في الاجتماع قائلا «ان الصندوق الكويتي قام باختيار الاستشاريين لاعداد التصاميم ووثائق المناقصات والاشراف على تنفيذ المشروع».

واشار الى اهمية التعاون بين الصندوق الكويتي والجهات المستفيدة لانجاح المشروع مؤكدا وضع برامج تنفيذية تلحظ موضوع الازدحام في فصل الصيف.

من جهته شكر ابو رجيلي دولة الكويت على المساعدات الكبيرة التي تقدمها للبلديات في هذه المنطقة معتبرا ان «محطة بحمدون هي بمثابة ديوانية للاخوة الكويتيين».

ولفت الى ان المشروع سيعود بالنفع ليس على البلدات الاربع المستفيدة مباشرة انما ستطال فوائده كل مناطق المتن والجرد وعاليه. يذكر ان اتفاقية المشروع تم التوقيع عليها من قبل المدير العام للصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر في شهر مارس الماضي خلال زيارته للبنان.

وتبلغ الكلفة التقديرية للمشروع حوالى سبعة ملايين دولار يقدم الصندوق خمسة ملايين دولار منها فيما تتكفل البلديات المعنية بتغطية النفقات المتبقية.

جهود اقتصادية ....

أكسبت مبادرة سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد بتوفير دعم مقداره 2 مليار دولار لتمويل مشاريع القطاع الخاص العربي زخماً كبيراً لهذا القطاع .. وأصبحت ذات أولوية عربية .. وبصفة خاصة «قطاع المشروعات الصغيرة» .. الذي بدا يحظى بأولوية اقتصادية للاهتمام بهما .. باعتبارها تمثل بدايات رجال اعمال وشباب يسعون لشق طريقهم واخذ مكانهم بين من سبقوهم في مسيرة القطاع الخاص.

من الكويت إلى القاهرة وتونس .. وبعد زخم المبادرة الأميرية بدعم القطاع الخاص

.... لدعم «المشروعات الصغيرة»

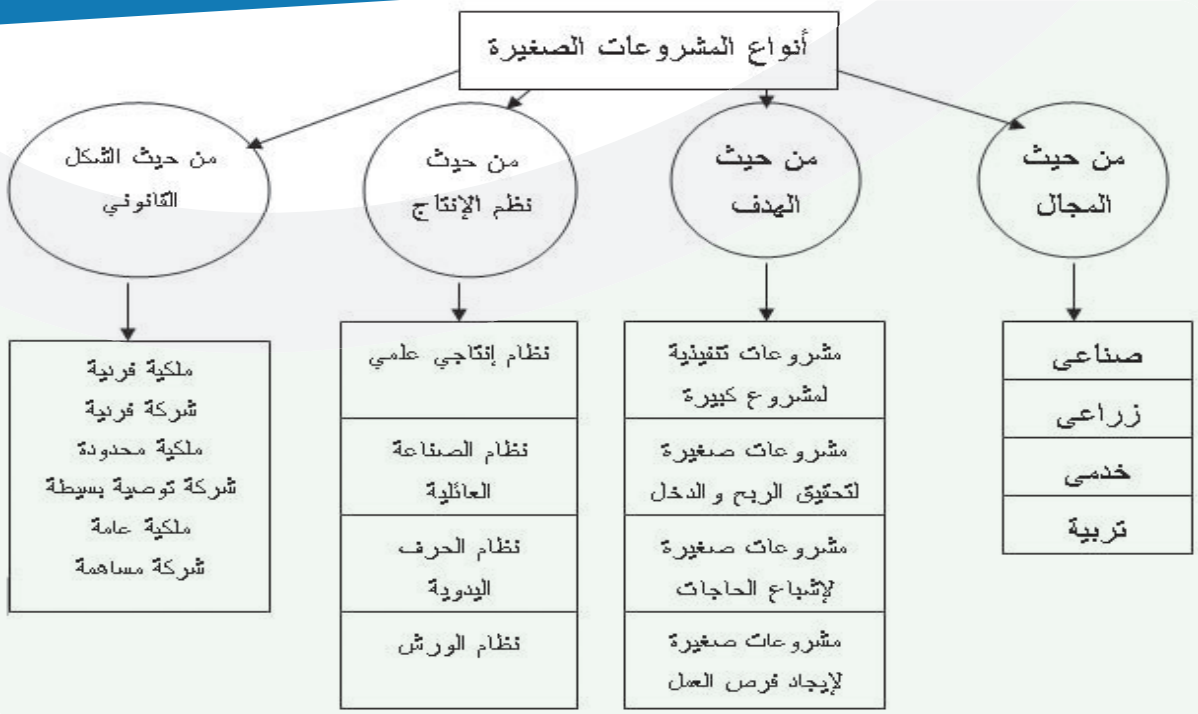

الآن هناك صيغ وآليات حقيقية تنادي بإيلاء قضية دعم القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة كل اهتمام وتجلى هذا في الفترة الأخيرة في عدد من البلدان العربية منها دولة الكويت ومصر وغيرها من الدول العربية الأخرى.

ففي الكويت التي وضعت ضمن أولوياتها تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع الكويتيين على امتهان العمل الحر من أجل زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تنويع مكونات الناتج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني، فإن المبادرة الأميرية السامية بتوفير التمويل اللازم لدعم مشروعات القطاع الخاص جاءت معبرة تماماً عن ضرورات ومقتضيات المرحلة .

«كويتي وافتخر» رسم ملامح قصص نجاح كبيرة لمشروعات صغيرة

هذه المبادرة تضمنت تقديم 2 مليار دولار دفعت الكويت والسعودية منها ملياراً (مناصفة) لتوفير هذا الدعم فيما قررت مصر وتونس المشاركة فيها واوكلت المبادرة إلى الصندوق العربي للإنماء مهمة المتابعة ووضع آليات تنفيذها وطريقة تقديم الدعم للقطاع الخاص.

أحدثت هذه الخطوة تأثيرات فعالة .. ولاقت اهتماماً كبيراً في دولة الكويت وفي الدول العربية.

ففي الكويت أقيم ملتقيان مهمان هما «كويتي وأفتخر» و«قررت» وعربيا اقيم مركز بداية في مصر .. وفي تونس اعلن عن المشاركة في المبادرة الأميرية وفيما يتعلق بالملتقى الأول «كويتي وأفتخر» فقد جاء انعكاساً لاهتمام على أعلى مستوى بهذه الفعاليات من خلال افتتاح سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد فعاليات الملتقى، حيث شارك في الملتقى 130 شاباً وفتاة.

اما ملتقى «قررت» فهو مشروع وطني لدعم المشروعات الصغيرة يهدف إلى تعزيز توجه الشباب إلى التركيز على هذه المشروعات من خلال إيجاد حلقة وصل حقيقية بينها وبين الشركات الداعمة التي تقدم الاستشارات وخدمات الدعاية والتسويق لها .. وابراز مشاريع الشباب وابداعاتهم بالشكل المناسب.

اما في مصر فقد أعلن عن تأسيس صندوق جديد باسم المركز المصري «بداية» برأسمال مليار جنيه لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو صندوق يستهدف المساهمة في رؤوس أموال الشركات الصغيرة وتأسيسها فضلا عن القائمة وسيباشر هذا الصندوق اعماله برأسمال 25 مليون جنيه على ان يستكمل باقي رأس المال المستهدف للشرائح.

أيضاً في تونس يلفت النظر أن القائم بالأعمال في السفارة التونسية بدولة الكويت أحمد بن الصغير أعرب في تصريحات نشرتها مجلة الصندوق العدد السابق عن ترحيب بلاده بمبادرة الأمير بتوفير الدعم لتمويل المشروعات الصغيرة كما أعلن ان بلاده ستشترك فيها .. وقد اعلنت تونس بالفعل انها دفعت 25 مليون دولار للمشاركة بهذه المبادرة.

«مجلة الصندوق» رصدت في هذا التحقيق الخاص كل التوجيهات الرامية لدعم القطاع الخاص العربي وخاصة الدفعه الاقتصادية المتمثلة في دعم المشروعات الصغيرة وفي هذه السطور نقرأ التفاصيل:

حمد الشايجي .. شاب طموح في مقتبل العمر ينظر للمستقبل من خلال عدسة كاميرته الخاصة، حيث تعتمد فكرة مشروعه على التصوير الفوتوغرافي بمزيج من الحرفية مع اللمسات العصرية ليصل إلى غايته وهي البساطة مع الابداع.

ويقول الشايجي ان الشباب الكويتي لديه طموحات كبيرة لا حصر لها ويحلم بأن يصبح مشروعه الصغير حالياً مشروعاً كبيراً في المستقبل، مؤكداً انه لم يحصل على دعم مادي من أي من الجهات المختصة ذات العلاقة حتى الآن، ولكنه أكد على حصوله على دعم معنوي كبير جداً من القائمين على الدولة في محاولة حثيثة لتشجيع الشباب على التوجه صوب العمل الخاص والتخلي عن فكرة القناعات القديمة بحتمية العمل في القطاع الحكومي.

وأوضح الشايجي ان زيادة المشاريع الصغيرة في الكويت يعني زيادة اعتماد الشباب على انفسهم، لافتا إلى ان الطفرة الحالية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤكد ان الكويت تسير في الطريق الصحيح من حيث تنويع مصادر الدخل والاستفادة من طاقات وابداعات ابنائها.

المهندس عدنان دشتي .. فكرة مشروعه الصغير عبارة عن جراج متنقل - من وإلى المنزل - بمعنى ان العميل يطلبه للقيام بعمل سيرفس كامل للسيارة داخل منزله من خلال جراجه الذي يصحبه معه اينما ذهب.

ويحلم دشتي في أن تصبح هذه الفكرة نواة لمشروع كبير في المستقبل، معرباً عن تفاؤله بالدعم الكبير الملموس من قبل كل الشباب الكويتي من الدولة، لافتا إلى أنها تكرس جهوداً جبارة وحثيثة لإبراز مواهب الشباب والاستفادة من طموحاتهم.

وحول الدعم المادي أفاد بأن الشباب الكويتي الطموح بالطبع يحتاج إلى دعم مادي ولكنه يحتاج أكثر إلى الدعم المعنوي وهو أمر لا يخفى على أحد، لافتا إلى أن هناك مصادر متنوعة لدعم الشباب مادياً لمساعدتهم في انجاز مشاريعهم الصغيرة وهناك من

«قررت» .. خطوة أولى في طريق تحويل عقول الشباب نحو الأعمال الحرة

على دعم من شركة المشروعات الصغيرة ومن خلال محفظة البنك الصناعي، مضيفاً ان مشروع اطلاق صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي أعلن عنه صاحب السمو في القمة الاقتصادية العام الماضي بالكويت سيكون بمثابة مصدر آخر مهم لتمويل المشاريع الصغيرة التي بدأت الدول العربية ترتكز عليها في السنوات الأخيرة.

علياء العسكري .. تملك موهبة كبيرة في صناعة الحلويات وتقوم بذلك بنفسها داخل منزلها من دون مساعدة من أحد.

مشيرة إلى أنها تسعى من خلال مشروعها الصغير إلى الاستفادة من موهبتها.

وذكر ان طموحها ليس له سقف وأنها تريد ان تكون صاحبة سلسلة محلات متخصصة في صناعة الحلويات بالكويت.

وكشفت انها تلقت عرضاً من شركة المشروعات الصغيرة لدعم مشروعها مادياً بعد ان تقدمت هي بعرض فكرتها على الشركة، لافتة إلى أنه جار الاتفاق على كيفية تلقي الدعم للاستفادة منه في تنمية المشروع.

وفي هذا الصدد طالبت علياء العسكري بإجراء تعديلات على شروط الدعم بحيث يمكن لطالب الدعم ان يحصل عليه وهو في عمله، مشيرة إلى ان الشروط الحالية تحول دون الحصول على الدعم لتمويل المشاريع مع الاحتفاظ بالوظيفة.

وحول مبادرة سمو الأمير بإطلاق صندوق لدعم المشاريع الصغيرة برأسمال مليارى دولار اكدت العسكري ان مثل هذه الخطوة دليل فعلي على اهتمام سموه بالتركيز على المشاريع الصغيرة ودعمها بشتى الطرق ليس على مستوى الكويت فحسب، وانما على مستوى العالم العربي.

.. فكرة جديدة شارك بها مدرب الغوص خالد البناي في «كويتي وأفتخر» وهي مشروع تدريب على الغوص بكامل المعدات، مشيراً إلى أنه يطمح في ان يمتلك في المستقبل مركزاً كبيراً للتدريب على الغوص لإشباع رغبات اصحاب هذه الهواية.

وأوضح البناي ان الكويت تشهد طفرة كبيرة في نوعية المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال دعم مادي ومعنوي كبير، خاصة بعد النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة، حيث توجد نماذج مشرفة للكويتيين الذين اجادوا في مجالات متنوعة وحققوا نجاحات باهرة حصلوا بموجبها على جوائز متعددة.

وأعرب البناي عن أمله في أن يستمر هذا الدعم بشقيه لاستمرار شحذ همم الشباب الكويتي لتقديم أفضل ما لديهم لتفتخر الكويت بأبنائها كما يفتخرون بها.

فيما يهدف ملتقى «قررت» وهو مشروع وطني لدعم المشاريع الصغيرة إلى تعزيز توجه الشباب من الجنسين إلى التركيز على هذه المشروعات وذلك من خلال ايجاد حلقة وصل حقيقية بينها وبين الشركات الداعمة التي تقدم الاستشارات وخدمات الدعاية والتسويق لها، وإبراز مشاريع الشباب وابدعاتهم بالشكل المناسب.

وتأتي فكرة الملتقى في إطار الزخم الذي حققته المبادرة الأميرية بتوفير مشروعات تمويل القطاع الخاص في الدول العربية بمبلغ ملياري دولار.

والملتقى يهدف إلى تحويل قبلة الشباب إلى العمل الحر والاستفادة من الطاقات المهدرة في محاولة لتغيير قناعات قديمة بأن العمل يجب فقط ان يكون في القطاع الحكومي. ويتضح من شعار «قررت» ان الشباب لابد ان يتخذوا قرارا حاسماً بخوض غمار تجربة تأسيس مشروعات جديدة تحقق طموحاتهم وابتكاراتهم.

وظهر من خلال نوعية المشاريع التي يقبل عليها الشباب ان هناك محاولات للابتكار والابداع. ورغم بساطة الافكار إلا إنها بمزيد من الدعم والتوجيه يمكن ان تكون نواة لمشاريع كبيرة في المستقبل إذا ما احتضنت الدولة هذه البراعم التي تخطو أولى خطواتها نحو عالم الاعمال.

«وقررت» هو تجمع اقتصادي للمشاريع الصغيرة، أبرز فعالياته ملتقى سنوي يهتم بابراز المواهب والطاقات والعقليات الكويتية الشابة المبدعة، وتعتبر المواهب الابداعية من كافة انحاء الكويت هي الرؤية الاساسية لملتقى قررت الذي يعمل على دفع هذه المواهب إلى عالم الاعمال والتجارة والتصميم والتصنيع الفعال. ويسعى لتوفير حافز قوي للمترددين من أصحاب الافكار التي تصلح لإحالتها على مشاريع كبيرة في المستقبل.

ونظراً لأن الشباب المشارك في الملتقى هم عماد الفكرة اجرت «مجلة

مركز «بداية» في مصر برأسمال مليار جنيه .. يحدد «بدايات رجل الأعمال»

شباب الكويت: نحلم بالمستقبل من خلال افكار مدروسة لمشروعات جديدة

الصندوق» حوارات مع عدد منهم للتعرف على نوعية مشاريعهم الصغيرة وتسليط الضوء على ابداعاتهم وابتكاراتهم.

في البداية قال نايف العنزي وهو طالب في السنة النهائية بكلية هندسة البترول جامعة الكويت ان فكرة مشروعه عبارة عن صندوق للمجوهرات يتميز بأنه فريد من نوعه من حيث التصميم، مضيفاً أن الفكرة كانت تراوده منذ فترة طويلة ولكنه شرع في تنفيذها في ظل ما لمسه من تشجيع الدولة للشباب وحثهم على الابداع والابتكار.

وأوضح ان ملتقى قررت يمكن ان يكون ملتقى رائعاً يستعرض فيه الشباب الكويتي الطموح انجازاتهم من خلال مشاريع مختلفة.

وحول أهم المعوقات التي تواجهه كشاب طموح أشار العنزي إلى الدولة تولي اهتماماً كبيراً بمشاريع الشباب وتوفر الدعم المادي والمعنوي من خلال الصناديق المتخصصة التي تقدم قروضاً ميسرة للشباب، لافتا إلى انه لا توجد معوقات بالمعنى المفهوم ولكن المطلوب زيادة التركيز على الشباب واحتضانهم لانهم أمل الكويت في المستقبل.

من جهته قال علي الجويهل وهو خريج منذ 5 سنوات ان بدايته كانت فور التخرج، حيث اتجه إلى تصنيع العطور والدهونات والرشوش، مشيراً إلى أنه بدأ مشروعه بمبلغ بسيط لا يزيد على 750 ديناراً والآن أصبح رأسمال المشروع جيداً. ودعا الجويهل القائمين على دعم المشاريع الصغيرة إلى تسهيل اجراءات الحصول على الدعم المادي مشيراً إلى ان الشباب الكويتي أصبح يحظى بدعم معنوي كبير من خلال الفعاليات المتعددة والملتقيات السنوية التي تهدف إلى ابراز جهود الشباب. وأعرب عن أمله في الاستفادة من الصندوق الذي أسس بمبادرة أميرية سامية ليحقق طموحه الشخصي وهو افتتاح محل خاص يعرض فيه منتجاته بشكل دائم على مدار العام. من جهتها قالت مديرة «مشروع من كسب يدي» فايزة الكندري إحدى المشاركات في الملتقى ان المشروع هو نتاج تعاون مشترك بين الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتدريب وتأهيل السيدات اللواتي يتلقين مساعدات حكومية، مشيرة إلى ان الهدف من المشروع هو رفع الكفاءة الإنتاجية لهن ونقلهن من شريحة مستهلكة إلى شريحة منتجة.

ولفتت الكندري إلى ان المشروع يستقبل جميع الفئات المستحقة للمساعدة سواء الأرامل أو المطلقات أو الكويتية المتزوجة من غير كويتي وغيرهن، ومن ثم يوفر لهن فرصة التدريب فضلا عن تسويق منتجاتهن.

إلى ذلك اهتمت الجامعة العربية وخبراء التنمية بالمبادرة وتطرقوا إليها من خلال الدورة الـ85 للمجلس الاقتصادي الذي عقد مؤخراً، حيث قال رئيس اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي سامي الصقعبي ان مبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الرامية إلى توفير التمويل لدعم مشروعات القطاع الخاص العربي وضعت موضع التنفيذ، حيث تم تحويل ما يزيد على 30 ٪ من اجمالي التمويل والبالغ مليار دولار إلى صندوق الانماء العربي طبقاً لقرارات القمة الاقتصادية التي عقدت في الكويت العام الماضي وهو ما وصفه الصقعبي بـ«الانجاز».

وذلك على ضوء المبادرات والقرارات التي اتخذتها القمم الاقتصادية الماضية، مشيراً إلى أن مثل هذه المبادرات عادة ما تستغرق سنوات حتى ترى النور، إلا ان تلك المبادرة وضعت على طريق التنفيذ خلال أقل من عام. وبين الصقعبي ان آلية تفعيل الصندوق تحتاج إلى اجتماعات عدة للتعرف على كيفية الدخول ضمن الصندوق ونوعية المشاريع التي سيمولها. من جانبه أكد أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى ان المبادرة الاميرية ستفيد الصناعات الصغيرة في الدول الأقل نمواً من نظيرتها الاكثر نمواً، مشيراً إلى ان مشاركة الدول في تمويل المبادرة يعكس تعاونها وترابطها.

من جهتها قالت النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة الأردن ريم بدران ان المبادرة تعد إنجازا يضاف إلى تاريخ الكويت الحافل مبينة ان توفير التمويل لها كان تحديا كبيرا في بادئ الأمر ولكن ما تم إعلانه من تجميع حوالي ثلث المبلغ المطلوب كفيل بتفعيل المبادرة.

وأشادت بدران بخطوة الكويت بتقديم 500 مليون دولار لدعم المبادرة وتفعيلها. مشيرة الى أنه سيتم تفعيل الآلية المناسبة لإطلاق الصندوق وذلك بالتعاون مع رئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف الحمد ووضع الأولويات التي ستصرف من هذا الصندوق.

وتوقعت أن يكون للقطاع الخاص في العالم العربي دور كبير في هذا الصندوق من خلال رسم سياسة الاستثمار في المشاريع والقطاعات المختلفة ضمن منظومة واضحة حسب الدول التي بحاجة إلى استثمارات ودعم ضمن هذا الصندوق. وعن الشروط اللازمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن الصندوق توقعت أن تكون

الإجراءات معقولة للحصول على التمويل، وأن تكون الشروط منطقية والتكاليف ضمن الحدود المعقولة، مضيفة أنه سيكون هناك تكاليف ولكنها ستكون إدارية لتسمح للراغبين بالدخول ضمن الصندوق الاستفادة من هذه الأموال.

من جانبه قال الوزير المفوض ومدير ادارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربي خليل أبو حزمة أن المشكلة الكبرى في المنطقة العربية تكمن في توفير التمويل اللازم لمشاريع الشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مبينا أن هناك برنامجا متكاملا يهدف الى دعم التشغيل ومكافحة البطالة التي بلغ تعدادها في المنطقة نحو 17 مليون عربي عاطل، معظمهم من الشباب خريجي مؤسسات تعليمية وجامعات.

وقال: إن البرنامج يتضمن 6 مشاريع تم تقديمها من منظمة العمل العربية إلى مؤتمر القمة الاقتصادية السابق، والتى اعتمدها مؤتمر العمل العربي للتشغيل 2010 : 2020، مبينا أنه من الطبيعي أن تلك المشاريع تعتمد على اقامة شبكة معلومات عربية لرصد احتياجات سوق العمل وكذلك إنشاء مرصد عربي للتشغيل.

واضاف أن بنود البرنامج اشتملت على دعم مراكز التدريب المهني، واعداد المدربين، ودعم الصناعات الصغيرة ومشاريع الشباب.

وألمح الى أن منظمة العمل العربي لديها اطار عام عن أهم المشاريع، مشيرا الى أنه تم تحديد الاليات المتعلقة بالتنفيذ، مستدركا بقوله ان المشكلة الكبرى لتنفيذ المشاريع تنحصر في التمويل، معربا عن أمله أن يتم اقرار موازنة عامة لتنفيذ المشاريع الصغيرة ومشاريع الشباب التى اتفق القادة العرب خلال القمة الماضية على اهميتها وضرورة تنفيذها. - اكسبت المبادرة الأميرية - بتوفير الدعم لتمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية، والبالغ قيمتها 2 مليار دولار، التي طرحها سمو أمير دولة الكويت في القمة الاقتصادية الأولى، قضية دعم المشروعات الصغيرة زخماً جديداً وابرزت الفكر كأحد حلول التنمية الاقتصادية .. الحالية والمستقبلية.

● د. البصيري مفتتحاً مؤتمر خطة التنمية ومستقبل المشروعات الصغيرة

د. البصيري: الخطة التنموية ركزت على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أكد وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. محمد البصيري على أهمية دور القطاع الخاص الوطني وضرورة دعمه وتفاعله بالمشاركة القوية بهدف توفير كافة السبل من الدعم المالي والتسويقي والخبراء المختصين لترغيب الشباب على العمل في المشروعات الخاصة والحرة مما سينعكس ايجاباً على مستقبلهم.

وقال البصيري في كلمة له لدى افتتاحه مؤتمر خطة التنمية ومستقبل المشروعات الصغيرة وفرص العمل الذي نظمته الجمعية الاقتصادية الكويتية نيابة عن رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد شدد فيها على ان المشروعات المتوسطة والصغيرة تم التركيز عليها من خلال محاور وسياسات الخطة التنموية الحالية.

من جانبها قالت رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية د. رولا دشتي ان المؤتمر يعد امتداداً للمؤتمر الاقليمي للمشروعات الصغيرة الذي أعدته الجمعية الاقتصادية والذي مهد الطريق أمام ما نشهده اليوم من اهتمام وطني واقليمي في هذا المجال وبالتالي اهمية دور الشباب في دفع عجلة التنمية والتحول بخطى راسخة نحو مجتمع يشارك به الشباب لبناء دولته ويكون له دور السبق في تشكيل مقدراته الحياتية.

وأكدت دشتي ان خطة التنمية تبنى على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التحول الإيجابي الكبير من مجتمع ينادي بالاستحقاق ومطالب الدولة بالرعاية المالية واستنزاف الثروات الى مجتمع يطالب الدولة بالمشاركة الفعلية والمنتجة ضمن إطار تنمية الثروات الوطنية وخلق فرص عمل حقيقية وتعزيز دور الطبقة الوسطى المنتجة وتحقيق الاستفادة للجميع.

من جهته قال عضو غرفة التجارة فهد الجوعان ان المشروعات الصغيرة تمثل شريحة مهمة وأساسية في البنية الاقتصادية لكل دولة، مشيرا الى انه من الثوابت الراسخة ان الاقتصاد الوطني في أي دولة يتكون في مجمله من المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مجتمعة، فإن المنشآت الصغيرة - على وجه التحديد - تشكل قاعدة الهرم الاقتصادي.

ومن جانبه استعرض مدير محفظة المشاريع الصغيرة في بنك الكويت الصناعي عبدالله العتيبي تجربة البنك في دعم المشروعات الصغيرة كاحدى الجهات الداعمة لتلك المشاريع، مشيرا إلى اسناد إدارة المحفظة المالية بقيمة 50 مليون دينار بموجب قانون خاص بهدف دعم الشباب.

واكد امين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي، ان البرنامج لا يألو جهودا في توفير كافة الامكانات المادية والبشرية لدعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية وتشجيع مختلف شرائح القطاع الخاص لتشغيل القوى العاملة الوطنية، وتعزيز الحوافز المناسبة لجذب هذه القوى الى تلك الجهات، وبما يكفل التنسيق في المزايا والحقوق التي تحصل عليها القوى العاملة في جميع الجهات.

مشيرا إلى أن نسبة الكويتيين في القطاع الخاص قد تزايدت بشكل ملحوظ منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2009.

اقتصاديون لـ«الصندوق»:

توحيد جهود الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة.. ضرورة

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي النواة الاساسية للمشاريع الكبيرة في المستقبل، فهذه المشاريع تبدأ كأحلام وأفكار تراود الشباب وكي تتحقق هذه الاحلام وترى النور لابد من رعايتها واحتضانها من خلال تقديم كافة اشكال الدعم لها لتتحول الاحلام الصغيرة الى واقع فعلي وتصبح مشاريع كبيرة تساهم في خدمة الاقتصاد القومي من خلال القدرة على المنافسة في مجالات الاستثمار المختلفة.. وفي الآونة الاخيرة اضحت المشروعات الصغيرة تحت الضوء.. بعد ان اعلن سمو الامير عن مبادرة لدعم القطاع الخاص العربي بمبلغ 2 مليار دولار، على اثرها حدث توجه عربي للاهتمام بهذا القطاع باعتباره المستقبل.. فما الذي يحتاجه هذا القطاع لكي ينهض ويحقق طفرة للأمام؟ وكيف تحقق المشروعات الصغيرة اليوم النجاح الذي ترنو اليه في المستقبل بحيث تنجح في التحول الى مشاريع عملاقة تصب في خدمة الناتج القومي الاجمالي وتشكل رافدا من روافد الدخل؟.. مجلة «الصندوق» استطلعت آراء فعاليات اقتصادية حول كيفية تحقيق هذه الطفرة.. على ضوء ما تردد من افكار حول توحيد جهود الجهات الداعمة تحت مظلة او هيئة واحدة للمشروعات الصغيرة.

وفي هذا الاطار رحبت الفعاليات الاقتصادية بالفكرة، مشيرة الى الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه المشاريع مستقبلا في الناتج القومي الاجمالي في حال اصبحت تشكل رافدا من روافد الدخل للكويت، مؤكدة ان المشاريع الصغيرة تحتاج لتوحد الجهود المشتتة للجهات الداعمة في الكويت خاصة وان هناك اكثر من جهة داعمة للمشروعات الصغيرة ولكنها تعمل وفق نظم ولوائح خاصة بها ما يعني غياب التنسيق فيما بينها مما يحول دون تحقيق الاهداف المنوطة بها هذه الجهات.

وكشف الاقتصاديون الذين تحدثوا لـ « الصندق» عن ضرورة توحيد جهود هذه الجهات تحت مظلة واحدة تشرف عليها الدولة يكون في مقدمة اولوياتها تذليل العقبات والقضاء على الروتين المعتاد لتشجيع الشباب من الجنسين على الانخراط في الاعمال الحرة.

وفيما يلي التفاصيل

في البداية أكد وزير الاسكان الأسبق ورئيس مجلس إدارة شركة بيت الأوراق العقارية بدر الحميدي أن هناك جهوداً كبيرة تبذل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشجعياً للشباب الكويتي المبدع من الجنسين، لافتا إلى الحكومة لا تألو جهداً في تقديم الدعم اللازم بشقيه المادي والمعنوي.

وقال الحميدي إن الكويت بدأت منذ فترة طويلة في انتهاج سياسة دفع الشباب تجاه العمل الحر وتحت راية القطاع الخاص، لافتا إلى أن الفترة الحالية تشهد كثافة من المعارض الخاصة بالمشروعات الصغيرة للقناعة التامة بأن الشباب لا بد أن يتحرر من فكرة الانتظار حتى تأتي فرصة للعمل في القطاع الحكومي.

(المبادرة السامية)

وأضاف الحميدي ان المبادرة الأميرية السامية التي اطلقها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في القمة الاقتصادية الأخيرة بتوفير التمويل لدعم مشروعات القطاع الخاص في البلدان العربية بمبلغ ملياري دولار تأتي في إطار الاهتمام بالشباب على اعتبار ان المجتمعات لا تبنى إلا بسواعد ابنائها، لافتا إلى أن هذه الخطوة والتي بدأت تتبلور من خلال تجميع ما يقارب 30 في المئة من رأسمال الصندوق سيكون لها آثار إيجابية كبيرة على الدول العربية، شريطة أن يحظى

بدر الحميدي:
الحكومة تكرس جهودها لدعم المشاريع الصغيرة .. وتقدمه بشقيه المادي والمعنوي

صالح اليوسف:
يجب على القائمين على الهيئة تبني استراتيجية واضحة لتحقيق الأهداف المرجوة منها

محمد النقي:
الفكرة تأتي في إطار تشجيع الشباب الكويتي على الانخراط في العمل الحر بعيداً على القطاع الحكومي

الشباب العربي في هذه البلدان بكل أنواع الدعم وليس المادي فقط حتى تنمو مشاريعهم الصغيرة وتصبح في يوم ما مشاريع كبيرة وضخمة وتكون رافداً من روافد الدخل في البلدان العربية.

ولفت الحميدي إلى أن المشروعات الصغيرة تعد من أهم الحلول لمكافحة مشكلة البطالة في العالم العربي.

(توحيد الجهود)

وحول توحيد جهود الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أوضح ضرورة توحيد جهود الجهات الداعمة من خلال التنسيق بين هذه الجهات لإنجاز الأهداف المرجوة لافتاً إلى أن هذا من شأنه القضاء على البيروقراطية التي تسيطر على أداء بعض الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(جهود مشتتة)

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب الأسبق لبنك الكويت الصناعي ورئيس مجلس إدارة شركة أفكار القابضة صالح اليوسف إن إنشاء هيئة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالكويت بقرار رسمي ستكون له دلالة على الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة تجاه الشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتا إلى أن هناك أكثر من جهة تقدم الدعم المادي لأصحاب المشاريع الصغيرة في كافة المجالات سواء الصناعية أو الزراعية فضلاً عن الخدمية ولكنها تحتاج لمن يوحد جهودها، لافتا إلى أن جهود الجهات الداعمة في الكويت مشتتة نظراً لأن كل جهة داعمة تعمل وفق لوائح خاصة بها.

وأشار اليوسف في هذا الإطار إلى نقطة هامة مشدداً على ضرورة عدم اغفالها، ألا وهي ان الجامعات والمعاهد التطبيقية لا تزال تعمل في منأى عن الاحتياجات الفعلية لاحتياجات سوق العمل ولا تضع أولويات سوق العمل على رأس أهدافها لأنها تعمل هي الأخرى وفق لوائح خاصة بها، مؤكداً أنه في حال إنشاء هيئة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قد يؤدي إلى وجود قنوات اتصال تجمع بين عمل الاطراف المعنية من أجل الوصول إلى الغاية المنشودة وهي الارتقاء بأفكار وابداعات الشباب الكويتي في إطار متطلبات سوق العمل.

(استراتيجية واضحة)

ودعا اليوسف القائمين على الهيئة بعد تأسيسها إلى ضرورة تبني استراتيجية واضحة المعالم لا يكتنفها الغموض كي يتسنى لها تحقيق ما نصبو إليه جميعاً وهو أن نرى مشاريع كبيرة في المستقبل كانت مجرد احلام تراود شباب الكويت.

وحول الايجابيات التي يمكن ان تتحقق عن نجاح المشاريع الصغيرة قال اليوسف أهم هذه الإيجابيات تخفيف العبء عن كاهل الدولة في توظيف الخريجين الجدد وبالتالي الضغط على الباب الأول في الميزانية وهو باب الرواتب.

وأضاف اليوسف: الارتقاء بمستوى المهن الحرة وتصنيع منتجات وسلع غير متوافرة في الكويت، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل على اعتبار أن المشاريع الصغيرة في الدول المتقدمة تمثل قيمة مضافة في الناتج الإجمالي لها.

وبسؤاله عن المبادرة السامية باطلاق صندوق جديد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي أفاد اليوسف بأن هذه المبادرة هي تأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به الدول التي لديها وفرة مالية وخاصة الخليجية لدعم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية من خلال مساعدتها في تقويض مشكلة البطالة المتفشية في العالم العربي، كما انها تؤطد أواصر العلاقة بين الشعوب العربية وهو ما ينعكس على الدول العربية أمنياً واقتصادياً واجتماعياً.

وحول مخاوف من العراقيل التي يمكن أن تواجه الهيئة المقترحة للإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة قال اليوسف لا بد أن نتفاءل بالمستقبل، غير أنه لم يستبعد ان ثمة عراقيل يمكن ان تحول دون تحقيق كل أهدافها.

(الاعتماد على الذات)

أما رجل الأعمال الصناعي محمد علي النقي فأكد على ضرورة تشجيع الشباب الكويتي من الجنسين على

د. شملان العيسى:
البيروقراطية يمكن أن تقف حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف المرجوة من الهيئة

الانخراط في العمل بعيداً عن القطاع الحكومي والعودة إلى تراث الاجداد والآباء في الاعتماد على النفس من خلال الأعمال الحرة.

وقال النقي ان هناك كثيراً من المشروعات الصغيرة التي يمكن ان يتجه إليها الشباب في اكثر من مجال حيوي ومهم منها الصناعات البسيطة في قطاعات مهمة كالأخشاب والالومنيوم والبلاستيك وغيرها، مشيراً إلى أنه يمكن كذلك توجيه الشباب إلى مشروعات التربية الحيوانية والزراعية فضلا عن زراعة الأسماك.

ولفت النقي إلى أن الهيئة العامة للصناعة ومحفظة البنك الصناعي وغيرها من الجهات الداعمة عليها أن تقوم من الآن بعمل دراسات جدوى لأهم المشاريع التي يمكن للشباب أن يعملوا بها بدلاً من تركهم يخوضون غمار تجارب محفوفة بالمخاطر وربما تنفرهم من العمل الحر.

(استخراج الطاقات الكامنة)

وقال النقي إن الشباب هم رجال المستقبل وهم الرصيد الحقيقي للوطن ورأسماله، وبالتالي على الحكومة أن تضع نصب أعينها توجيه هذا الشباب واستخراج الطاقات الكامنة لديهم ايذانا بدخول الكويت مرحلة جديدة تعتمد فيها فعلياً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وحول الثمار التي يمكن أن تجنيها الكويت من إنشاء وتفعيل دور هيئة للمشروعات الصغيرة قال النقي إن هذه الهيئة يمكن أن تحقق العديد من الإيجابيات أهمها إفساح المجال للشباب للانخراط في العمل الخاص وعدم انتظار الوظائف الحكومية وتنشيط الاقتصاد الكويتي وتحقيق قيمة مضافة له من خلال هذه المشروعات، بالإضافة إلى ذلك هناك بعد اجتماعي يجب مراعاته وهو إبعاد الشباب عن التوجهات غير المفيدة وحثهم على ما ينفعهم وينفع مجتمعهم.

وأضاف في هذا السياق، ومن الفوائد أيضاً تقليل استيراد المنتجات الاستهلاكية والاعتماد على المنتجات الوطنية.

وأشار النقي إلى ان الشباب في السابق وحتى وقت قريب جداً يفضلون اللهث وراء الربح السريع من خلال سوق الأوراق المالية على سبيل المثال والمضاربة فيه، أما الآن وبعد أن كشفت الأزمة العالمية أن النشاطات التشغيلية هي الملاذ الآمن وابتعاد الكثير من ابناء هذا الوطن عن فكرة الربح السريع السهل يمكن استثمار ذلك باقناع هؤلاء بضرورة خوض غمار تجربة العمل الحر من خلال مشروع صغير يمكن أن يكون لبنة لمشروع كبير في المستقبل.

(فكرة جيدة)

فيما أشاد استاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت د. شملان العيسى بالفكرة واعتبرها جيدة لتشجيع الشباب وصغار المستثمرين على إدارة المشاريع الصغيرة ومن ثم الاستقلال عن الدولة والقطاع العام.

وحذر د. العيسى في هذا الإطار من البيروقراطية التي يمكن أن تقف كحجر عثرة في تحقيق الأهداف المرجوة من فكرة إنشاء هيئة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، داعياً إلى ضرورة أن تكون الهيئة تابعة لمجلس الوزراء لتتمتع بصلاحيات تنأى بها عن الروتين الذي يمكن أن يوئدها وهي في المهد.

وأشار في هذا الخصوص إلى أن كثيراً من الأفكار الجيدة تتولد في الكويت ولكنها أما لا تنفذ أو تنفذ بشكل سيىء في حين يأتي الآخرون ويطبقون هذه الأفكار التي نشأت في الكويت وينجحون في تطبيقها نجاحاً باهراً، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك الجميع في الكويت يعلمها.

(إصلاح الاخطاء)

وأوضح د. العيسى ان الدولة تسعى جاهدة في الوقت الراهن لإصلاح بعض الاخطاء التي وقعت فيها سابقاً. لذا فهي تركز حالياً على توجيه الشباب نحو العمل الحر والانخراط في الميادين المختلفة للقطاع الخاص في محاولة لتنويع مصادر الدخل من خلال المشروعات الصغيرة كونها تمثل رافداً أساسياً من روافد الدخل في كثير من اقتصادات العالم المتقدم.

رئيس سيراليون ورئيس وزراء البانيا استقبل المدير العام بقصر بيان

استقبل الرئيس الدكتور ارنست باي كوروما رئيس جمهورية سيراليون الصديقة بمقر اقامته بقصر بيان لدى زيارته الأخيرة للبلاد مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر.

حيث بحث الجانبان سبل التعاون المشترك بين الصندوق الكويتي وسيراليون وآفاقه المستقبلية

كما استقبل رئيس وزراء ألبانيا د. صالح بريشا لدى زيارته الأخيرة للبلاد مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر. وجرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين ألبانيا والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وحضر المقابلتين رئيس بعثة الشرف المرافقة المستشارة بديوان سمو رئيس الوزراء الاستاذة الدكتورة رشا الحمود وسفير الكويت لدى بلغاريا والمحال الى البانيا فيصل مطلق العدواني.

● رئيس وزراء البانيا مستقبلاً البدر

البدر استقبل مستشار رئيس جمهورية السودان

من جهة أخرى استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر مستشار رئيس جمهورية السودان د. مصطفى عثمان والوفد المرافق له لدى زيارته لدولة الكويت، حيث بحث الجانبان التعاون المشترك والمشاريع التنموية التي يساهم الصندوق في تمويلها بجمهورية السودان. حضر اللقاء المدير الإقليمي للدول العربية مروان الغانم.

● البدر يستقبل مستشار رئيس السودان

.. واستقبل عدداً من الوزراء في الدول الصديقة

استقبل المدير العام عبد الوهاب البدر ، وزير العلوم والتكنولوجيا والإنتاجية والابتكار بجمهورية الارجنتين د. جوسي يونو سيلفادور بوراناو والوفد المرافق له بمناسبة زيارته للبلاد ،حيث بحث الجانبان سبل التعاون المشترك.

حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية عبدالله المصيبيح

كما استقبل البدر، وزير الشؤون الخارجية والتجارة المغولي دمدن تسوقتبار في مقر الصندوق، حيث بحث الجانبان سبل التعاون المشترك والمشاريع التنموية التي يمولها الصندوق في منغوليا.

كما استقبل البدر ايضاً وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بمملكة سوازيلاند لونفو أي دلاميني والوفد المرافق له بمناسبة زيارته للبلاد، حيث بحث الجانبان التعاون المشترك والمشاريع التنموية التي يمولها الصندوق في سوازيلاند.

حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول وسط و جنوب و شرق أفريقيا عبد الرحمن الهاشم.

● البدر مستقبلا وزير العلوم والتكنولوجيا في الارجنتين

● ومستقبلاً وزير الخارجية والعلاقات الدولية في سوازيلاند

.. واستقبل وفد اثيوبيا

كما استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر، وزير خارجية اثيوبيا سيوم مسفين والوفد المرافق له بمناسبة زيارته للبلاد، حيث بحث الجانبان سبل التعاون المشترك. حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول وسط وجنوب وشرق أفريقيا عبدالرحمن الهاشم.

● البدر اثناء استقباله لوزير الخارجية الأثيوبي

المدير العام كّرم المشرفين والإعلاميين المرافقين لرحلة «كن من المتفوقين»

• البدر يكرم المشرفين والإعلاميين بحضور سهام العماني وأحمد حيدر

كرم المدير العام عبدالوهاب البدر عدداً من التربويين والإعلاميين المرافقين للطلاب والطالبات المتفوقين والذين أوفدهم الصندوق لزيارة مشروعاته التنموية في جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية، وذلك تقديراً لجهودهم وحسن تعاونهم لانجاز الرحلة التي جاءت باكورة مبادراته للتحفيز على العلم والتفوق والتي أطلق عليها «كن من المتفوقين».

وشمل التكريم كلاً من مديرة إدارة الأنشطة المدرسية في وزارة التربية والمشرفة العامة لرحلة المتفوقات منى الفريح ومشرف وفد المتفوقين من وزارة التربية مساعد العقاب. ومن الإعلاميين حنان القيسي وعبدالله الحربي من وكالة الأنباء الكويتية - كونا.

الوقيان زار رئيس جمهورية جيبوتي

• رئيس جمهورية جيبوتي مستقبلاً الوقيان

استقبل رئيس جمهورية جيبوتي دليتا محمد لدى زيارته الأخيرة للبلاد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية بالانابة هشام الوقيان وذلك في مقر اقامته بقصر بيان.

وجرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين جمهورية جيبوتي والصندوق الكويتي للتنمية.

.. واستقبل عدداً من السفراء

• الوقيان مستقبلاً سفير ناميبيا

• ومستقبلاً سفير ملاوي

استقبل نائب مدير عام الصندوق هشام الوقيان سفير مملكة بلجيكا في دولة الكويت جيل هيفارت وسفير جمهورية منغوليا في دولة الكويت سايران قادر وسفير مملكة هولندا في دولة الكويت تون بون فون اخوسيه في مقر الصندوق.

كما استقبل الوقيان سفير جمهورية مالاوي لدى القاهرة جافالي موسى والوفد المرافق له في مقر الصندوق، حيث بحث الطرفان سبل التعاون المشترك.

حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول غرب أفريقيا عبدالرحمن الهاشم.

كما استقبل الوقيان سفير جمهورية ناميبيا أندرو إنتامبا والوفد المرافق له. حيث تباحثا حول جهود التنمية الدولية.

حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول غرب أفريقيا عبدالرحمن الهاشم.

كما استقبل الوقيان سفير إيطاليا أنريكو جرانارا حيث بحثا في الجهود الرامية لتحقيق التنمية الدولية بالإضافة الى سبل التعاون المشترك بين البلدين.

.. وكرّم المدير التنفيذي في البنك الافريقي

• الوقيان كرم المدير التنفيذي في البنك الافريقي

قام نائب مدير عام الصندوق هشام الوقيان بتكريم المدير التنفيذي في البنك الأفريقي بروس منتدور. وذلك خلال استقباله له على هامش اجتماعات البنك الافريقي.

حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عبدالله المصيبيح، وخالد الخالد المستشار في البنك الأفريقي.

الصندوق الكويتي شارك في رعاية الملتقى الإعلامي العربي السابع

ادماج صناعة المعلومات بتكنولوجيا الاتصال والإعلام

أهم توصياته الـ13

• سمو رئيس الوزراء مكرماً الحاصلين على جوائز الملتقى وفي الصورة مكرماً ماضي الخميس

• سمو الشيخ ناصر المحمد وعدد من الوزراء لدى افتتاح أعمال الملتقى

برعاية وحضور سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، افتتح الملتقى الاعلامي العربي السابع تحت عنوان «الإعلام... التكنولوجيا والاتصال» بمشاركة عدد كبير من الإعلاميين العرب وبحضور عدد من الوزراء والسفراء والشخصيات الإعلامية والاجتماعية.

وفي كلمة له لدى افتتاح الملتقى العربي السابع اعتبر وزير الإعلام، وزير النفط الشيخ أحمد العبدالله ان الاعلام العربي بحاجة إلى معانقة التكنولوجيا في ظل ما يشهده العالم من قفزات علمية وتكنولوجية لا حدود لها «مشدداً على سعي الكويت منذ استقلالها لتفعيل دور الإعلام وتمكينه من تأدية رسالته.

واعرب العبدالله عن سعادته بأن تتواجد على أرض الكويت نخبة من الاعلاميين والصحافيين والكتاب والمفكرين والادباء، والمهتمين بالشأن الإعلامي، للمشاركة في هذا الحدث، معتبراً ان ذلك ان دل على شيء فإنما يدل على مدى مثابرتهم واجتهادهم في العمل على تطوير اعلامنا، والأخذ بيده نحو آفاق التقدم.

وختم الشيخ احمد العبدالله بشكر سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الذي رعى هذا الملتقى بايمان من سموه بأهمية الاعلام، ودوره المحوري في تنمية المجتمعات وتقدمها، كما شكر هيئة الملتقى الاعلامي العربي على ما تقوم به من جهود كبيرة في سبيل توفير مناخ ملائم لتلاقي الاعلاميين العرب، بعضهم البعض يتناقشون ويتحاورون، ويمزجون خبراتهم ببعضها، من اجل تقديم الافضل للمؤسسة الاعلامية العربية.

وشارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمرة السادسة في رعاية الملتقى الإعلامي العربي السابع وبهذه المناسبة قالت مدير إدارة الإعلام بالصندوق الكويتي منى العياف ان «الصندوق» يحرص على المشاركة في الملتقى كونه ملتقى لنخبة متميزة من الإعلاميين العرب يجمعهم الهم العربي المشترك، ويتبادلون من خلاله الرأي والمشورة حول كل ما يهم الأمة من قضايا وتحديات .. أهمها تحدي التنمية الذي لا يزال يفرض نفسه على المجتمع الدولي بما في ذلك المجتمعات العربية الساعية لتحقيق التنمية.

وأضافت ان هذا الملتقى يعقد ايضاً في اطار اقتناعنا بخطورة الدور الإعلامي وأهميته في تطوير المجتمعات، وذلك لأن الإعلام يمتلك من الوسائل والوسائط الكثير التي يستطيع من خلالها ان ينفذ الى العقول وان يصل إلى المجتمعات، ومن ثم فان رعاية الصندوق لفعاليات الملتقى السابع تتماشى تماماً مع رغبته في المساهمة بفاعلية في تحقيق التنمية الإنسانية.

وأشارت العياف إلى ان الصندوق الكويتي له نشاط إعلامي على الصعيد الخارجي، يهتم بإبراز دور الكويت في التنمية ومدى مساهمة الدولة في الجهود الدولية لتقديم المساعدات.

واختتم الملتقى اعماله بـ13 توصية هي: دعوة مؤسسات الاعلام العربي الى إنتاج مواد إعلامية للنشر في الوسائط المتعددة والجديدة تخصص للشباب والأطفال، والتشديد مجددا على أهمية توجه مؤسسات الاعلام العربية نحو استثمار ما هو متاح لإنتاج مواد باللغات الأجنبية، ودعوة مراكز البحث الإعلامية إلى الاهتمام بإجراء دراسات وبحوث لاستكشاف واقع العلاقة بين الاعلام التقليدي والاعلام

الجديد في المنطقة العربية، والتركيز على ايجاد مساحات جديدة وواسعة للإبداع والتميز في العمل الإعلامي، وإيلاء الاهتمام بقضية نشر المحتوى الرقمي وعدم الاكتفاء باتاحته كتكنولوجيا وبنية اساس، والتركيز على تشجيع كافة اشكال احترام حقوق الملكية الفكرية، وتواصل الحوار على مستويي مؤسسات البحث العلمي الإعلامي والاعلاميين العرب لبلورة فهم مشترك لتأثيرات العولمة على الإعلام، والدعوة الى ادماج الترابط الثلاثي بين صناعة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وصناعة الاعلام الالكتروني، وحض الاعلاميين العرب مؤسسات الاعلام على تعجيل دراسة الاستعدادات الخاصة بمرحلة التحويل الى نظام البث التلفزيوني عبر بروتوكولات الانترنت، ودراسة عملية التحول من الاعلام التقليدي الى الاعلام الجديد في المنطقة العربية، وضرورة التركيز على أهمية تطوير آليات ومنهجيات قياس عربية لاتجاهات المشاهدة التلفزيونية والتصفح الالكتروني، ودعوة وزارات الاعلام والجهات الاعلامية العربية الى تشجيع إنشاء مراكز وهيئات تعتني بقياس وتحليل اتجاهات المشاهدة التلفزيونية، واخيرا الحرص على اللغة العربية استخداما ونشرا في مرحلة تشجيع تطبيقات الإعلام الجديد.

وكانت هذه الدورة من الملتقى حملت شعار «الإعلام .. تكنولوجيا الاتصال» حيث صرح الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي عبد الله الخميس أن هذه الدورة سوف تتناول مفهوم الاتصال بكل جوانبه وتفاصيله، وأضاف «لقد تخطى الإعلام مرحلة الإخبارية والترفيه ليتعدى حدود النقل إلى مرحلة التأثير وتكوين الآراء والقناعات، وقد ساعدت التكنولوجيا وتطورها المستمر على أن يلعب الإعلام هذا الدور بقوة وأن يكون ذا تأثير قوي وفعال علي الشعوب والمجتمعات».

وأردف الخميس قوله حول ماهية الاتصال وعلاقته بمفهوم الإعلام بأنه «لم يعد هناك الآن ما يعرف بلفظ الإعلام أو الـ media بل أصبح المفهوم مفهوماً واسعاً وشاملا يشمل كل وسائل الإعلام

● الاعلاميان قرداحي والآغا لدى حضورهما الملتقى

من مرئي ومسموع ومقروء بل زاد عليها بعض الآليات الحديثة التي فرضها إيقاع العصر مثل المدونات والمواقع الإخبارية والاجتماعية التفاعلية ورسائل المحمول وغيرها من الأدوات التي أصبحت تشكل البدن الأساسي لعملية الاتصال والتي أصبح الإعلام جزء منها».

كما شهدت الدورة جدول أعمال يتماشى مع متغيرات عصر التكنولوجيا وعصر تدفق المعلومات حيث سيشارك في جلسات جدول الأعمال مجموعة من أبرز رواد العمل الإعلامي العربي وكذلك مجموعة من مستخدمي التكنولوجيا في قطاعات الإعلام المختلفة مما يعطي هذه الدورة شكلاً مختلفاً عن سابق الدورات التي لا تقل أهمية عنها كما انها تعتبر استكمالا لما تم طرحه في الدورة السابقة والتي تناولت شعار التنمية، حيث تأتي هذه الدورة لتستكمل جانباً مهما من جوانب التنمية في صناعة الإعلام الذي يعتبر قناة من قنوات تطوير المجتمعات ونهضتها.

وتابع المشاركون فعاليات الملتقى سعياً لدور مميز للإعلام العربي تجاه أهمية دور الإعلام في التنمية، وأكد ذلك ما ألقي من كلمات خلال حفل الافتتاح، كما ثمن المشاركون المداخلات النوعية والفنية كافة، التي عالجت الآفاق المرجوة من منطلقات مهنية موضوعية لتفعيل الحوار في الملتقى كي يأخذ الإعلام دوره المنوط به والتاريخي بأدواته المرئية والمسموعة والمقروءة.

ومع التطلع لازدهار الصلات فيما بين مؤسسات الإعلام العربية، وفيما بين الإعلاميين العرب، والعلاقات بين وسائل الإعلام ومساهماته الطيبة والمدونات والمواقع الإخبارية والصحافة الإلكترونية بطيفها الواسع على شبكة الانترنت، وأمل الجميع أن تُبذل المزيد من الجهود التطوعية لقيام لغة حوار راق ومسئول وملتزم بقيمنا العربية والإسلامية الأصيلة والمنفتحة ونسقها القيمي بعيدا عن أساليب التهكم وتأجيج الصراعات، الناجمة عن ضعف الحجة وقلة الحيلة ثقافيا وعلميا.

كما شهد الملتقى حوارات متعمقه حول الأبعاد الناشئة للإعلام الجديد وفي مقدمتها الحوار العالمي والأقلمة العالمية وما يتطلبه التعامل مع هذه الأبعاد من استثمارها في الربط بين التقدم التكنولوجي وتطوير المحتوى.

كما شهدت الدورة السابعة تكريم الحائزين على جائزة الإبداع الإعلامي التي تمنحها هيئة الملتقى سنويا، وقد حصل على هذه الجائزة هذا العام:

- جلالة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين- جائزة روح المبادرة الإيجابية لدعم الحريات للإعلامية.
- د. عبد العزيز خوجة وزير الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية - جائزة روح المبادرة الإيجابية باتجاه دعم الحوار الإعلامي.
- د.سعد البراك الرئيس التنفيذي السابق لشركة زين - جائزة الصورة الإيجابية تجاه وسائل الإعلام.
- عبد العزيز سعود البابطين رئي مجلس أمناء جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري- جائزة التطويع الثقافي للإعلام.
- جريدة الإتحاد الإماراتية - جائزة تطوير الكوادر المهنية وتنمية الوسيلة الإعلامية.
- صاحب السمو الأمير محمد بن سعود بن خالد آل سعود - جائزة الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في القطاعات الحكومية.

الصندوق الكويتي شارك في المؤتمر الهندسي الاستشاري العربي الرابع

المشاركون دعوا إلى تبني الصناديق التنموية العربية

تشجيع التآلفات بين المكاتب الاستشارية العربية

● الشيخ أحمد الفهد وفي إستقبالة خالد العوضي بجناح الصندوق الكويتي في المؤتمر

اكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الدولة للتنمية ووزير الدولة للإسكان الشيخ أحمد الفهد لدى افتتاحه الملتقى الرابع للمكاتب الاستشارية الهندسية العربية الذي شارك في فعالياته الصندوق الكويتي للتنمية على اهمية الدور الاساسي الذي يمكن أن تلعبه المكاتب الاستشارية الهندسية في انجاح أي مشروع سواء كان هندسيا أو بيئيا أو كهربائيا من خلال وضع الخطط التنموية والتنفيذية له.

وشدد على أهمية دعم الدولة للمكاتب الاستشارية لتكون عنصرا فاعلا في انجاح خطة التنمية، لافتا إلى أن هذه الملتقيات تساعد على إذابة الثلوج أن وجدت ما بين الدول العربية متمنيا أن تتم الاستفادة القصوى من مثل هذه الفعاليات من خلال تبادل الخبرات والندوات مما يعود بالنفع على مجتمعنا العربي.

جدير بالذكر ان مشاركة الصندوق الكويتي للتنمية في فعاليات الملتقى الذي استضافته الكويت للمرة الأولى، كانت من خلال اقامة معرض خاص لمطبوعاته واصداراته التي تبرز جهوده في التنمية الإنسانية، كما قام ممثلو إدارة مركز التدريب بتقديم شرح خاص لرواد جناح الصندوق حول برنامج تدريب المهندسين حديثي التخرج الذي

اطلقه الصندوق عام 2004 والدفعات التي تخرجت منه .. ومدى تلبيتها لاحتياجات سوق العمل من الكوادر الوطنية المؤهلة والمدربة.

وفي ختام فعاليات الملتقى أوصى المشاركون بوضع آليات لتفعيل التعاون العربي المشترك على المستوى الرسمي والخاص لتطوير العمل الاستشاري الهندسي، والاعتماد على الخبرات الاستشارية العربية بشكل أساسي، والحد من توغل الشركات متعددة الجنسية، وتشجيع التكامل وتبادل الخبرات في ما بينها، والعمل على تطوير وتوحيد المواصفات القياسية الفنية العربية وفق المعايير الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية لكل قطر عربي، وتشكيل لجنة فنية هندسية من ذوي الاختصاص لإصدار كتاب خاص لتوحيد المصطلحات العلمية والفنية والرموز الهندسية بحيث يعتمد من قبل كليات في الجامعات والدوائر الرسمية.

كما دعا المشاركون إلى العمل على تطوير وتحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بالعمل الاستشاري الهندسي، ووضع الآلية اللازمة للعمل بنظام القيد والتصنيف المعتمد من الاتحاد ووزراء الإسكان العرب، والعمل على تشجيع وإنشاء وتطوير برمجيات عربية متخصصة، وحث مراكز التدريب في النقابات الهندسية على تطوير برامج التدريب لديها والتنسيق في ما بينها وتبادل المعلومات والخبرات، وتشجيع المكاتب والشركات الهندسية على الحصول على اعتمادات وطنية ودولية، وإقامة معارض متخصصة لمكاتب الاستشارات الهندسية لمختلف الأقطار العربية لتقوية العلاقة وتبادل الخبرات وتسهيل تسويق العمل الهندسي المشترك، وتفعيل دور النقابات الهندسية بتسويق العمل الهندسي كمنتج وعدم الاكتفاء بتصدير العقول للأسواق المفتوحة لذلك.

وطالب المشاركون في المؤتمر من المؤسسات الحكومية العربية إعطاء الأولوية للأعمال الاستشارية الهندسية للمستشار المحلي والعربي، ودعوا إلى تبني الصناديق التنموية العربية تشجيع التآلفات بين المكاتب الاستشارية العربية ومنحها حوافز وأفضلية في التقييم الفني، وإنشاء مؤسسات هندسية عربية كبرى في الوطن العربي والعمل على إنشاء ائتلافات هندسية استشارية عربية مشتركة.

الصندوق الكويتي شارك في الملتقى الإعلامي العربي الثالث للشباب

شارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في فعاليات الملتقى الإعلامي العربي الثالث للشباب والذي أقيم في جمهورية مصر العربية تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى.

وجاءت مشاركة الصندوق الكويتي في الملتقى ورعاية فعالياته، انطلاقاً من أهمية الملتقى الذي يقام في أعرق الجامعات المصرية، وبمشاركة أكثر من 4 آلاف طالب وطالبة من مختلف كليات وأقسام الإعلام في الجامعات المصرية.

وتمثلت مشاركة الصندوق في فعاليات المعرض بجناح خاص يعرض فيه مطبوعاته وإصداراته الإعلامية التي تبرز جهوده الإنمائية في نحو 104 دول يتعاون معها ومن بينها جمهورية مصر العربية التي أسهم الصندوق الكويتي في دفع جهود التنمية فيها بمبلغ مليار و617 إلف دولار موزعة على 31 مشروعا تنمويا في مصر.

ومن أبرز هذه المشروعات، مشروعات في مجالات الطاقة وتوليد الكهرباء مثل محطة أبو قير الحرارية، ومحطة كهرباء سيدي كرير البخارية ومحطة توليد كهرباء النوبارية في مرحلتيها الأولى والثانية، ومحطة توليد الكهرباء بطلخا ومحطة توليد غرب القاهرة ومثلها لمحطتي توليد كهرباء العطف وكهرباء أبو قير.

كما أسهم الصندوق في تمويل مشروع برنامج الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية بمراحله الثلاث، ويهدف هذا المشروع إلى توفير فرص عمل للخريجين من خلال تمويل مشروعاتهم الصغيرة تحت إشراف الصندوق.

كما أسهمت هذه الجهود في تحسين البنية الأساسية وبرامج تنمية المجتمع في القرى والمحافظات. ودعم برنامج إعادة تأهيل صناعة الدواجن في مصر والتي تضررت كثيراً بسبب أنفلونزا الطيور، هذا إلى جانب المساهمة في مشروعات مختلفة في مجال شبكات الغاز والري وتطوير مصانع السماد والحديد والصلب.

الصندوق الكويتي يشارك في ملتقى المرأة الخليجي الاقتصادي الأول

8 توصيات اهمها إنشاء شبكة للنساء الرائدات والمحافظة على مكتسبات المرأة الخليجية

• العياف: توفير الظروف الموضوعية لمشاركة المرأة في التنمية يؤكد رعاية المجتمع بحقوقها

• وزير التجارة والصناعه عبد الوهاب الهارون مكرماً منى العياف وإلى جوارها نبيله العنجري

قال وزير التجارة والصناعة احمد الهارون لدى افتتاحه ملتقى المرأة الخليجية الاقتصادي الأول الذي عقد مؤخرا وشارك فيه الصندوق الكويتي للتنمية ان هذا الملتقى يؤسس لمرحلة جديدة من النشاط الاقتصادي والتنموي ليس فقط على صعيد التعاون بين سيدات الاعمال من السعودية والكويت بل على الصعيدين الوطني والخليجي مما يفتح الآفاق امام توظيف كم هائل من الطاقات والامكانات والابداعات والاستثمارات الكاملة والمخزنة لدى شرائح نسائية واسعة في المجتمعات الخليجية.

وذكر الوزير الهاون ان اهمية مثل هذه المتلقيات تكمن في تكرارها، حيث يؤدي ذلك إلى تعزيز ثقافة التعاون المباشر بين الناشطات في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، ما يؤدي إلى تفعيل ورفع مستوى التعاون في مسيرة العمل الخليجي المشترك، كما يؤدي في الوقت نفسه إلى نشر وإشاعة الوعي بمسائل التنمية والاقتصاد لدى جميع سيدات الخليج، مشيرا إلى ان مسيرة دول الخليج تتطلع إلى الاستفادة من نماذج وجهود جميع سيدات الاعمال الخليجيات من اجل انجاز ما نطمح اليه ومواجهة التحديات المستقبلية.

من جهتها قالت مديرة إدارة الإعلام في الصندوق الكويتي منى العياف إن الصندوق الكويتي الذي يحتفل في العام المقبل باليوبيل الذهبي لتأسيسه، أي بمسيرة عمرها نصف قرن من الإسهام في مسار التنمية في المنطقة وفي الوطن العربي والعالم قاطبة، يرى في ضوء تجاربه المتراكمة عبر هذا التاريخ الطويل والحافل بأن للمرأة ولسيدات الأعمال دوراً أساسياً وحاسماً يصب في قلب عملية التنمية والنهوض الوطني والخليجي انطلاقاً من جملة من القيم أبرزها العدالة

والمساواة والمشاركة في الحقوق والواجبات، وتحقيق الخير للمجتمع كله.

وأكدت العياف إن توفير الظروف الموضوعية لقيام المرأة، وخاصة سيدات الأعمال، بدور تنموي واقتصادي هو دلالة على إيمان المجتمع بالحقوق الطبيعية لنصف أفراده ومكوناته، وهو بيان عن وعي هذا المجتمع بحقيقة التنمية كعملية مستدامة في أي دولة أو مجتمع، كما أنه تأكيد على الحاجة البينية والفعلية لجهود المرأة وفكرها واستثماراتها، وهو أيضاً دافع لإيقاظ مختلف الطاقات الكامنة في مجتمعاتنا الخليجية والعربية ما سيوفر الكثير من الهدر السلبي في هذه الطاقات، ويعجل في تحقيق الكثير من النتائج المتوخاة من أي عملية نهوض مهما بلغ مداها.

اما رئيسة اللجنة المنظمة والمدير العام لشركة ليدرز جروب للاستشارات والتدريب نبيلة العنجري فقالت ان الملتقى كان بمثابة مشروع اطار للقاء، وللتعارف والتداول والتفاعل والتشارك بين سيدات الاعمال الخليجيات في واقع ومستقبل نشاطنا واوطاننا ومنطقتنا وابنائنا والاجيال القادمة من بعدنا، اي اننا في حضرة مشروع جاد طويل المدى وحرصنا على ان نوفر له المقومات الاساسية اللازمة لبداية سليمة تجعله قابلا للتطور، والتوسع والارتقاء، وليس فقط بوضع المرأة الاقتصادي ونشاطها في المشاريع والاستثمار بل الارتقاء بمساهماتنا، كسيدات اعمال، في مسيرة تنمية مجتمعاتنا، الصغيرة والكبيرة على السواء.

جدير بالذكر ان مشاركة الصندوق في الملتقى جاءت في إطار الحرص على دعمه للأهداف التنموية الرائدة التي يؤمن بها سواء في النطاق الوطني أو في النطاق الخليجي والعربي، وتشجيعاً للآفاق الواسعة التي يمكن أن تنشأ عن هذه المبادرة النسائية الطموحة.

يذكر ايضا ان فعاليات الملتقى شهدت انعقاد 3 جلسات الاولى كانت بعنوان «رائدات في عالم التجارة والاقتصاد - تجارب واقعية»، اما الثانية فكانت بعنوان «أهمية الإعلام الخليجي في دعم دور المرأة في برامج التنمية الاقتصادية فيما حملت الجلسة الثالثة عنوان «تمكين المرأة اقتصاديا بين التحديات والفرص».

وفي ختام فعاليات الملتقى صدرت 8 توصيات تدعو إلى ما يلي:

وجود قناة للتواصل بين القيادات في مجال الأعمال والشأن الاقتصادي من خلال الدعوة إلى انشاء شبكة للنساء الرائدات، وتشكيل لجنة تأسيسية لتواصل القيادات وتكريس عقد دورات مقبلة للملتقى لتشمل تباعات القيادات في مجالات الاعمال، ومناشدة مجلس التعاون لاستحداث جهاز عال المستوى متخصص، تشارك به المرأة الخليجية ضمن الامانة العامة لدول المجلس وتبني مشاريع تعاون مشترك مع سيدات الاعمال الخليجيات لتمويل المشاريع التي تساهم في تنشيط دور المرأة في قطاعات الاقتصاد والعمل الحر، والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وان تتبنى الشبكة المشار اليها أولا في متابعة وضع خطة استراتيجية لبرامج توعية بأهمية دور المرأة في التنمية الوطنية على مستوى دول الخليج، واخيرا العمل بكل السبل من اجل حماية المكتسبات التي حققتها المرأة الخليجية في بعض دول المجلس، وتحصين هذه المكتسبات من أي محاولات عرقلة قد تتعرض لها مستقبلا.

الصندوق شارك في فعاليات المؤتمر الخامس للعمل البلدي الخليجي المشترك

تدوير النفايات وتوليد الطاقة البديلة للإسهام في حماية البيئة اهم توصياته الأربع

● المستشار أصفرى لدى تكريمة من المؤتمر

● شهادة تقدير للصندوق الكويتي تتسلمها ساره الكندري

تدوير النفايات وتوليد الطاقة البديلة للإسهام في حماية البيئة اهم توصياته الأربع

أكد وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية الدكتور فاضل صفر لدى افتتاحه أعمال المؤتمر الخامس للعمل البلدي الخليجي المشترك على أن أهمية المؤتمر الخامس تكمن في مناقشته نظام الشراكة مع القطاع الخاص ونظام البي أو تي والمخططات الهيكلية وسبل تنفيذها عبر آليات موحدة بين دول المجلس وكذلك الرقابة على الغذاء.

وأضاف أن المؤتمر يأتي استكمالا لما انتهى به المؤتمر الرابع في سلطنة عمان والذي خرج بالعديد من التوصيات والقرارات واللوائح التي من شأنها تطوير العمل البلدي الخليجي على مستوى الدول الست.

وذكر صفر أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر اجتمعت لبحث تلك التوصيات واللوائح والقرارات وسبل تفعيلها وضمت اللجنة ممثلي البلديات الخليجيين.

وشهد المؤتمر خلال فعالياته استعراض 27 ورقة عمل قدمتها 200 شخصية بلدية من جميع الدول الخليجية عبر أربعة محاور تتضمن نظام الشراكة مع القطاع الخاص ونظام البي أو تي والمخططات الهيكلية وسبل تنفيذها على أرض الواقع عبر آليات موحدة بين دول المجلس وأيضاً الرقابة على الغذاء بعد صدور مرسوم توحيد الاجراءات الرقابية على الواردات والمنتجات الغذائية لأي منتج أو وارد غذائي لأي دولة خليجية إضافة إلى البيئة والمحافظة عليها وسبل تدوير النفايات والاستفادة منها عبر آليات وتقنيات حديثة.

من جانبه اعرب ممثل الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبدالله الهاشم عن شكره لمسؤولي البلديات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على دورهم الكبير في استمرار فعاليات مؤتمرات العمل البلدي ودورهم في تحقيق العديد من الانجازات في مجال العمل البلدي المشترك والذي تكللت في قمة مجلس التعاون في الدورة 30 للمجلس الأعلى في دولة الكويت بصدور قرارين في مجال العمل البلدي المشترك والمتمثل في اعتماد الدليل الاسترشادي للرسوم البلدية وطرق تحصيلها والدليل الاسترشادي لإنشاء المراصد الحضرية.

وشارك الصندوق الكويتي في فعاليات المؤتمر وتمثلت مشاركة الصندوق بورقة عمل أعدها م. حميد الرشيدي بعنوان «البيئة وتدوير النفايات» بالإضافة إلى جناح خاص في المعرض المقام على هامش المؤتمر، عرض فيه الصندوق مطبوعاته وإصداراته الإعلامية التي تتناول جهوده وأنشطته ومسيرته في دعم جهود التنمية في 104 دول حول العالم منذ إنشائه في 1961 وحتى وقتنا الحالي.

من جانبها قالت مديرة إدارة الإعلام في الصندوق الكويتي منى العياف إن مشاركة الصندوق الكويتي تهدف إلى إبراز جهوده في دعم التنمية المحلية وإبراز جهوده في مجال التنمية البيئية خاصة وأنه ساهم في كثير من المشروعات البيئية في العديد من دول العالم، ومنها احتواء كارثة المفاعل النووي تشرنوبيل، وتجفيف بحيرة كورلي ومكافحة وباء عمى النهر، فضلا عن دعمه للعديد من المراكز والأبحاث والدراسات العلمية في مجال حماية البيئة.

وأسفر المؤتمر الخامس للعمل البلدي المشترك عن الخروج بعدد من التوصيات تمثلت في أربعة محاور تعلق المحور الأول منها بدور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البلدية الـB.O.T الذي تضمن تعزيز دور القطاع الخاص في برامج الخطط التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن محورها الثاني الأمن الغذائي والسلامة الذي تمثلت توصياته بتفعيل ما جاء بتوصية لجنة سلامة الأغذية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها السادس المنعقد في الكويت عام 2004 بضرورة إنشاء هيئة عامة مستقلة للرقابة الغذائية في كل دولة من الدول الأعضاء، بينما بين المحور الثالث المتعلق بالمخطط الهيكلي للدولة مدى أهمية تنفيذ المخطط الهيكلي من خلال التركيز على إنشاء جهاز لتنسيق المشرعات يعنى بإجراء الدراسات التفصيلية المتخصصة بجمع وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة بالمناطق القابلة للاستثمار ووضع السياسات العمرانية المستقبلية بالتوازي مع النمو السكاني المتوقع، في حين اختص المحور الرابع بالبيئة وتدوير النفايات موصياً بالمضي قدماً في تشجيع استغلال النفايات استثماريا وإعادة تدويرها لمشاركة القطاع الخاص وفق شروط معقولة بغية تدوير النفايات وتوليد الطاقة البديلة للاسهام في حماية البيئة.

نظمه معهد الابحاث وعقد تحت شعار (التكنولوجيا الالكترونية .. خبرات وتجارب)

الصندوق الكويتي شارك في المنتدى الثاني للخدمات الالكترونية بدول مجلس التعاون

■ الشيخة أنوار الصباح في حديث مع الزميل الطخيم في جناح الصندوق

■ مدير إدارة التكنولوجيا والمعلومات اسماعيل سلمان متوسطاً الزميلات علياء الموسوي وساره الفارسي وساره الكندري

قالت الشيخة الدكتورة انوار فيصل السعود الصباح راعية المنتدى الثاني للخدمات الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي والذي انعقد تحت شعار (التكنولوجيا الالكترونية .. خبرات وتجارب) ونظمه معهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجمعية المهندسين الكويتية وبمساهمة من الصندوق الكويتي للتنمية قالت في كلمة لها لدى افتتاحها لفعالياته ان المنتدى يستعرض تقنيات الاتصالات والمعلومات في تقديم الخدمات الحكومية الكترونيا والاثر الايجابي في تسهيل اعمال ومصالح المواطنين والمستثمرين وقطاعات الاعمال في دول التعاون.

واضافت ان المنتدى يهدف إلى ايجاد قناة مثالية بين القطاعات الحكومية المختلفة والمستثمرين في انظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمساهمة في تطوير نظم الاتصالات وتقنية المعلومات الخاصة باستخدام الخدمات الالكترونية الحكومية. وذكرت ان الدول المتقدمة أصبحت تهتم اهتماما كبيرا بتطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية وتحديث قطاعاتها وتدعيمها بأحدث ما توصلت اليه في تقنيات الاتصالات والمعلومات لتقديم الخدمات الحكومية الكترونيا.

من جانبه قال مدير عام معهد الكويت للابحاث العلمية الدكتور ناجي المطيري ان التقدم التكنولوجي استطاع ان يقدم للبشرية وسائل حديثة توفر الرفاه كما عالجت كثيرا من جوانب المعاناة التي عاشها العالم من قبل.

واشار إلى ان الكويت كانت في طليعة الدول العربية التي استعانت بالتكنولوجيا الالكترونية في تقديم الخدمات كما انها من اوائل الدول العربية التي اتاحت خدمة الانترنت للعامة.

من جهته قال رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس طلال القحطاني ان خطط التنمية التي اطلقتها الحكومة الكويتية مؤخرا بحاجة ماسة إلى سواعد ابناء الكويت من المتخصصين في مختلف المجالات وبحاجة ماسة ايضا إلى تبني مواضيع نقل التكنولوجيا وتطويرها.

وأكد القحطاني ان الاستفادة من التكنولوجيا وتطويرها امر لابد منه في المرحلة المقبلة من بناء كويت المستقبل مع مراعاة ان العنصر البشري الوطني الذي هو الاساس.

وعلى هامش المنتدى افتتحت الشيخة انوار الصباح المعرض الالكتروني المصاحب للمنتدى الثاني للخدمات الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي شارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والمركز الاقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية والجهاز المركزي للمعلومات والشركة العربية لخدمات الكمبيوتر. وقد قدم الصندوق الكويتي لرواد جناحه في الملتقى شرحاً وافيا حول جهوده في أكثر من مائة دولة بتعاون منها .. واستعرض هذه الجهود من خلال مطبوعاته واصداراته العديدة التي تناولت الكثير من هذه الجهود والأنشطة.

تجدر الاشارة إلى ان الملتقى ركز على تبادل التجارب في مجال التبادل بين الآلة والانسان، وقامت كل دولة من الدول المشاركة بطرح تجاربها في هذا المجال، حيث تضمن المؤتمر ورش عمل خرجت عن الإطار النظري لتدخل في المجال العملي حتى يتمكن الانسان من التعرف على ما يمكن ان تقدمه له التكنولوجيا الالكترونية.

الصندوق شارك في معرض (الكويت في مصر) السادس

العفاسي: العلاقات الكويتية – المصرية تاريخية

• وزير العمل الكويتي يتلقى درعاً تكريمية

• جناح دولة الكويت في المعرض

أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتي الدكتور محمد العفاسي عمق العلاقات المصرية الكويتية التي تتميز بقواسم مشتركة كثيرة.

جاء ذلك لدى افتتاحه فعاليات معرض (الكويت في مصر) السادس الذي يأتي بتوجيهات من سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء الذي حرص على انجاح هذا المعرض لاهميته.

وقال العفاسي ان هذا المعرض له مكانة خاصة والقاهرة ومصر الحبيبة لها مكانة خاصة في قلوب الكويتيين.

واصفا العلاقات المصرية الكويتية بانها علاقات تاريخية ومتميزة قائلا «ان هذه العلاقات ترتكز على أواصر أخوية عميقة جدا».

واضاف ان مصر والكويت بينهما قواسم مشتركة كثيرة وهذه «القواسم تجعل احترام القيادة السياسية متمثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بأن مصر دائما لها تقدير خاص لديهم».

من ناحيته أكد وزير التضامن الاجتماعي المصري الدكتور علي المصيلحي فى تصريح للصحفيين قوة العلاقات المصرية الكويتية المتميزة سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد التعاون الاقتصادي.

واعرب الوزير المصيلحي عن سعادته لافتتاحه مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتي الدكتور محمد العفاسي هذا المعرض في دورته السادسة.

وقال ان هناك تنسيقاً بين مصر والكويت على مستوى السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية المتكاملة.

وأعرب عن اعجابه بما وصلت اليه المنتجات الكويتية المعروضة في أقسام المعرض المختلفة من جودة ومتانة.

من جهته اعرب رئيس مجموعة الجابرية المنظمة لهذا المعرض أحمد اسماعيل بهبهاني عن شكره لرئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور أحمد نظيف على دعمه لاقامة معرض الكويت في مصر ورعايته لهذا الأسبوع طوال ست دورات متتالية. وقال بهبهاني في تصريح للصحفيين إن نوعية الحضور لهذا العام اختلفت بالاضافة إلى زيادة عدد الجهات المشاركة سواء في المجال الاقتصادي اوالاستثماري اوالتعليم اوالثقافة اوالاعلام.

واضاف ان المعرض تميز هذا العام بمشاركة الشركات التجارية المشتركة بين الكويت ومصر بالاضافة إلى مشاركة الإعلام المصري بكثافة.

يذكر ان هذا المعرض في دورته السادسه تميز بمشاركة كثيفة من قبل جهات كويتية من القطاعين العام والخاص من ابرز هذه الجهات وزارة الدفاع والجيش الكويتى ووزارات العدل والداخلية والإعلام والتجارة والصناعة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وجامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالاضافة الى عدد من المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة.

وشارك الصندوق الكويتي في فعاليات الأسبوع الكويتي المصري بجناح خاص عرض فيه مطبوعاته وإصداراته الإعلامية، التي تبرز جهوده الإنمائية في نحو 104 دول، يتعاون معها، ومن بينها جمهورية مصر العربية، التي ساهم الصندوق الكويتي في دفع جهود التنمية فيها بمبلغ مليار و 617 الف دولار، موزعة على 31 مشروعاً تنموياً في مصر، ومن أبرز هذه المشروعات، مشروعات في مجالات الطاقة، وتوليد الكهرباء، مثل محطة أبو قير الحرارية، ومحطة كهرباء سيدي كرير البخارية، ومحطة توليد كهرباء النوبارية في مرحلتيها الأولى والثانية، ومحطة توليد الكهرباء في طلخا، ومحطة توليد غرب القاهرة، ومثلها لمحطتي توليد كهرباء العطف، وكهرباء أبو قير . كما ساهم الصندوق في تمويل مشروع برنامج الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية بمراحله الثلاث، ويهدف هذا المشروع إلى توفير فرص عمل للخريجين، من خلال تمويل مشروعاتهم الصغيرة، تحت إشراف الصندوق، كما ساهمت هذه الجهود في تحسين البنية الأساسية وبرامج تنمية المجتمع في القرى والمحافظات، كما ساهم الصندوق الكويتي في دعم برنامج إعادة تأهيل صناعة الدواجن في مصر، والتي تضررت كثيرا بسبب إنفلونزا الطيور. إلى جانب المساهمة في مشروعات مختلفة في مجال شبكات الغاز، والري، وتطوير مصانع السماد، والحديد والصلب.

كأحد الرعاة الرئيسيين

الصندوق الكويتي يشارك في منتدى الاقتصاد العربي في دورته الـ 18

• بدر الحميضي مشاركاً في فاعليات المنتدى

وسط حضور عربي وإقليمي تجاوز 800 مشارك يمثلون 250 مؤسسة وشركة من 20 بلدا من بينهم الصندوق الكويتي للتنمية افتتح رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري «منتدى الاقتصاد العربي» في دورته الـ18، حيث شارك في المنتدى نخبة من القيادات السياسية والاقتصادية والفكرية، من وزراء مال واقتصاد حاليين وسابقين وحكام مصارف مركزية ورؤساء مجالس إدارات مصارف وشركات كبرى.

وتحدث في الافتتاح كل من رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، ورئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو، وضيف شرف المنتدى صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس مؤسسة الفكر العربي، وأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزيف طربيه، ومدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي.

وقال رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري خلال الافتتاح ان «الاستقرار السياسي والإصلاحات الاقتصادية الصحيحة والسياسة المالية السليمة وإقامة حوار متين مع قاعدة المستثمرين، هي جميعها أساسية للمحافظة على عامل الثقة»، لافتاً إلى أن عامل الثقة كان من العوامل الأساسية التي ساعدت لبنان في تفادي تداعيات الأزمة المالية العالمية والتحول إلى ملجأ آمن لرؤوس الأموال وتحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة في العامين الماضيين.

وشارك الصندوق الكويتي للتنمية في رعاية هذا الملتقى الذي تنظمه مجموعة الاقتصاد والاعمال بالاشتراك مع البنك المركزي اللبناني

• سارة الكندري وسارة الفارسي مع أحد الحضور

وجمعية مصارف لبنان، بالاضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وبهذه المناسبة أوضحت مديرة إدارة الإعلام بالصندوق منى العياف إن مشاركة الصندوق في المنتدى تتمثل في كونه احد الرعاة الرئيسيين، بالإضافة إلى المشاركة في المعرض المقام على هامش المنتدى، لافتة إلى أن الجناح المخصص للصندوق الكويتي قدم لرواده مجموعة من احدث مطبوعات واصدرات الصندوق التي تبرز جهوده الانمائية في الدول التي يتعاون معها منذ انشائه عام 1961 وحتى الآن، كما تبرز التحديات التي يواجهها الإعلام التنموي الذي يتعاون مع 104 دول.

د. عبد الرضا بهمن:

دور التقنية الحيوية في الزراعة والأمن الغذائي

بقلم: د. عبد الرضا بهمن
مستشار زراعي

تعرف التقنية الحيوية الزراعية بأنها وسيلة استخدام العلم وتقنياته العديدة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، عن طريق تعديل بعض الصفات الإنتاجية المرغوبة وتحسينها لمنفعة الإنسان.

بدأ الإنسان منذ القدم باستخدام طرق ووسائل مختلفة وتحسين الإنتاج الزراعي لتوفير الغذاء بشتى أنواعه، إذ تم تحضير الخبز والجبن بواسطة الكائنات الحيوانية الدقيقة كالفطريات والبكتيريا النافعة. أما عصر التقنية الحيوية الحديثة فبدأ منذ بداية القرن العشرين باكتشاف واستخدام العديد من كائنات حيوية دقيقة ومورثات نباتية مختلفة، ومن ثم بدأ تطوير ما يسمى بالهندسة الوراثية.

الهندسة الوراثية وإنتاج الغذاء

يطلق على منتجات الهندسة الوراثية بالمحورة أو المعدلة وراثياً وذلك عن طريق إعادة تركيب ما يعرف بالحمض النووي DNA (DEOXYRIBO NUCLEIC ACID) من أجل تغيير بعض صفات المنتج ليتلاءم مع احتياجات استهلاك الإنسان كهدف رئيسي.

ويمكن تعريف الهندسة الوراثية بأنها عملية إعادة تركيب الحمض النووي، وهي طريقة نقل الصفات الوراثية المرغوبة بين الأصناف والأجناس التي لا يمكن تحقيقها بالطرق الاعتيادية.

بدأ عهد الهندسة الوراثية الحديثة في بداية السبعينات حيث تم في عام 1972 تهجين أول حمض نووي، ومن ثم بدأ انتشار تقنية نقل المورثات ذات الصفات المرغوبة التي ساعدت على إنتاج محاصيل زراعية عالية الجودة والخواص. ومن أهم مزايا المنتجات المحسنة وراثياً هي مقاومة الآفات والأمراض، والقدرة على التغلب على الظروف المناخية القاسية كالجفاف والحرارة العالية وتملح التربة، وتحمل المبيدات الحشرية. ومن المزايا أيضاً تحسين الصفات الفيزيائية والكيميائية للمنتج وتوفير الوقت والجهد خلال دورة الإنتاج.

تساهم التكنولوجيا الحيوية والتقنيات الحديثة الأخرى، التي أصبحت مألوفة في نطاق الإنتاج الغذائي، في تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من سكان الأرض، وعلى سبيل المثال، هناك حالياً أكثر من 8 مليون مزارع حول العالم يقومون بزراعة محاصيل محسنة وراثياً في مساحات تقدر بأكثر من 80 مليون هكتار. وبينت عدة دراسات أجريت على منافع المحاصيل المحورة وراثياً بأنها

ساهمت في توفير مبالغ كبيرة من ميزانيات ومصروفات المزارعين كانت تنفق لأجل إزالة الأعشاب الضارة واستعمال مبيدات حشرية، إذا أن زراعة المحاصيل المقاومة للأعشاب والمبيدات ساعدت في زيادة الدخل، خاصة لصغار المزارعين. وفي إحدى مناطق المكسيك انخفض استعمال مبيدات الآفات بحوالي 50٪ عند المقارنة بين زراعة القطن المعدل وراثياً والقطن التقليدي، وكذلك زادت الإنتاجية ونوعية خيوط القطن لصالح الأول. كما أن الهندسة الوراثية ساهمت في تعديل بعض أنواع الأرز لتحتوي على عنصري الحديد وبيتا - كاروتين المحفز لإنتاج فيتامين (أ) ليؤدي بذلك إلى تحسين الحالة الصحية لسكان بعض المجتمعات الريفية التي تعاني من نقص هذين العنصرين.

تتيح تكنولوجيا إعادة تركيب الحامض النووي الإمكانيات لتحسين كفاءة منتجات الصناعات الزراعية في التجهيز البيولوجي للأغذية، كتطوير تخمر بعض المواد الغذائية بواسطة استخدام إنزيمات وكائنات دقيقة كعناصر مساعدة في تحويل المواد الغذائية الخام إلى منتجات متنوعة ذات قيمة غذائية واقتصادية مضافة. كما أن هناك أبحاثاً جارية لإنتاج محاصيل تحتوي على نسبة قليلة من الدهون المشبعة لتصنيع زيوت الطبخ منها مما تساعد في تحسين الوضع الصحي الغذائي للمستهلكين.

وأدت الأبحاث إلى ايجاد طريق لتحديد خرائط وراثية (GENOM MAP) للعديد من المحاصيل، تبين فيها معلومات ذات أهمية تتعلق بالصفات المرغوبة يمكن استغلالها وأخرى غير مرغوبة يمكن التخلي عنها، لصالح النوعية وزيادة كمية الغذاء التي يحتاجها الإنسان. وعلى سبيل المثال فقد استفادت الأوساط العلمية من تحديد «جينوم» فول الصويا بالحصول على أصناف جديدة لهذا المحصول الذي يعتمد عليه أكثر من 70% من سكان العالم كمصدر بروتين في غذاء الإنسان والحيوان، إضافة إلى أنه وقود حيوي.

استخدام التقنية الحيوية في الدول الفقيرة

هناك إمكانيات كبيرة لقيام التقنية الحيوية بدور في توفير الإنتاج الغذائي بجانب الزراعة التقليدية في الدول النامية والفقيرة منها. ولكن وللأسف لم تستغل حتى الآن مزايا هذه التقنية التي لا تحظى إلا باهتمام ضئيل من قبل الحكومات والقطاع الخاص والجهات البحثية، خاصة وأن هناك محاصيل غذائية أساسية تعتمد عليها الشعوب مثل الأرز، والبطاط، والكسافا، والقمح، والذرة وكثير من البقوليات، كامدادات غذائية ومصدر رزق للأسر الفلاحية الفقيرة حول العالم.

وحسب بعض تقارير دولية فإنه يتعين على الدول الزراعية توفير الغذاء من مواردها الطبيعية لأكثر من ملياري شخص إضافيين لتعزيز الأمن الغذائي خلال العقود الثلاثة المقبلة. وبلا شك فإن إحدى وسائل دعم مستوى وتحسين الإنتاج من خلال الأبحاث الزراعية، بما في ذلك التقنية الحيوية لتلبية احتياجات الدول الفقيرة، وذلك بعد تخطي حواجز تحول دون الوصول وتطبيق الأبحاث، والتي تتمثل في ضعف القدرات الفنية المحلية، والإجراءات التنظيمية والقوانين والإدارة الرديئة لتسويق المنتجات، ناهيك عن ضعف وسائل التدريب والإرشاد الزراعي لنشر الوعي الفكري، إضافة إلى عزوف القطاع الخاص في هذا المجال، إذ أن القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً في استثمارات التكنولوجيا الحيوية لصالح الزراعة، وبشكل خاص في الدول ذات الدخل المرتفع حيث تتوفر قوة شرائية.

وفي ضوء إمكانية مساهمة هذه التكنولوجيا في تحسين وتطوير الإنتاج الغذائي، فإنه من الضروري أن تساهم حكومات الدول النامية التي تعاني من فجوة غذائية وانعدام الأمن الغذائي في تمويل هذا النشاط لصالح المزارعين والمنتجين عن طريق تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه الدول، خاصة وأنه تتوفر لدى المنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء قاعدة بيانات وشبكات معلوماتية عن جميع الدول ومن الممكن أن تلعب دور الوسيط بين القطاع الخاص والعام ووضع المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات لكل دولة، ومراعاة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على تطبيق التكنولوجيا الحيوية في مجال الزراعة والأغذية.

هناك بعض مشاعر القلق والشكوك إزاء المخاطر المحتملة من استخدامات التكنولوجيا الحيوية، كانعكاساتها على البيئة وتأثيراتها على صحة الإنسان والحيوان. ومن المبادئ العملية لضمان الاستمرارية في هذا المجال يستوجب توخي الحذر إزاء السلامة الحيوية لكل منتج، وينبغي تقييم الآثار المحتملة على التنوع البيولوجي والبيئة وسلامة الأغذية. ومن المهم جداً استخدام هذه التكنولوجيا في الإنتاج الزراعي أن تكون آمنة للمستهلك والبيئة بتطبيق قانون الأمان الحيوي. كما أن البحوث التقنية في هذا المجال بحاجة إلى توفير الأموال لمواصلة إجراء البحوث والتجارب في بيئات مختلفة.

محلل البرامج ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي

سحر الشوا لـ «الصندوق»:

عراقيل شديدة تواجه عملنا في الدول النامية

• سحر الشوا لدى حديثها مع مجلة الصندوق على هامش مشاركتها في مؤتمر المرأة الخليجية الأقتصادي الأول

- **نسعى لتقليص معدلات الفقر على مستوى العالم** بنسبة 50٪ عام 2015
- **الكويت تحتل المرتبة الـ 31** في مؤشر التنمية البشرية على مستوى العالم وهي الأولى عربيا
- **4 محاور رئيسية** يركز عليها البرنامج وهي محاربة الفقر ونشر الديمقراطية ومحاربة الامراض المعدية والقضاء على الحروب الأهلية

قالت محلل البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سحر الشوا ان البرنامج في إطار مساعيه لمحاربة الفقر يسعى إلى تقليص معدلاته على مستوى العالم بنسبة تصل إلى 50٪ تقريبا بحلول عام 2015 مشددة على ان محاربة الفقر ليست مهمة سهلة وهناك الكثير من التحديات والمعوقات في عدد ليس بقليل من الدول الفقيرة وخاصة الافريقية التي تحول دون اتمام جهود البرنامج على الوجه الأمثل، غير ان الخبرة الواسعة في هذا المجال تمكن البرنامج من انجاز خطوات مهمة في مواجهة الفقر على مستوى العالم.

واضافت الشوا في حوار خاص مع مجلة «الصندوق» ان البرنامج يتعاون مع جميع المؤسسات التنموية ونحاول دائما توسيع دائرة مشاركاتنا مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات، فالبرنامج يمد يد العون لكل من يعمل في مجالات التنمية بكافة اشكالها، ونفخر كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخبرات المتراكمة لدينا في العمل التنموي ونسعى لتقديمها لمن يريد الاستفادة منها.

واشارت الشوا إلى ان البرنامج يركز على 4 محاور اساسية في إطار سياساته العامة، لافتة إلى ان أهم هذه المحاور هي محاربة الفقر ونشر الديمقراطية ومحاربة الأمراض المعدية والقضاء على العنف والحروب الأهلية، مؤكدة على ان العنف والتمييز ضد المرأة والبطالة من ابرز التحديات امام التنمية في الوطن العربي.

وذكرت ان هناك تقدماً ملموساً على المستويين الصحي والتعليمي في الدول العربية، مشيرة إلى ان ذلك يظهر من خلال التقارير التي يعدها البرنامج عن التعليم الصحة في هذه الدول مبينة ان هذا التقدم ليس كما يجب ان يكون، حيث توجد مشاكل كثيرة في التعليم والصحة يسعى البرنامج للتغلب عليها من خلال بذل مزيد من الجهد.

ولفتت الشوا الى ان البرنامج يبذل جهوداً حثيثة في العمل التنموي بكل اشكاله وانواعه، ويعتمد في عمله على القياس والمتابعة والتقييم المستمر، ودائما يقوم البرنامج بتقييم أي جهد يبذله للتأكد من مدى ما تحقق واذا ما كان هناك ضعف في الاداء يتم تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف الموضوعة.

كان ذلك جانبا مما ورد في اللقاء .. وفيما يلي تفاصيله

العنف والتمييز ضد المرأة والبطالة من ابرز التحديات أمام التنمية في الوطن العربي

عدم وجود نطاق واسع للأمن البشري من اهم التحديات التي تواجه التنمية البشرية في الدول العربية

نعمل مع الحكومات والشعوب لتحقيق الحلول التي وضعوها لمواجهة التحديات التنموية المحلية والعالمية

• قلت للشوا: لنبدأ بتقديم نبذة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهم الأهداف الإنمائية التي يسعى لتحقيقها فبادرتنا بقولها:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Undp) يمثل شبكة عالمية للتنمية تابع للأمم المتحدة، يدعم جهود التغيير والتطوير نحو الأفضل للدول والشعوب ويقدم الموارد والخبرات التي تساعد الناس على بناء حياة أفضل، والتي تساعدهم على التواصل والتعاون مع شعوب الدول الأخرى وتعميق صلاتهم المعرفية والمعلوماتية، ويعمل البرنامج إلى تطبيق الحلول التي وضعتها الحكومات والشعوب لمواجهة التحديات التنموية المحلية والعالمية، ويرأس البرنامج مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة، والتي تضم الجهات الرئيسية المعنية بالتنمية الدولية ضمن الأمم المتحدة، حيث يستخدم البرنامج شبكته العالمية في تنسيق الجهود الدولية والوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية، وهي أهداف عالمية حددت من قبل القادة وتتضمن تقليص حجم الفقر والجوع إلى النصف وتحقيق تعليم أساسي شامل وتشجيع المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وخفض مستوى وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومكافحة انتشار مرض الإيدز والملاريا والدرن وضمان التنمية البيئية المستدامة، بالإضافة إلى تطوير شراكة عالمية للتنمية.

البرنامج .. والكويت

• منذ متى وبرنامج الأمم المتحدة موجود في الكويت؟

- منذ عام 1968 وقد تعهدت الكويت التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية للمجتمع العالمي، وهي تحتل المرتبة 31 في مؤشر التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية 2009)، وتصنف الكويت على أنها بلد من البلدان النامية وعلى هذا النحو من المتوقع أن تقدم تقريرا عن

التقدم الذي أنجز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واود القول ان أول تقرير وطني للأهداف الإنمائية الألفية لعام 2003، الذي اشتركت في إعداده وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير المتابعة لعام 2005 يظهران أن الكويت حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد، ومن المتوقع أن تصل إلى أهدافها المتبقية بحلول عام 2015.

مفهوم التنمية البشرية

● ما مفهوم التنمية البشرية الذي يتبناه البرنامج ويعمل من خلاله؟

- التنمية البشرية تعني توسيع خيارات الناس لكي يعيشوا حياة لها قيمة، وتهيئة بيئة يمكن لهم فيها تطوير إمكانياتهم الكاملة وإدارة دفة حياة منتجة وخلاقة بما يتناسب مع احتياجاتهم ومصالحهم، وتركز التنمية البشرية على محورية البشر في التنمية وعلى مفهوم نوعية الحياة على أساس أن الناس هم الثروة الحقيقة للأمم، فالتنمية البشرية تركز على المعطيات الإحصائية الأساسية ومنها مستوى الصحة والذي يمثله متوسط أمد الحياة منذ الولادة وما يمكن أن يفعله الناس لكي يعيشوا حياة طويلة وصحية، ومستوى المعرفة ويمثله نسبة الأمية عند البالغين ومستوى الدخول في التعليم المدرسي من الابتدائي الى التعليم العالي، وكذلك مستوى ناتج الدخل الإجمالي للفرد أي الدخل السنوي للفرد للحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق والقدرة على المشاركة في المجتمع، وهذه المؤشرات لا تنحصر في الأبعاد المادية والاقتصادية فقط، بل تضاف إليها عناصر أخرى كالعلم والصحة والثقافة بمعناها الشامل والحريات الفردية والجماعية والكرامة الإنسانية والحق في المساواة والمشاركة.

الكويت .. في صدارة العرب

● ما التحديات التي تواجه الأمن البشري في البلدان العربية وأثر ذلك على التنمية البشرية؟

- وفقا لتقرير التنمية البشرية الخاصة بالدول العربية الذي صدر في عام 1990 فإن عدم وجود نطاق واسع للأمن البشري يقوض التنمية البشرية، فالأمن البشري لا يشير فقط إلى البقاء على قيد الحياة وإنما أيضا إلى الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على المياه النظيفة ونوعية مشاغل الحياة، وأمن الإنسان في الدول العربية غالبا مهدد من البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمنافسة على السلطة والموارد بين الفئات الاجتماعية المجزأة، فضلا عن الآثار المترتبة على التدخل العسكري الخارجي، كما ان الأمن الاقتصادي تراجع كثيرا في الدول العربية خلال السنوات الماضية، ونتج عن ذلك تزايد النمط الاستهلاكي ووقوع الاقتصادات في مرتبة متأخرة من حيث القيمة المضافة ومعدل الانتاجية، كما ان العنف ورفض الآخر والتمييز ضد المرأة والبطالة تعد من ابرز التحديات أمام التنمية في الوطن العربي، وهنا اود اشير الى ان الكويت هي الأولى عربيا في مجال التنمية البشرية.

● وكيف تنظرون كبرنامج لدور العنصر البشري في الدول العربية في عمليات التنمية؟

- العنصر البشري يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية فلا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية بمعزل عن التنمية البشرية، ومن الضروري أن تنعكس نتائج البرامج الاقتصادية على مستويات التنمية البشرية، أي تعزيز مستوى الدخل وتطوير الخدمات الصحية وتوفير أفضل الفرص لتلقي التعليم، فأهداف التنمية الشاملة تتطلب تحقيق قاعدة واسعة من الإصلاحات، فالتنمية تعتمد في أساسها على الإصلاح في كافة المجالات سواء الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، ونحن كبرنامج نعتبر دور الدولة والمؤسسات المختلفة فيها يُعد عاملاً رئيسياً في تنفيذ برامج العمل لإنجاز أهداف التنمية المتفق عليها، وصياغة الإستراتيجيات متوسطة وطويلة المدى والتي تعتبر الدولة مسؤولة مباشرة عنها على أساس العدل والمساواة والإنصاف.

4 محاور اساسية

● دور البرنامج في تقديم العون والمساعدة اللازمة للدول الفقيرة كبير .. ولكن كيف يمكن الارتقاء بهذا الدور كي تتحقق الأهداف الإنمائية على الوجه الأمثل؟

- البرنامج يركز على 4 محاور اساسية في إطار سياساته العامة، أهم هذه المحاور محاربة الفقر ونشر الديمقراطية ومحاربة الأمراض المعدية والقضاء على العنف والحروب الأهلية، فنحن كبرنامج نسعى في إطار محاربة الفقر ان نقلص معدلاته على مستوى العالم إلى نحو 50 ٪ بحلول عام 2015، والبرنامج له خبرة كبيرة وباع طويل في مكافحة الفقر، حيث نقوم بمساعدة حكومات الدول الفقيرة في تقليص نسب الفقر لديها من خلال توفير فرص عمل مناسبة لشريحة كبيرة من الباحثين عن فرص عمل وذلك من خلال تقديم تمويلات سخية لإقامة مشاريع تنموية كبيرة تستوعب اكبر قدر ممكن في المناطق التي تقام فيها هذه المشاريع، واجمالا يمكن القول في هذا الموضوع الكبير ان محاربة الفقر ليست مهمة سهلة وتواجهنا كثير من التحديات والمعوقات في عدد ليس بقليل من الدول الفقيرة وخاصة الافريقية ولكن خبراتنا الواسعة في هذا المجال تمكنها من انجاز خطوات مهمة في مواجهة الفقر على مستوى العالم.

● كمحللة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كيف تنظرين للبرامج التنموية في البلدان العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة؟

- البرنامج يبذل جهوداً حثيثة في العمل التنموي بكل اشكاله وانواعه، ونعتمد في عملنا على القياس والمتابعة والتقييم

المستمر، ودائما نحاول ان نقيم أي جهد نقوم به للتأكد من مدى ما حققناه في إطار ما كنا نصبو إليه، وإذا ما وجدنا ضعفاً في الاداء نكثف جهودنا لنحقق ما حددناه من أهداف، وبالتالي مجهوداتها تقيم وتوثق وعندما نبذل جهدا ما لتطوير برامج تنموية معنية يكون لها وقع كبير على العمل التنموي، وغالبا ما نحقق نتائج مرضية على مستوى كل دول العالم بشكل عام، اما على مستوى الدول الخليجية فالبرنامج يركز على بناء القدرات الذاتية للفرد في هذه المجتمعات خاصة وانها مجتمعات لا تعاني من الفقر كغيرها من الدول العربية، كما انها لا تعاني من الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية، وعلى ذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه الدول تنصب اهتماماته اكثر على احتياجات هذه الدول التنموية، وعلى مستوى الكويت كمثال عكفنا خلال العامين الماضيين على اعداد برنامج يناسب احتياجاتها التنموية الفعلية بما يتلاءم مع الخطة الخمسية 2009 - 2010 وحتى 2013 - 2014.

● وماذا عن التنسيق مع المؤسسات التنموية في البلدان العربية في هذا الإطار؟

- نحن نتعاون مع جميع هذه المؤسسات ونحاول دائما توسيع دائرة مشاركتنا مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات، فالبرنامج يمد يد العون لكل من يعمل في مجالات التنمية بكافة اشكالها، ونفخر كبرنامج الامم المتحدة الانمائي بالخبرات المتراكمة لدينا في العمل التنموي ونسعى لتقديمها لمن يريد الاستفادة منها.

جهود الصناديق العربية

● الصناديق العربية الإنمائية تلعب دوراً حيويا ومؤثراً في الارتقاء ببرامج التنمية .. ما تقييمكم كبرنامج لاداء هذه الصناديق وهل هناك حاجة لزيادة اعدادها؟

- الصناديق العربية الانمائية تبذل جهودا كبيرة في كافة مجالات التنمية، واذا نظرنا على سبيل المثال للصندوق الكويتي للتنمية فهو يمنح القروض لأكثر من 100 دولة حول العالم وكذلك الصندوق العربي والبنك الإسلامي وكل مؤسسات العون العربي والداعمة للتنمية، وهذه الجهود تسهم بقدر كبير في مسيرات التنمية في الدول النامية، واجمالا يمكن القول ان كل الجهات المانحة التي تعمل في مجالات التنمية سواء بالقروض أو المنح تقدم خدمات جليلة للدول النامية وتساعدها على النهوض والتقدم ونحن كبرنامج نثمن هذه الجهود.

● هل المكاتب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقوم بدورها كاملا أم ان هناك عراقيل تواجه كل أو بعض هذه المكاتب؟

- بالتأكيد هناك عراقيل تقف حائلا دون اتمام كل ما نسعى اليه، فنحن نعمل في دول نامية تعاني من مشاكل كثيرة سواء على مستوى التنفيذ أو على مستوى العقليات الموجودة في بعض الدول، وعلى ذلك تبذل المكاتب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي جهوداً مضاعفة لمواجهة الفقر والأمراض والحروب دون كلل أو ملل لأننا نشعر أن هذا واجبنا.

ليس كافيا

● كبرنامج انمائي للأمم المتحدة كيف تنظرون لمؤشرات التعليم والصحة في الدول العربية؟

- هناك تقدم ملموس على هذين المستويين، ويظهر لك من خلال التقارير التي يعدها البرنامج عن التعليم الصحة في الدول العربية ولكن هذا التقدم ليس كما يجب أن يكون، فهناك مشاكل كثيرة على مستوى التعليم نسعى للتغلب عليها من خلال بذل مزيد من الجهد، وعلى مستوى الصحة ايضا هناك اوجه قصور ويعتريها نقص يحول دون الارتقاء بالمستوى الصحي وهذا ايضا محط اهتمام البرنامج الإنمائي.

● وماذا عن جهودكم في مكافحة الفقر في الدول التي لا يملك فيها الفرد سوى دولارين يوميا؟

- البرنامج يسعى كما اسلفت من قبل لمحاربة الفقر ويضع هذا الهدف على قائمة اولوياته، ولكن هناك دول لها خصوصية عن غيرها منها تلك التي لا يزيد دخل الفرد فيها عن دولارين، فهذه الدول تقوم مكاتبنا فيها بدور اكبر وتساعد الحكومات فيها على رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات التي تمكنهم من مواجهة الفقر والحد منه قدر الإمكان، ونحاول ان نضع لكل دولة من هذه الدول البرامج التي تناسب ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلا يمكن ان نتعامل مع الدول التي تعاني من الفقر المدقع كما نتعامل مع دول اخرى تعاني من الفقر ولكن بنسب اقل، فبرنامج الامم المتحدة يركز على التنمية البشرية بشكل مكثف، بحيث يكون للكوادر البشرية في كل بلد القدرات التي تمكنها من مواجهة مستوى الفقر الذي تواجهه خاصة وانهم الأكثر دراية بمشكالهم وكيفية حلها وكما يقال «أهل مكة أدرى بشعابها».

● البعض يشكك في قدرات المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي يعتمد على المرأة إلى حد كبير في القيام بمهامه التنموية .. ما ردك على هذا التشكيك؟

- المرأة اثبتت نجاحا باهرا في كافة المجالات التي دخلتها بل وتفوقت على الرجل في كثير من الاحيان وذلك رغم ان القوانين تكبل المرأة في اوقات كثيرة وتقف كحجر عثرة امام نجاحات المرأة، لذا نأمل ان يتم تعديل كل القوانين على كافة المسارات ليتاح للمرأة الاستمرارية في النجاحات التي حققتها ولا تزال، واود القول ان المرأة في العالم العربي لديها كل مقومات النجاح سواء على مستوى الادارة أو الارادة أو القدرة واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ولا شك ان دور المرأة كبير في كل المجتمعات التي تسعى للازدهار في مسيراتها التنموية.

«الإسلامي» يعتمد تمويلات جديدة بـ 334 مليون دولار

وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية على تقديم تمويلات جديدة بمبلغ 334 مليون دولار أمريكي، تمثلت في تمويلات للمساهمة في مشاريع انمائية جديدة في دول أعضاء هي بنين وسيراليون واليمن وباكستان والبحرين والسعودية، كما اعتمد المجلس تقديم مساعدة فنية (منحة) لصالح برنامج التعاون الاقليمي السوري التركي الرائد لتنمية المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا، وهو البرنامج الذي يسعى البنك لتطبيقه في مناطق أخرى من العالم الإسلامي بهدف تطوير وتنمية المناطق الحدودية بين الدول الأعضاء. واعتمد المجلس كذلك تقديم ست معونات في صورة منح لا ترد من صندوق الوقف الناتج للبنك لصالح ستة مجتمعات مسلمة في دول غير أعضاء هي: الهند وجزر فيجي وكينيا ونيبال وتايلاند والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إطار سعي البنك المتواصل من أجل الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

وفيما يلي تفاصيل التمويلات المعتمدة من البنك الإسلامي للتنمية:

- تقديم 5.4 مليون دولار امريكي للبرنامج الوطني للتحويل الأصغر في بنين لدعم المشاريع الصغرى بالبلاد.

- تقديم 8.8 مليون دولار أمريكي للهيئة الوطنية للعمل الاجتماعي في سيراليون للمساهمة في مشروع التنمية بالمجتمعات المحلية الفقيرة.

- تقديم 10.5 مليون دولار أمريكي لصندوق الفرص الاقتصادية في اليمن للمساهمة في دعم التنمية الريفية.

- تقديم 62 مليون دولار امريكي للجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا في باكستان للمساهمة في مشروع إنشاء وتجهيز مستشفى تعليمي.

- تقديم 124 مليون دولار أمريكي لهيئة الكهرباء والماء في البحرين للمساهمة في مشروع تطوير شبكة النقل الكهربائي.

- تقديم 120 مليون دولار أمريكي لشركة ارامكو السعودية توتال للتكرير والبتروكيماويات بالسعودية للمساهمة في مشروع إنشاء مصفاة لمعالجة 400 ألف برميل يومياً من النفط الخام بمدينة الجبيل بالسعودية.

- تقديم منحة مليون دولار لبرنامج التعاون السوري التركي لتنمية المناطق الحدودية، والمبلغ تم تقسيمه مناصفة لصالح الحكومتين السورية والتركية للمساهمة في برنامج التعاون المشترك التركي السوري الذي يهدف إلى تنمية المجتمعات المحلية المشتركة بين حدود الدولتين.

- تقديم منحة 250 ألف دولار للمجتمع المسلم في جزر فيجي للمساهمة في اعادة بناء مدرسة ابتدائية.

- تقديم منحة 226 ألف دينار أمريكي للمجتمع المسلم في الهند للمساهمة في بناء مركز فاطمة للتدريب المهني التابع لصندوق فاطمة الصحي والتعليمي.

- تقديم 440 ألف دولار أمريكي للمجتمع المسلم في كينيا للمساهمة في انشاء مدرسة ابتدائية.

- تقديم 210 آلاف دولار أمريكي للمجتمع المسلم في النيبال للمساهمة في إعادة بناء مدرسة إسلامية للبنات.

- تقديم 245 ألف دولار أمريكي للمجتمع المسلم في تايلاند للمساهمة في مشروع توسعة مدرسة.

- تقديم 450 ألف دولار أمريكي للمجتمع المسلم في أمريكا للمساهمة في مشروع توسعة مدرسة الايمان التابعة لمؤسسة الهدى بولاية إنديانا.

وفي نطاق الصلاحيات المخولة لرئيس مجموعة البنك من مجلس المديرين التنفيذيين تم احاطة المجلس باعتماد رئيس البنك لمساعدة فنية في صورة منحة بمبلغ 307 آلاف دولار امريكي لتمويل دراسة جدوى مشروع التنمية الزراعية لمنطقة ليبتاكو جورما الواقعة بين ثلاث دول أعضاء بالبنك هي بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

3 مؤسسات تفوز بجوائز «البنك الإسلامي» للعلوم والتكنولوجيا

منحت لجنة الاختيار المكلفة من البنك الإسلامي للتنمية جوائزها لـ3 مؤسسات فازت بجوائز البنك للعلوم والتكنولوجيا للعام الحالي 1431هـ - 2010م وقد تقرر الآتي:

- منح جائزة البنك للعلوم والتكنولوجيا من الفئة الأولى لهذا العام لمدينة العلوم والتكنولوجيا باصفهان، جمهورية ايران الإسلامية. وهذه الجائزة مخصصة للمؤسسات التي تساهم بقدر متميز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الاعضاء.
- منح جائزة البنك للعلوم والتكنولوجيا من الفئة الثانية لهذا العام لمعهد ابحاث الكيمياء التابع لجامعة كراشي، بجمهورية باكستان الإسلامية. وهذه الجائزة مخصصة للمؤسسات التي تقوم بمساهمة متميزة في مجال علمي.
- منح جائزة البنك للعلوم والتكنولوجيا من الفئة الثالثة لهذا العام لكلية الهندسة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين. وقد أحرزت الكلية أعلى درجات التقييم لمجموعة المؤسسات المتنافسة لنيل جائزة البنك للعلوم والتكنولوجيا من الفئة الثالثة وهي مخصصة للمؤسسات التي تقوم بانجازات مشهودة في إحدى الدول الأعضاء الأقل نموا.

7.5 مليون دولار من «الإسلامي» لتطوير أرض وقفية بالسودان

تم التوقيع على اتفاقية بين البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة المجذوب السودانية لخدمة القرآن الكريم لتمويل تشييد مبنى سكني وقفي بالعاصمة السودانية الخرطوم بتكلفة 7.5 مليون دولار أمريكي.

ووقع الاتفاقية الدكتور أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية باعتبار البنك مديرا لصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف، البروفيسور مبارك محمد علي مجذوب رئيس منظمة المجذوب لخدمة القرآن الكريم.

ويشتمل المشروع الذي يقع بمنطقة الروابي بالخرطوم لتشييد مبنى تجاري سكني على أرض وقفية بمساحة 1519 مترا مربعا.

وخلال حفل التوقيع أشاد البروفيسور مبارك المجذوب بدور صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف تحت إدارة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية وتطوير الأوقاف وإحياء دورها في مجال التنمية الاجتماعية.

45 مليون دولار من صندوق النقد العربي لدعم ميزان المدفوعات الأردني

تم توقيع اتفاقية بين الحكومة الاردنية وصندوق النقد العربي يقدم بمقتضاها الصندوق قرضاً بـ45 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات في الاردن.

مثل الاردن في توقيع الاتفاقية وزير المال محمد ابو حمور، فيما مثل الصندوق المدير العام جاسم المناعي.

واوضح ابو حمور بعد التوقيع، ان القرض خصص لدعم ميزان المدفوعات الناجم عن هبوط عائدات الصادرات السلعية والخدمات عام 2009، مشيراً إلى انه سيسحب دفعة واحدة.

ويسدد على 4 أقساط متساوية كل 6 أشهر مع فترة سماح مدتها 18 شهراً من تاريخ سحبه، وبسعر فائدة ثابت لاجل 3 سنوات.

وأضاف ان المساعدات التي قدمها الصندوق أسهمت في تنفيذ الأردن برنامجه الإصلاحي الاقتصادي، كما استفادت الوكالات الوطنية الأردنية المعتمدة لدى برنامج تمويل التجارة العربية في الصندوق من تسهيلات البرنامج، وأبرمت 48 اتفاق خطوط ائتمان قيمتها 455 مليون دولار.

وأشار المناعي إلى ان الصندوق قدم للأردن منذ العام 1983 حتى العام الماضي، 16 قرضاً قيمتها الإجمالية 350 مليون دولار، خصصت لدعم ميزان المدفوعات والتصحيح الهيكلي في القطاع النقدي والتبادل التجاري وتشجيع التجارة العربية. (كونا)

خلال السنوات الثلاث المقبلة

«الافريقي للتنمية» يتوقع تمويل مشروعات للبنية الاساسية بـ10 مليارات دولار

قال مسؤول كبير في البنك الأفريقي للتنمية إن البنك يتوقع تمويل مشروعات للبنية الأساسية تصل قيمتها إلى عشرة مليارات دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة مع اعطاء أولوية لقطاع الطاقة.

وأضاف بوبي بيتمان نائب رئيس البنك لشؤون البنية الأساسية والتكامل الاقليمي لرويترز على هامش اجتماع للبنك في كيب تاون «نقدر حجم الصفقات التي يمكن أن نمولها خلال السنوات الثلاث المقبلة بين سبعة وعشرة مليارات دولار على أقل تقدير».

وأضاف أن معظم التمويل سيخصص لمشروعات الطاقة والنقل.

وفي العام الماضي أظهر بحث أجراه اتحاد البنية الأساسية من أجل أفريقيا التابع للبنك الدولي أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تحتاج مضاعفة الانفاق على البنية التحتية إلى المثلين إلى 93 مليار دولار سنويا لتحديث الطرق وشبكات المياه والكهرباء.

ويمثل ضعف البنية الأساسية عائقا رئيسيا أمام النمو الاقتصادي في أفقر قارات العالم. (كونا)

أكد ان عواقبه طويلة الأمد على عمليات التنمية

البنك الدولي: «الفساد الناعم» يؤثر على الفقراء في أفريقيا

حذر تقرير صادر عن البنك الدولي من الفساد الناعم في أفريقيا الذي يؤثر على الفقراء، موكداً أن عواقبه طويلة الأمد على عمليات التنمية في هذه البلدان.

وأشار التقرير المعنون «مؤشرات التنمية في أفريقيا 2010» إلى أن معظم الدراسات المعنية بالفساد تركز على تقديم الرشى المالية إلى ذوي المناصب السياسية النافذة، أو حصول الموظفين العموميين على عمولات غير قانونية. ويركز التقرير الجديد على الطريقة التي يؤدي «الفساد الناعم» من خلالها إلى زيادة التوقعات السلبية المرتبطة بأنظمة تقديم الخدمات، ما يدفع الأسر إلى تجاهل 32 و37 في المئة.

ويوضح هذا التقرير أن أحد أكثر الجوانب المدمرة للفساد الناعم يكمن في الآثار التي قد تنجم عنه في المدى الطويل. فالطفل الذي يُحرم من التربية والتعليم على السلوك القويم بسبب تغيب المعلمين يعاني في مرحلة النضج من ضعف مهاراته الإدراكية ومستوى تحصيله العلمي. كما أن عدم تأمين الأدوية والعقاقير الطبية والأطباء يعني بدوره وقوع حالات وفاة غير مرغوبة بسبب الإصابة بمرض الملاريا وغيره. كما أن المزارعين الذين اعتادوا استخدام أسمدة مغشوشة ومخففة قد يختارون التوقف عن استخدامها في شكل كلي، ما يؤدي إلى إبقائهم في الأنشطة الزراعية المنخفضة الإنتاجية.

ويعرض تقرير «مؤشرات التنمية في أفريقيا 2010» أيضاً، مؤشرات اقتصادية وجداول وتفسيراً لأسباب اعتبار أن الفساد الناعم يشكل عائقاً خطيراً أمام بلوغ أهداف استخدام هذه الأنظمة برمتها. ووفقاً للتقرير، فإن الفساد الناعم، وإن كان أقل حجماً محسوباً بالقيمة النقدية، يلحق ضرراً بالغاً بالفقراء الأكثر ضعفاً، ممن يعتمدون أكثر من غيرهم على الخدمات الحكومية والأنظمة العامة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وفي معرض حديثه عن التقرير، قال كبير خبراء مكتب منطقة أفريقيا في البنك الدولي شانتا ديفاراجان: «لا يتصدّر الفساد الناعم العناوين الرئيسة في وسائل الإعلام، كما الفضائح المتعلقة بالرشى، لكن تأثيره على المجتمعات لا يقل ضرراً. ولا شك في أن التصدي له يتطلب مزيجاً من القيادة القوية والملتزمة والسياسات والمؤسسات على المستوى القطاعي، والأهم زيادة مستوى المساءلة والمشاركة من قبل المواطنين».

ويورد التقرير بيانات وبحوثاً حول ممارسات الفساد الناعم في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة. ويشمل على سبيل المثال: وجود 20 في المئة من معلمي التنمية الطويلة والقصيرة المدى. وعلى رغم أنه يطرح حلولاً، فإن الأمل معقود على أن تسليط الضوء على مشكلة الفساد الناعم، يحفز على بدء نقاش أوسع نطاقاً، يدفع في اتجاه التوصل إلى حلول ناجعة.

وإلى جانب درس جوانب الفساد الناعم، يتيح تقرير مؤشرات التنمية في أفريقيا مجموعةً أكثر تفصيلاً من مجموعات البيانات المتوافرة عنها في مجلد واحد. ويحتوي على نحو 450 مؤشراً على صعيد الاقتصاد الكلي والقطاعات والأوضاع الاجتماعية، تغطي 53 بلداً أفريقياً.

يتوقع انتعاش اقتصادات أفريقيا

البنك الدولي يمنح العراق 250 مليون دولار

قال وزير المال العراقي باقر الزبيدي ان العراق حصل على قرض من البنك الدولي قيمته 250 مليون دولار، من اصل نصف بليون اتفق عليها، موضحاً ان بلاده ستطلب النصف المتبقي في حال عدم توافر السيولة النقدية. وأضاف أن العقد يسدد في 15 سنة منها 4 سنوات ونصف سنة فترة سماح. وبفائدة لا تتجاوز 1.2 في المئة، مشيراً إلى ان القرض سيقدم نقداً للعراق لاستخدامه في تمويل عجز موازنة عام 2010. وأفاد بيان للوزارة بأن القرض هو الثالث من نوعه، اذ قدم الصندوق قرضاً قيمته 470 مليون دولار سدده العراق عام 2007، كما منحه قرضاً آخر في ديسمبر 2007 بقيمة 744 مليون دولار، سدده في مارس 2009. وأكد ان احتياط العراق من العملات الأجنبية يبلغ حالياً 42 بليون دولار في مقابل 27 بليوناً عام 2008، نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

ويتوقع البنك الدولي ان تنتعش اقتصادات الدول الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، وان تحقق نمو بنسبة 3.8٪.

وأضاف، أن تعافيها سيكون أبطأ مما هو في دول نامية أخرى نظراً لاعتمادها على إنتاج السلع الأولية وتسويقها.

2.7 مليار دولار حجم التعاون بين مصر والبنك الدولي

■ د. فايزة أبو النجا

أكدت وزيرة التعاون الدولي المصرية فايزة ابوالنجا أن محفظة التعاون بين مصر والبنك الدولي بلغت نحو 2.7 مليار دولار لتمويل 14 مشروعاً كلها تقع ضمن قائمة الأولويات التي تضعها الحكومة إضافة إلى 10 منح بمبلغ 66.2 مليون دولار.

وقالت ابو النجا ان الوزارة تحرص على تناولها محفظة التعاون مع البنك الدولي، بحيث تشمل كافة القطاعات كالكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والإصلاح المالي والزراعة والصحة والتعليم والتجارة والبيئة والاسكان والري والنقل، بالإضافة إلى البنية التحتية.

وكشفت أن البنك الدولي يصنف مصر كدولة آمنة المديونية حيث انخفضت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي لتصل إلى 17٪ عام 2009 وذلك نتيجة للقواعد والضوابط المحكمة التي تتبعها وزارة التعاون الدولي. ولفتت إلى أن تمكن مصر من الحصول على قروض من البنك الدولي بشروط ميسرة يرجع إلى الثقة في اداء اقتصادها.

لتنفذ مشروع إدارة مياه حوض صنعاء

الدولية للتنمية تقرض اليمن 150 مليون دولار

عبر برنامج إقراضي طويل المدى قيمته 150 مليون دولار قدمته المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي ينفذ اليمن مشروعاً لإدارة مياه حوض صنعاء، ويهدف المشروع لإنقاذ العاصمة اليمنية من خطر الجفاف الذي يتهددها في السنوات المقبلة.

وفي هذا الاطار قال المدير العام للمشروع صالح عبدالله الضبي إن المشروع الذي يواجه الواقع الحرج للأزمة المائية، وخطورة تدهور الوضع المائي في حوض صنعاء، يتكون من ثلاث مراحل مدة كل منها خمس سنوات، ويستهدف إطالة عمر الحوض الجوفي من خلال برنامج تتكامل فيه الجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في إدارة المياه، عبر خمسة مكوّنات فنية، تشمل «إدارة الطلب على المياه، وتحسين كفاءة الري وعرض المياه، وتعزيز تغذية الخزانات الجوفية والبناء المؤسسي، وتطوير القدرات والتوعية الإعلامية، وإدارة المشروع».

واضاف الضبي إن حوض صنعاء الذي تبلغ مساحة الأرض فوقه 3200 كيلومتر مربّع، ويقطن فيها 2.3 مليون شخص، يُعتبر أحد الأحواض المائية الحرجة التي تتعرّض مياهها للاستنزاف الجائر، خصوصاً من القطاع الزراعي الذي يستهلك نحو 80 في المئة منها، ما يعادل 214 مليون متر مكعّب سنوياً، تُستخدم لري 24 ألف هكتار، 47 في المئة منها تُزرع قاتاً و35 في المئة عنباً و16 في المئة خضاراً واثنين في المئة فواكه. وذكر المسؤول اليمني «أن محصول القات يعتبر الأكثر استهلاكاً للمياه المستخرجة من الحوض، وبالتالي فإن المشروع لا يتجّه نحو دعم القات، ولكن لا يستطيع تجاهله كونه يمثّل مشكلة اجتماعية معقدة، ولهذا السبب فإن المرحلة الأولى من المشروع تتعلق بمنطقة بني حشيش وهمدان وبني الحارث وأجزاء من بني مطر وخولان وسنحان ونهم، التي تُعتبر أكثر مناطق الحوض استنزافاً للمياه».

ولفت الضبي إلى أن المشروع يستهدف في مرحلته الأولى ري أربعة آلاف هكتار، منها 1610 هكتارات ري حديث «تنقيط، فقاعي» و2189 هكتاراً «نقل وتوزيع» و71 هكتاراً «إعادة تأهيل شبكات النقل والتوزيع القديمة». ونظّمت وزارة المياه ومشروع إدارة مياه حوض صنعاء والبنك الدولي بصنعاء، معرضاً مصوراً لإنجازات المشروع خلال المرحلة التي بدأت عام 2004، وتنتهي منتصف عام 2010.

وقال الخبير في مجال المياه في البنك الدولي يوشي كوباياشي إن حوض صنعاء من الأحواض المهدّدة باستنزاف المياه خلال 10 إلى 15 سنة، مؤكداً أهمية عقد مؤتمر وطني للمياه في اليمن، بمشاركة الوزارات والجهات المعنية، والمنظمات والدول المانحة، لوضع حلول عاجلة لمشكلة المياه في البلاد، لافتاً إلى أن دعم البنك الدولي لقطاع المياه يعتمد على مدى نجاح مشروع حوض صنعاء في تحقيق أهدافه.

وأشار إلى أن الحل الأمثل يكمن في الحفاظ على المياه الجوفية وترشيد الاستهلاك، والحد من الحفر العشوائي للآبار، نظراً إلى ارتفاع كلفة المياه المحلاّة التي يتراوح سعر المتر المكعّب الواحد منها بين خمسة وثمانية دولارات. وتتمثّل مشكلة حوض صنعاء في استنزاف المياه الجوفية بمعدل 280 مليون متر مكعّب سنوياً، بزيادة تفوق معدل التغذية بنحو 180 مليون متر مكعّب سنوياً، ما يسبب هبوطاً حاداً لمنسوب المياه، أدى إلى تجاوز أعماق العديد من الآبار، خصوصاً في المناطق الواقعة جنوب الحوض، الأمر الذي زاد من كلفة استخراج المياه، وخفض العائد الاقتصادي للإنتاج الزراعي.

بيانات أساسية عن الصندوق حتى
31/5/2010

بيانات أساسية	مليون د.ك
رأس المال المقرر:	2000
رأس المال المدفوع:	
قيمة القروض:	4369
إجمالي المسحوبات من القروض:	3598
إجمالي المسدد من القروض:	2020
قيمة منح الصندوق:	92
قيمة المعونات الفنية:	9
قيمة منح حكومة دولة الكويت:	291
مساهمات في المؤسسات الإنمائية (المدفوع):	319
عدد القروض:	777
عدد الدول المستفيدة من القروض	102
عد منح الصندوق	178
عدد المعونات الفنية	39
عدد منح حكومة دولة الكويت	41
عدد الدول والمؤسسات المستفيدة من منح الصندوق:	89
عدد الدول والمؤسسات المستفيدة من المعونات الفنية:	30
عدد الدول والمؤسسات المستفيدة من منح حكومة دولة الكويت:	25

القروض المعقودة حتى 31 مارس 2010

الدول	عدد القروض	قيمة القرض د. ك (مليون)
الدول العربية	٢٩٧	٢٣٨٢
دول غرب أفريقيا	١٣٥	٣٤١
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	١٠٣	٣١٧
دول وسط آسيا وأوروبا	٥٥	٢٨١
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	١٤٩	٨٦٤
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٣٨	١٠٩
المجموع	٧٧٧	٤٣٦٨

التوزيع الجغرافي للقروض حتى 31 مايو 2010

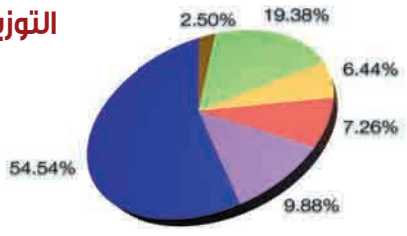

التوزيع القطاعي للقروض حتى 31 مايو 2010

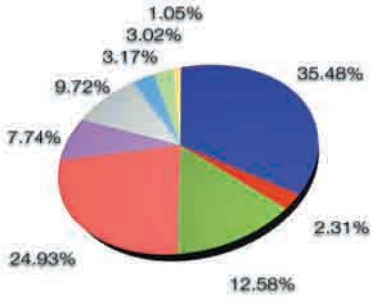

صـور مـن الماضـي

• توقيع اتفاقية مشروع «ري جيدي امبانتو» (السنغال) 27/ 6/ 1984 رقم القرض 272

السنغال .. تعاون وثيق مع الصندوق الكويتي

تعتبر جمهورية السنغال من أكثر الدول المستفيدة من قروض الصندوق الكويتي في غرب افريقيا وتعود بدايات التعاون بين الصندوق الكويتي وجمهورية السنغال إلى العام 1976 حينما ابرم معها اولى اتفاقياته بقرض قيمته 4 مليون دولار امريكي لمشروع الثروة الحيوانية في شرق السنغال وقد أثمر هذا التعاون حتى الآن عن (26) اتفاقية لاقامة مشروعات انمائية بقيمة قروض اجمالية بلغت 370 مليون دولار ولا يزال التعاون مستمراً.

والصورة المنشورة هنا تشير الى اتفاقية القرض 272 والتي تتعلق بمشروع ري جيدي امبانتو وتم توقيعها في 27/ 6/ 1984.

الصندوق
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
KUWAIT FUND FOR ARAB ECONOMIC DEVELOPMENT